



مجلس النواب

مجلس النواب

محضر الجلسة الحادية عشرة
من الدورة العادية الاولى المنعقدة صباح يوم السبت ٢٣ جمادى
الآخرة ١٤١ هجرية . الموافق ١٩٩٠/١/٢٠ ميلادية .

(المجلد ٢٧)

(العدد ١١)

جدول الأعمال

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ . طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد سمير قعوار لمدة اسبوع اعتباراً من تاريخ
١٩٩٠/١/٢٠ .

ب . طلب اجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد أبو فارس ، لمدة اسبوع اعتباراً
من تاريخ ١٩٩٠/١/١٧ .

ج . طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم الخريسات لمدة اسبوع من
تاريخ ١٩٩٠/١/١٨ .

(٣) الردود على الاسئلة :

تلاوة كتاب معالي وزير الصحة رقم ٥٥٥/٦/١١ تاريخ ١٩٩٠/١/١٣
والمتمضمن الرد على السؤال رقم (٢) المقدم من سعادة النائب السيد فخري قعوار

، حول وفاة الشاب عماد يوسف عزيز حسان في مستشفى الجامعة الاردنية .

(٤) انتخاب لجنة الامن والدفاع والقوات المسلحة بناء على الاقتراح برغبة رقم (١١)
المقدم من سعادة النائب السيد عبد الحفيظ علاوي ، والبند (١٠) من قرار اللجنة

هكذا من الأصل

محضر الجلسة الحادية عشر من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٩٩٠/١/٢٠ ميلادية

الادارية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٩٠/١/١٠ وقرار المجلس بالجنسة العاشرة تاريخ ١٩٩٠/١/١٣ .

(٥) الاقتراحات برغبة :

١. اقتراح برغبة رقم (٦٨) تاريخ ١٩٩٠/١/١٤ مقدم من سعادة النائب السيد عبد الله الزريقات بشأن تشكيل كلية تمريض في جامعة مؤتة .
٢. اقتراح برغبة رقم (٦٩) تاريخ ١٩٩٠/١/١٤ مقدم من سعادة النائب السيد عبد الله الزريقات بشأن تأسيس شركة تأمين زراعية للتعمير على مزارعنا في سنين القحط .
٣. اقتراح برغبة رقم (٧٠) تاريخ ١٩٩٠/١/١٤ مقدم من سعادة النائب السيد عاطف البطوش بشأن تكليف سلطة وادي الاردن بتوزيع بعض الاراضي في الاغوار الجنوبية على المستحقين من سكان قرى الطيبة والعراك .
٤. اقتراح برغبة رقم (٧١) تاريخ ١٩٩٠/١/١٥ مقدم من سعادة النائب السيد محمد علي دردور بشأن اعتبار بعض الامراض التي تصيب الموظفين اثناء الخدمة من الامراض التي يستحق عليها الموظف راتب معلولة .
٥. اقتراح برغبة رقم (٧٢) تاريخ ١٩٩٠/١/١٥ مقدم من سعادة النائب السيد محمد علي دردور بشأن ما يلي :
 - أ . تعديل شهادة كلية التمريض بشهادة البكالوريوس .
 - ب . تجريف الطمي المتراكم وراء سد البويضة في لواء الرمثا .
 - ج . توسيع مدخل مدينة الرمثا .
٦. اقتراح برغبة رقم (٧٣) تاريخ ١٩٩٠/١/١٥ مقدم من سعادة النائب السيد محمد علي دردور بشأن ما يلي :
 - أ . السماح للمعلمين العاملين في الاعمال الادارية حاملي دبلوم كليات المجتمع باستكمال الدراسة في كلية تاهيل المعلمين .
 - ب . السماح لطلاب كليات المجتمع الذين تخرجوا ويتخرجون قبل عام ١٩٩١ باستكمال الدراسة الجامعية .
 - ج . فتح فرع خاص من كلية تاهيل المعلمين او كليات خاصة ضمن الجامعات الاردنية .
٧. اقتراح برغبة رقم (٧٤) تاريخ ١٩٩٠/١/١٥ مقدم من سعادة الدكتور احمد عويدي العبادي بشأن ما يلي :
 - أ . تكملة فتح وتعميد الطريق ما بين معهد السلط وعبرا عبر وادي حادي .
 - ب . اعادة النظر في توزيع بعض الاراضي التي وزعتها السلطة في منطقة مشاح الطير شمال الكرامة .
 - ج . ابدال الكهرباء الى منطقة حوض الحكور / وادي شعيب .
 - د . شمول منطقة الحكور بالخدمات الهاتفية ونحوها الى هواتف آلية مباشرة .
 - هـ . اتمام طريق عبرا / الغور .

محضر الجلسة الحادية عشر من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ١٩٩٠/١/٢٠ ميلادية

٨. اقتراح برغبة رقم (٧٥) تاريخ ١٩٩٠/١/١٥ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي بشأن ما يلي :
 - أ . شمول التأمين الصحي جميع المواطنين من موظفين وغيرهم .
 - ب . تصنيف موظفي الراتب المقطوع واخضاعهم للتقاعد المدني وليس لتقاعد الضمان الاجتماعي .
 - ج . شراء عمارات للوزارات ودوائر الدولة بدل الاستئجار لأن الاستئجار يشكل عبئا على الخزينة .
 - د . تخفيض عدد السيارات التي يستخدمها الوزراء والمدراء للاغراض الخاصة وذلك تخفيفا على خزينة الدولة .
 - هـ . زيادة رواتب المتقاعدين العسكريين والمدنيين .
٩. اقتراح برغبة رقم (٧٧) تاريخ ١٩٩٠/١/١٥ مقدم من سعادة النائب الدكتور نايف ابو تايه بشأن تحويل المدرسة الاعدادية في قرية الهاشمية الى قسم الثقافة العسكرية في القوات المسلحة .
١٠. اقتراح برغبة رقم (٧٨) تاريخ ١٩٩٠/١/١٦ مقدم من سعادة الدكتور احمد عناب بشأن اعفاء ورثة الموظفين المدنيين والعسكريين من دفع اشتراك للتأمين الصحي بعد وفاة الموظف .

(٦) قرارات اللجان :

- أ . قرارات اللجنة القانونية :
 ١. قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/١/١٥ والمتضمن الموافقة على قرار لجنة الشؤون الزراعية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١/١٣ والمتضمن الموافقة على القانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون مؤسسة التسويق الزراعي كما ورد من الحكومة .
 ٢. قرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٠/١/١٥ والمتضمن الموافقة على القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون الادارة العامة كما ورد من الحكومة .
 ٣. قرار رقم (٥) تاريخ ١٩٩٠/١/١٥ والمتضمن رفض القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان .
 - ب . قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١/١٤ والمتضمن الموافقة على القانون المؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي كما ورد من الحكومة .
 - ج . قرار لجنة الشؤون الزراعية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/١/١٣ حول القانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون التبغ .
 - (٧) أية امور اخرى مستعجلة يقرر المجلس بحثها .
 - (٨) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة
- عينت يوم السبت القادم الموافق ١٩٩٠/١/٢٧ الساعة العاشرة صباحاً .

هكذا من الأهل

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ٢٣/جمادي الاول / ١٤١٠ هجري الموافق في ١٩٩٠/١/٢٠ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من الدورة العادية الاولى برئاسة معالي السيد سليمان عرار وحضور امين عام مجلس الامة بالوكالة السيد عدنان بعيون .

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة : سمير قموار ، الدكتور محمد ابو فارس ، ابراهيم الخريسات وتغيب من الاعضاء معذرة : وتغيب من الاعضاء بدون معذرة :- وحضر من الحكومة :

- ١ . دولة السيد مضر بدران : رئيس الوزراء ووزير الدفاع
- ٢ . معالي السيد سالم مساعدة : نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
- ٣ . معالي السيد مروان القاسم : نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
- ٤ . معالي السيد عبدالمجيد الشريدة : وزير التنمية الاجتماعية
- ٥ . معالي الدكتور محمد عضوب الزين : وزير الصحة
- ٦ . معالي السيد عبدالرؤوف الروابده : وزير الاشغال العامة والاسكان
- ٧ . معالي السيد ابراهيم ايوب : وزير النقل والاتصالات
- ٨ . معالي المهندس عوني المصري : وزير التخطيط

- ٩ . معالي السيد ابراهيم عز الدين : وزير الاعلام
- ١٠ . معالي السيد باسل جردانه : وزير المالية
- ١١ . معالي الدكتور زياد فريز : وزير الصناعة والتجارة
- ١٢ . سماحة الشيخ عبدالباقى جو : وزير الدولة للشؤون اليمانية
- ١٣ . معالي الدكتور محمد حمدان : وزير التربية والتعليم والتعليم العالي
- ١٤ . معالي المهندس داود خلف : وزير المياه والري
- ١٥ . معالي السيد نبيل ابوالمهدي : وزير التسيير
- ١٦ . معالي السيد يوسف المبيضين : وزير العدل
- ١٧ . معالي السيد ثابت الطاهر : وزير الطاقة والثروة المعدنية
- ١٨ . معالي الدكتور سليمان عريبات : وزير الزراعة
- ١٩ . معالي الدكتور خالد الكركي : وزير الثقافة
- ٢٠ . معالي الدكتور الشيخ علي الفقير : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
- ٢١ . معالي الدكتور قسيم عبيدات : وزير العمل
- ٢٢ . معالي السيد ابراهيم الغبابشة : وزير الشباب
- ٢٣ . معالي السيد عبدالكريم الكباريتي : وزير السياحة والاثار
- ٢٤ . معالي السيد عبدالكريم الدغمي : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

(افتتاح الجلسة)

معالي رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم . النصاب مكتمل اعلن افتتاح الجلسة .

جدول الاعمال :-
السيد الامين العام بالوكالة :

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

الجميع : نوافق عليه ونعفي
الامير العام من تلاوته .

معالي رئيس المجلس :
الاجازات

السيد الامين العام بالوكالة :

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات :

أ. طلب اجازة مقدم من سعادة النائب

السيد سمير قموار لمدة اسبوع اعتباراً

من تاريخ ١٩٩٠/١/٢٠ .

ب. طلب اجازة مقدم من سعادة

النائب الدكتور محمد ابو فارس ، لمدة

اسبوع اعتباراً من تاريخ

١٩٩٠/١/١٧ .

ج. طلب اجازة مقدم من سعادة النائب

السيد ابراهيم الخريسات لمدة اسبوع

من تاريخ ١٩٩٠/١/١٨ .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق

المجلس الكريم على اجازة السادة النواب

المحترمون ؟

الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : المادة التالية .

السيد الامين العام بالوكالة :

(٣) الردود على الاسئلة :

تلاوة كتاب معالي وزير الصحة رقم

٥٥٥/٦/١١ تاريخ ١٩٩٠/١/١٣ والمتضمن

الرد على السؤال رقم (٢) المقدم من سعادة

النائب السيد فخري قموار ، حول وفاة الشاب

عماد يوسف عزيز حسان في مستشفى الجامعة الاردنية .

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

بعد التحية ،

ارجو احالة السؤال التالي الى الحكومة:

ما هي اسباب وفاة الشاب عماد يوسف

عزيز حسان (٢٦ سنة) وهل كان هناك

تقصير من مستشفى الجامعة أو من الطبيب

الاخصائي المختص ؟ وهل اتخذت اجراءات

بعينها من اجل معالجة هذه الحالة ومنع تكرارها

؟

ملاحظته : في مقالة الكاتب

الصحفي المعروف الاستاذ محمد داودية المرفقة

مع السؤال تفاصيل اضافية ، وهي منشورة في

عدد صحيفة (الدستور) الغراء الصادر بتاريخ

١٩٨٩/١١/٣٠ تحت عنوان (عرض حال)

(ص ٢) .

النائب فخري قموار

١٩٨٩/١٢/٩

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ١١٨٣/٨/١٦/٣

تاريخ ١٩٨٩/١٢/١٧ ومرفقه السؤال رقم

(٢) المقدم من سعادة النائب السيد فخري

قموار بخصوص وفاة الشاب عماد يوسف عزيز

حسان في مستشفى الجامعة الاردنية .

أرفق بطيه صورة عن كتاب مدير عام

المؤسسة الطبية العلاجية رقم ت ص

٥١٣٣/٢/١/٤ تاريخ ١٩٨٩/١٢/٣١

المتضمن التحقيق في القضية المذكورة ، علما

بأنه يحق للمتضرر رفع شكوى لاجهات

القضائية اذا ثبت تقصير من الطبيب المعالج ،

وسا أن الطبيب المسؤول من العاملين في

المستشفيات التابعة للمؤسسة الطبية العلاجية

فان أي اجراء تأديبي تراه المؤسسة مناسباً بحقه

هو من صلاحياتها .

هكذا من الأهل

محضر الجلسة الحادية عشر من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ٢٠ / ١ / ١٩٩٠ ميلادية

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

وزير الصحة
الدكتور محمد الزين

الرقم : ت ص ١٣٣ / ٢ / ١ / ٤
التاريخ : ٤ جمادي الاول ١٤١٠ هـ
٣١ كانون الاول ١٩٨٩ م

معالي وزير الصحة
الموضوع / شكاوي المرضى

الاشارة :-

كتابكم رقم ١٧٤٢٥ / ٦ / ٨ تاريخ ١٩٨٩ / ١٢ / ٢٠ م

يرجى العلم باننا بعد التحقيق مع المعنيين في ظروف وفاة المرحوم عماد يوسف سميرات والمشار اليه بكتابكم اعلاه من قبل اللجنة المشكلة برئاسة الاستاذ الدكتور وليد المعاني وعضوية كل من الاستاذ الدكتور فتدليل شاكر والاستاذ الدكتور عبدالله العبادي تبين ما يلي :-

١. عدم وجود اي تقصير من حيث الاجراءات الطبية المقدمة للمرحوم من ناحية الادخال والتشخيص والعلاج .
٢. عدم تعاون الطبيب الاختصاصي وارتيابه الخطأ في عدم التحدث مع اهل المريض في ذلك الظرف بما يفيدهم ويقنعهم بان الاجراءات المتخذة كانت صحيحة ، وكذلك خطاه في عدم تلبية طلب مدير مستشفى الجامعة الاردنية ومعاينة المريض وبناء على ذلك فقد اوصت اللجنة بما يلي :-
أ - توجيه انذار للطبيب الاختصاصي المعني بالقضية للاسباب المذكورة اعلاه .

ب . تشكيل لجنة للدراسة اوضاع شعبة امراض القلب في مستشفى الجامعة الاردنية ووضع الحلول المناسبة لها .

يرجى التكرم بالاطلاع واجراء ما يلزم علماء باننا نوصي بحفظ القضية اعلاه لطفنا .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
ع / المدير العام

معالي رئيس المجلس : السيد فخري قعوار

السيد فخري قعوار : اشكر معالي وزير الصحة ومدير المؤسسة العلاجية على هذه الاجراءات وان كنت اعتقد حسب المعلومات التي استقيتها من ذوي الفقيه بانها غير كافية بسبب التقصير الذي لمسوه ويعتقدون انه اودت بحياة ابهم اي التقصير . على كل حال فان ابواب القضاء مفتوحة كما ورد في الاجابة وشكرا

معالي رئيس المجلس : لا مجال حسب النص . صفحة (٣٤) الا للعضو الذي قدم السؤال دون غيره ان يستوضح الوزير ، المادة (٨٦) . قد يرد عليه بما يجاز مرة واحدة .

السيد عبدالله النصور : نقطة نظام معالي الرئيس ليس في صلب السؤال . معالي رئيس المجلس : ليش نقطة نظام في هذا الموضوع ؟ . تفضل دكتور .

السيد عبدالله النصور : النظام الداخلي يس من اجل التنبيه بنص صراحة على انه لا يجوز الاشارة الى ما ينشر في الصحف في توجيه الاسئلة للوزير او للحكومة . الزميل فخري قعوار اخذ نصا من الصحافة بتوجيه سؤاله مخالفا بذلك النظام الداخلي ، وهذا لا يعني اني لست متعاطفا مع محتوى السؤال ولكن من قبيل التفسير حتى لا نجلب الصحافة كلها هنا .

معالي رئيس المجلس : هذا ذكرنا بنص موجود ، خلص انتهى الموضوع ، انتهى الموضوع ليت بسرعة لانه مرة واحدة تعليقك على الوزير وليس على الزميل . المادة التالية .

محضر الجلسة الحادية عشر من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ٢٠ / ١ / ١٩٩٠ ميلادية

السيد الامين العام بالوكالة :

(٤) انتخاب لجنة الأمن والدفاع والقوات المسلحة بناء على الاقتراح برغبة رقم (١١) المقدم من سعادة النائب السيد عبدالحفيظ علاوي ، والبنود (١٠) من قرار اللجنة الادارية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٩٠ / ١ / ١٠ وقرار المجلس بالجلسة العاشرة تاريخ ١٩٩٠ / ١ / ١٣ .

معالي رئيس المجلس : تفضل . السيد عبد الحفيظ علاوي : شكراً معالي الرئيس ، انا مقدم الاقتراح وارجو تأجيله للجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس : موافق المجلس الكريم على التأجيل ؟

السيد الامين العام بالوكالة : الاغلبية معالي رئيس المجلس : تفضل السيد سليم الزعبي : ارجو من الزميل ان يوضح سبب التأجيل . ما هي الغاية من التأجيل ؟

معالي رئيس المجلس : تفضل اخي عبد الحفيظ

السيد عبد الحفيظ علاوي : بسم الله الرحمن الرحيم . شكراً معالي الرئيس واشكر الاخ سليم . الحقيقة حتى يتيح فرصة لوضع اطار لهذه اللجنة ودراسة مهامها بطريقة افضل وادق وشكراً .

معالي رئيس المجلس : تفضل السيد سليم الزعبي : هذه اللجنة علمت واعلم انها كانت موجودة في مجالس نيابية سابقة وبالتالي فان مهام هذه اللجنة محددة بشكل واضح . فما دام ان المجلس قد عرض هذا الموضوع على جدول اعمال الجلسة فلماذا لا ننجز هذا العمل ونؤجله ؟

الزعمى ان يكون التأجيل لهدف ان تجري نقشة من اجل اختيار اعضاء المجلس كما

يحدث عادة .

معالي رئيس المجلس : الدكتور ابو عليم والاستاذ يوسف العظم والدكتور عبد اللطيف

السيد احمد عتاب : سيدني الرئيس صوتنا على الموضوع ، اعتقد انه يؤجل فلماذا البحث فيه ؟

معالي رئيس المجلس : الاستاذ يوسف العظم .

السيد يوسف العظم : الحقيقة هذه اللجنة لم تكن موجودة ولا متخبة ، هي اقتراح ووفق عليه في المجلس النيابي السابق . ووفق على وجودها لكن لم تكن خطوات عملية واجراءات تنفيذية ، لذلك اريد رأي الزميل الاخ عبد الحفيظ علاوي والذي صوت عليه ووفق عليه وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد اللطيف

السيد عبد اللطيف عرييات : كنت اريد ان اؤكد على ما قاله الزميل الدكتور محمد ابو عليم والاستاذ يوسف العظم . لان المجلس صوت على التأجيل اولاً ثم ان هذه اللجنة لم تكن موجودة في السابق وهي بحاجة الى وضع اطار عام لمهام اللجنة وخطوط عريضة تحدد مهامها الاساسية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الحقيقة بس اذكر الاستاذ سليم ، سبق في جلسة اللجان ان ذكر انه يطلب من الاخوان مقترحي اللجان الجديدة ، هذه اللجان مش الدائمة كما تعرفون ، مقترحها ان يأتوا بتصور معين لمهامها ، فيبدوا ان المهام التي ذكرها الاخوان ليست كافية وعلى كل حال سنناقشها حين وصولها الاقتراحات .

السيد الامين العام بالوكالة :

(٥) الاقتراحات برغبة :

١ . اقتراح برغبة رقم (٦٨) تاريخ

هكذا من التأجيل

محضر الجلسة الحادية عشر من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم السبت ١٩٩٠/١/٢٠ ميلادية

١٤/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد عبد الله الزريقات بشأن تشكيل كلية تمريض في جامعة مؤتة .
معالي رئيس مجلس النواب المحترم تحية واحترام .

ارجو ان ابين لمعاليكم مدى الحاجة لانشاء كلية تمريض في جامعة مؤتة لخدمة ابناء المحافظة اضافة الى ان الاردن يعاني من نقص كبير في مثل هذه المهنة حيث زالت الدولة تلجأ للتعاقد مع محرضين وممرضات من دول اجنبية ، ولا يخفى على معاليكم حجم الخسارة المادية التي يتحملها اقتصادنا الوطني جراء دفع رواتب هؤلاء المستخدمين . نحن احوج ما نكون لها على المستوى الوطني خاصة في مثل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة علما بان مهنة التمريض هي مهنة لها اسواقها الكثيرة وخاصة لدى الشقيقة السعودية وباقي دول الخليج ، حيث بالامكان إيجاد فرص عمل كثيرة لابنائنا الحاصلين على مثل هذا التخصص وحتى لا نظل نقع في مصيدة افتتاح كليات لا زال خريجها يعانون من عدم وجود فرص عمل لهم لا داخل الوطن ولا خارجه مثل كليات الهندسة اوبقية التخصصات التي يعاني خريجها ايضا ، حتى غدت البطالة من اخطر الافات الاجتماعية . وعليه ارجو الاعاز للجهات المختصة بدراسة هذا الموضوع وايلائه الاهمية القصوى .

واقبلوا الاحترام
عضو مجلس النواب
عبد الله زريقات
معالي رئيس المجلس : بحال للجنة الادارية ، موافق المجلس الكريم ؟
الجميع : موافقون
السيد الامين العام بالوكالة :
٢٠ اقتراح برغبة رقم (١٩) تاريخ

١٤/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد عبد الله الزريقات بشأن تأسيس شركة تأمين زراعية للتعويض على مزارعيننا في سنين القحط .

معالي رئيس مجلس النواب المحترم تحية واحترام .

ارجو ان ابين لمعاليكم مدى الضرر الذي يلحق بالمزارع الاردني نتيجة لظروف الطقس القاسية اضافة لمعدلات هطول الامطار المتدنية في بعض السنوات مما يلحق بمزارعنا الخسائر الفادحة . لذلك ففي كثير من الاحيان يحجم مزارعنا عن الاقبال على استغلال الاراضي الزراعية والتي نحن احوج ما نكون لانناجها على المستوى الوطني . وحتى نعطي المزارع الاردني على اختلاف تخصصاته الحوافز والطمانينة والامان فلا بد من إيجاد معادلة تكفل له حقوقه وتساعد في سنوات الجفاف . وعليه اقترح ان يصار الى تأسيس شركة تأمين زراعية للتعويض على مزارعيننا في سنين القحط ، اثناء الاضرار التي تلحق بالمزارعين نتيجة لظروف الطقس التي تسبب مثل هذه الاضرار حيث سيتم تحصيل رسوم رمزية من المزارعين جراء تأمين محاصيلهم . ان تأسيس مثل هذه الشركة سيكون لها مردود جيد واقبال منقطع النظير من قبل المزارعين لدعم اقتصادنا الوطني .

واقبلوا الاحترام

عضو مجلس النواب
عبد الله زريقات
معالي رئيس المجلس : بحال للجنة الادارية ، موافق المجلس الكريم ؟
الجميع : موافقون
السيد الامين العام بالوكالة :
٢٠ اقتراح برغبة رقم (٢٠) تاريخ
١٤/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد عبد الله زريقات بشأن تكليف

محضر الجلسة الحادية عشر من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم السبت ١٩٩٠/١/٢٠ ميلادية

سلطة وادي الاردن بتوزيع بعض الاراضي في الاغوار الجنوبية على المستحقين من سكان قرى الطيبة والعراك .

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب المحترم اقتراح برغبة .

توجد في الاغوار الجنوبية واجهات عشائرية لكل من عشائر البطوش سكان قرية الطيبة ، وعشائر المواجدة والحطيا والحطيات وغيرها من عشائر سكان قرية العراك في محافظة الكرك ، لذا ارى بهذا الاقتراح ان تكلف سلطة وادي الاردن بتوزيع هذه الاراضي على المستحقين من سكان القرى الواردة اعلاه .

واقبلوا فاتق الاحترام

معالي رئيس المجلس : موافق المجلس الكريم على احالته للجنة الادارية ؟
الجميع : موافقون .

السيد الامين العام بالوكالة :

٤٠ اقتراح برغبة رقم (٧١) تاريخ ١٥/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد محمد علي درود بشأن اعتبار بعض الامراض التي تصيب الموظفين اثناء الخدمة من الامراض التي يستحق عليه الموظف راتب معلولة .

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : اقتراح برغبة .

اقترح على الحكومة ان تعتبر الامراض الطبيعية التي تصيب الموظف اثناء الخدمة مثل انفصال الشبكية ، الشلل النصفي ، والامراض العصبية والنفسية التي تصيب الموظف اثناء الخدمة من الامراض التي يستحق عليها الموظف الحصول على راتب معلولة

وعدم حصر الامراض التي تتعلق بطبيعة المرض بعدد محدد من الامراض وذلك ضمن توجه الوزارة والبيان الوزاري الذي تضمن تقديم الدعم المادي للمرضى ممن يثبت عجزهم .
النائب محمد علي درود
معالي رئيس المجلس : بحال للجنة الادارية ايضا ، موافق المجلس الكريم ؟
الجميع : موافقون

السيد الامين العام بالوكالة :

٥٠ اقتراح برغبة رقم (٧٢) تاريخ ١٥/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد محمد علي درود بشأن ما يلي :

ا . تعديل شهادة كلية التمريض بشهادة البكالوريوس .
ب . تجريف الطمي المتراكم وراء سد البويضة في لواء الرمثا .
ج . توسيع مدخل مدينة الرمثا .
بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاحرم

الموضوع : مجموعة اقتراحات برغبة

بعد التحية :

ارجو التلطف بعرض الاقتراحات التالية على المجلس الكريم لبحثها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها :

١٠ تعديل شهادة كلية التمريض التابعة لوزارة الصحة بشهادة البكالوريوس التي تمنحها الجامعات الاردنية ، بسبب عدد سنوات الدراسة والمساقات التي تدرس في الكلية الاولى مع الاثر الرجعي للمتخرجين .
٢٠ تجريف الطمي المتراكم وراء سد البويضة في لواء الرمثا للاستفادة منه في الغاية التي وجد من اجلها .
٣٠ توسيع مدخل مدينة الرمثا بحيث يمتد

هذا من الاجل

بنفس السعة التي هي عليه مدخل حدود البلدية .

معالي رئيس المجلس : يحال للجنة الادارية ايضاً ، موافق المجلس الكريم ؟
الجميع : موافقون .

السيد الامين العام بالوكالة :

٦ . اقتراح برغبة رقم (٧٣) تاريخ ١٩٩٠/١/١٥ مقدم من سعادة النائب السيد محمد علي درود بشأن ما يلي :

١ . السماح للمعلمين العاملين في الاعمال الادارية حاملين دبلوم كليات المجتمع باستكمال الدراسة في كلية تأهيل المعلمين .

ب . السماح لطلاب كليات المجتمع الذين تخرجوا ويتخرجون قبل عام ١٩٩١ باستكمال الدراسة الجامعية

ج . فتح فرع خاص من كلية تأهيل المعلمين أو كليات خاصة ضمن الجامعات الاردنية .

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم الموضوع : الاقتراحات برغبة ارجو من مجلسكم الكريم دراسة الاقتراحات التالية مع اللجان المعنية ضمن هذا المجلس :

١ . ان يسمح للمعلمين العاملين في الاعمال الادارية في المدارس ومن حملة التخصصات الاكاديمية حاملين دبلوم كليات المجتمع باستكمال الدراسة في كلية تأهيل المعلمين حتى لا يؤدي ذلك نفور هذه الفئة من المعلمين من هذا النوع من الوظائف ، واقبال الجامعيين عليها رغم حاجة المدارس اليهم اكثر .

٢ . ان يسمح باستكمال الدراسة الجامعية لطلاب كليات المجتمع الذين تخرجوا ويتخرجون قبل عام ١٩٩١ ضمن الشروط التي وضعت للمتخرجين عام ٩٢/٩١ وذلك تحقيقاً للمساواة بين التخرجين .

٣ . ان يفتح فرع خاص من كلية تأهيل المعلمين أو كليات خاصة ضمن الجامعات الاردنية لتأهيل من يرغب من حملة الدبلوم والذين يعملون في الجامعات والدوائر الرسمية حتى لا يكون التأهيل حكراً على فئة المعلمين

معالي رئيس المجلس : يحال للجنة الادارية ، موافق المجلس الكريم ؟
الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ فخري قعوار . نقطة نظام فعلاً ؟ .
السيد فخري قعوار : الحقيقة انه تواجهنا مسألة فنية في اللجنة الادارية ، بان بعض الاقتراحات التي تصلنا بتبجي كلها مجتمعة ، يعني مقسمة الى (أ) (ب) (ج) ونجد ان (أ) ممكن ان نحوله الى لجنة (ب) ممكن يتحول الى لجنة اخرى . ونجد ان كل الاقتراحات موجودة في صفحة واحدة . فما اقترحه على الزملاء الكرام ان يفصلوا بين كل اقتراح والاقتراح الاخر كي يسهلوا العمل علينا .

معالي رئيس المجلس : شكراً .
البند (٧)

السيد الامين العام بالوكالة :
٧ . اقتراح برغبة رقم (٧٤) تاريخ ١٩٩٠/١/١٥ مقدم من سعادة الدكتور احمد عويدي العبادي بشأن ما يلي :

١ . تكملة فتح وتعميد الطريق ما بين معهد السلط وعبرا عبر وادي حادي
ب . اعادة النظر في توزيع بعض الاراضي التي وزعتها السلطة في منطقة مشاح الطير شمال الكرامة .
ج . ابدال الكهرباء الى منطقة حوض الحكور / وادي شعيب .
د . شمول منطقة الحكور بالخدمات انشائية ويحولها الى هواتف الية مياه .

هـ . اقام طريق عبرا / الغور .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
الجميع : طلبات اهالي منطقة عبرا/السلط
الجميع برغبة
سعد الكربة :-

فان منطقة عبرا تحتاج الى العديد من الخدمات الاساسية وهي علو النحو التالي :-
(١) تكملة فتح وتعميد الطريق القروي ما بين معهد السلط وعبرا - عبر وادي حادي في منطقة السلط ، ذلك ان الطريق المطلوب فتحه وتعميده يختصر على المواطنين مسافة ثمانية كيلومترات من طول الطريق .

(٢) هناك اراضي زراعية في منطقة مشاح الطير شمال الكرامة ، وهي واجهة عشائرية لاهالي عبرا / السلط ، وبعد فتح قناة الغور الشرقية وزعت السلطة الاراضي غير المفروزة من هذه الواجهة ، واعطيت لانس من غير اهل المنطقة ولا يملكون ارضاً في هذه الواجهة المطلوب هو اعادة النظر في التوزيع لهذه الاراضي وانصاف اهل المنطقة في ذلك .

(٣) تم تنظيم منطقة حوض الحكور وادي شعيب الواقع قرب مثلث عبرا وبقرا ، ولم تصله الكهرباء بعد . ورغم ان

التنظيم قد تم منذ اربع سنوات ، ورغم ان هناك محول للجيش في المنطقة الا ان السكان محرومون من الخدمات الكهربائية . المطلوب مد التيار كهربائي اليهم .
(٤) المطلوب شمول منطقة الحكور بالخدمات الهاتفية على شبكة السلط .
(٥) المطلوب تحويل الخدمات الهاتفية في عبرا وبقرا والعارضة الى آلية مباشرة .
(٦) اقام طريق عبرا / الغور .

معالي رئيس المجلس : يحال للجنة الادارية . موافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون

السيد الامين العام بالوكالة :

(٨) اقتراح برغبة رقم (٧٥) تاريخ ١٩٩٠/١/١٥ مقدم من سعادة الدكتور احمد عويدي العبادي بشأن ما يلي :

١ . شمول التامين الصحي لجميع المواطنين من موظفين وغيرهم .
ب . تصنيف موظفين الراتب المقطوع واخصائهم للتقاعد المدني وليس لتقاعد الضمان الاجتماعي .
ج . شراء عيارات للوزارات ودوائر الدولة بدل الاستئجار لان الاستئجار يشكل عبئاً على الخزينة .
د . تخفيض عدد السيارات التي يستخدمها الوزراء والمدراء للأغراض الخاصة وذلك تخفيفاً على خزينة الدولة .

هـ . زيادة رواتب المتقاعدين العسكريين والمدنيين .

هذا من الاجل

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
الموضوع : اقتراح برغبة
بعد التحية .

ارجو دراسة النقاط التالية :

- (١) هناك مأساة يعيشها موظفوا الراتب المقطوع ، وذلك بحرمانهم واولادهم وازواجهم من التأمين الصحي اذا بلغوا سن الستين ، وهو العمر الذي يحتاج فيه الانسان الى مزيد من الرعاية الصحية . المطلوب هو اعادة النظر في هذا القانون ، وان يشمل التأمين الصحي جميع المواطنين من موظفين وغيرهم .
- (٢) اعادة النظر بتصنيف موظفي الراتب المقطوع ، واخضاعهم للتقاعد المدني ، وليس لتقاعد الضمان الاجتماعي .
- (٣) اعادة النظر في البنات المستأجرة من قبل الدولة للدوائر والوزارات لانهن تشكل عبئا على الخزينة ، والمطلوب هو شراء عمارات لهذه الغاية بدل الاستئجار .
- (٤) يتقاضى المتقاعدون العسكريون رواتب ضئيلة ، ويخضعون لحصم هذه الرواتب التقاعدية ، والمطلوب هو اصدار تشريع يسمح بجمع الراتبين لما تقتضيه ظروف الحياة الصعبة .

- (٥) المطلوب تخفيض عدد السيارات التي يستخدمها الوزراء والمدراء للاغراض الخاصة ، وذلك تخفيفا عن خزينة الدولة .

- (٦) المطلوب زيادة رواتب المتقاعدين العسكريين والمدنيين .

معالي رئيس المجلس : يحال للجنة الادارية : موافق المجلس الكريم ؟
الجميع : موافقون
السيد الامين العام بالوكالة :

٩٠٩ . اقة اح برغبة رقم (٧٧) تاريخ ١٩٩٠/١/١٥ مقدم من سعادة النائب الدكتور نايف ابو تايه بشأن تحويل المدرسة الاعدادية في قرية الهاشمية الى قسم الثقافة العسكرية في القوات المسلحة .

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

عملا باحكام المادة (٩٠) من النظام الداخلي لمجلس النواب ، ارجو ان اتقدم بالاقتراح التالي املا التفضل بالموافقة عليه واحالته الى اللجنة الادارية فالتربية والتعليم من اجل النظر فيه لاهميته وتعلقه بالمصلحة العامة واهالي قرية الهاشمية / محافظة معان بشكل خاص .

يوجد في الهاشمية مدرسة اعدادية تابعة لوزارة التربية والتعليم وعدد طلابها يتوف على مائة طالب وان مستوى التعليم في هذه المدرسة يتدننى سنة بعد سنة ، وذلك لان معظم المدرسين فيها من المكلفين الذين لا يهمهم مصلحة الطلاب .

لهذا فاني باسم اهالي المنطقة الذين تقدموا الي بعريضة ، واضم صوتي الى اصواتهم واقترح تحويل المدرسة الاعدادية في الهاشمية الى قسم الثقافة العسكرية في القوات المسلحة الاردنية علما بان اكثر السكان في الهاشمية من العسكريين والمتقاعدين العسكريين ، وذلك اسوة بباقي قرى الجنوب .

واقبلوا فائق الاحترام

معالي رئيس المجلس : يحال للجنة الادارية : موافق المجلس الكريم ؟
الجميع : موافقون

السيد الامين العام بالوكالة :

١٠٠ . اقتراح برغبة رقم (٧٨) تاريخ ١٩٩٠/١/١٦ مقدم من سعادة الدكتور احمد عتاش بشأن اعفاء ورثة الموظفين المدنيين والعسكريين من دفع اشتراك للتأمين الصحي بعد وفاة الموظف .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

اقتراح برغبة

الموضوع : التأمين الصحي لورثة المتقاعدين مدنيا وعسكريا .

ارجو العمل على اعفاء ورثة الموظفين المدنيين والعسكريين من دفع اشتراك للتأمين الصحي بعد وفاة الموظف وقدره ٢٪ من الراتب والاكتفاء بما كان قد دفعه المعيل أصلا من تأمين ، إذ لا يكلف خزينة الدولة الا مبلغا زهيدا من المال .

واقبلوا الاحترام

نائب عجلون

الدكتور احمد عتاش

معالي رئيس المجلس : يحال للجنة

الادارية ، موافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون

معالي رئيس المجلس : قرارات اللجان

السيد الامين العام بالوكالة :

(٦) قرارات اللجان :

١ . قرارات اللجنة القانونية :

١٠١ . قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/١/١٥ والمتضمن الموافقة

على قرار لجنة الشؤون الزراعية

رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١/١٣ والمتضمن الموافقة على القانون

المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨

قانون معدل لقانون مؤسسة

التسويق الزراعي كما ورد من

الحكومة

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .
المقرر غائب . تفضل استاذ حسين رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة

السيد حسين مجلي :

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب

بكامل نصابها بتاريخ ١٩٩٠/١/١٥ برئاسة

سعادة السيد حسين مجلي وحضور مقرر اللجنة

سعادة الدكتور محمد ابو فارس واصحاب

المعالي والسعادة الاعضاء السادة : فارس

النابلسي ، سليم الزعبي ، محمد المعمر ،

كامل العمري ، الدكتور ماجد خليفه ،

الدكتور احمد الكولهي ، الدكتور عبد

اللطيف عربيات ، عبد العزيز جبر ، الشيخ

عبد المنعم ابو زنت ، الدكتور نايف ابو تايه ،

عاطف البطوش ، هشام الشراي ، الدكتور

همام السعيد ، محمد فارس الطراونه ، ابراهيم

الحريسات ، ونايف الحديد .

ونظرت اللجنة في قرار رقم (٢) تاريخ

١٩٩٠/١/١٣ الصادر عن لجنة الشؤون

الزراعية والمتعلق بالقانون المؤقت رقم (٤٠)

لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون مؤسسة

التسويق الزراعي ، وبعد دراسته قررت اللجنة

الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على

قرارها .

امين عام مجلس الامة : اللجنة القانونية

هاني خير

السيد رئيس اللجنة

السيد حسين مجلي :

قرار رقم (٣) متعلق بالقانون المؤقت رقم

(٤٠) لسنة ١٩٨٨ ، قانون معدل لقانون

مؤسسة التسويق الزراعي . الاسباب المرجعة

للقانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨

هذا من الاول

قانون معدل لقانون مؤسسة التسويق الزراعي . نظرا لالغاء قانون شؤون الارض المحتلة وبالنسبة الى الغاء وزارة شؤون الارض المحتلة ، فكان لا بد من ان يجل مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية في عضوية مجلس ادارة مؤسسة التسويق الزراعي بدلا من ممثل وزارة شؤون الارض المحتلة . الامر الذي اقتضى وضع القانون المرفق .

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة التسويق الزراعي لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي .
بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٥) من القانون الاصيل بالغاء نص البند (٦) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
٦ - مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية

معالي رئيس المجلس : هذا القانون مطروح على المجلس الكريم . المادة رقم (١) موافق المجلس الكريم عليها ؟
الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : المادة (٢) مطروحة على المجلس الكريم . موافق عليها ؟

الجميع : موافقون .
معالي رئيس المجلس : القانون برئته ؟
الجميع : موافقون .

- وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس -
قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ م
قانون معدل لقانون مؤسسة التسويق الزراعي
المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة التسويق الزراعي لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع القانون رقم (١٥)

للسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي .
القانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٥) من القانون الاصيل بالغاء نص البند (٦) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
٦ - مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية
معالي رئيس المجلس : المادة التالية .
السيد الرئيس : انتم بالوكالة .

٢ - قرار رقم (٤١) تاريخ ١٥/١/١٩٩٠ والمتضمن الموافقة على القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون الادارة العامة ، وورد من الحكومة .

معالي رئيس المجلس : استأذن
الرجاء اناس الزمان
السيد رئيس اللجنة
الدكتور حسين مجلي :
قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بكامل نصابها بتاريخ ١٩٩٠/١/١٥ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور محمد ابو فارس واصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة : فارس النابلسي - سليم الزعبي - محمد المرمر - كامل العمري - الدكتور ماجد خليفة - الدكتور احمد الكولحي - الدكتور عبد اللطيف عريبات - عبد العزيز جبر - الشيخ عبد المنعم ابو زنت - الدكتور نايف ابو تايه - عاطف البطوش - هشام الشراري - الدكتور همام سميد - محمد فارس الطراونة - ابراهيم خريسات - ونائيف الحديده ونظرت اللجنة في القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الادارة العامة وبعد دراسته ودراسة الاسباب الموجبة له قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

أمين عام مجلس الامة
هاني خير

ملاحظة :
تحفظ على القانون المذكور فضيلة الشيخ عبد المنعم ابو زنت .

بسم الله الرحمن الرحيم

اني اتحفظ على بند (أ) من المادة الخامسة من قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٨٩

وعلة التحفظ « صون المصلحة العامة » خشية اتساع دائرة التفويض فيؤدي الامر الى تسبب في بعض جوانب السلطة التنفيذية لذا : اقترح تقييد تفويض السيد رئيس الوزراء احد نوابه او اي وزير من وزرائه وذلك بالعبارة التالية :

« لرئيس الوزراء ان يفوض (حالة الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة) ايا من نوابه او اي وزير من وزراء الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ممارسة اي صلاحية من صلاحياته المنصوص عليها في اي قانون او نظام »

النائب
عبد المنعم ابو زنت

الاسباب الموجبة
للقانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون الادارة العامة

تنص المادة (٥) من قانون الادارة العامة رقم (١٠) لسنة ١٩٦٥ على ما يلي :-
(لرئيس الوزراء ان يفوض اي وزير من وزراء الدولة لشؤون الرئاسة بممارسة اية صلاحية من صلاحياته المنصوص عليها في اي قانون او نظام باستثناء الصلاحيات الممنوحة له بمقتضى احكام الدستور) ، وقد عدلت هذه المادة بالصيغة المرفقة للاسباب التالية :-

١ - تمكين رئيس الوزراء من تفويض اي من نوابه صلاحياته المنصوص عليها في القوانين والانظمة وذلك الى جانب صلاحيته الاصلية في تفويض مثل تلك الصلاحيات الى اي من وزراء الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ، لتخفيف اعباء العمل عن رئيس الوزراء من جهة ، وتحديد اعمال ومهام معينة لنوابه من جهة اخرى .

٢ - وكذلك اضيفت الفقرة (ب) الى المادة (٥) المشار اليها من قانون الادارة العامة وذلك لتمكين نائب رئيس الوزراء الذي يسميه من ممارسة صلاحيات رئيس الوزراء المنصوص عليها في القوانين والانظمة المعمول بها عند غياب الرئيس عن المملكة ، وذلك لتوفير الامكانية القانونية لاستمرارية القيام باعمال ومهام رئيس الوزراء عند غيابه عن المملكة ، باستثناء الامور الدستورية التي تدخل ضمن صلاحياته المباشرة .

هكذا من الأصل

السيد ليث شبيلات : ذلك ممكن .
 اقبل
 السيد عبد السلام فريجات : انني على
 المخالفة
 معالي رئيس المجلس : الاستاذ
 عبد السلام فريجات زميلنا ثنى على مخالفة الاستاذ
 عبد المنعم . من يوافق على اقتراح الاستاذ
 عبد المنعم الذي تلاه عليكم رئيس اللجنة ؟
 الموافق يرفع يده . سقط الاقتراح . المادة (٥)
 (أ) موافق المجلس الكريم عليها ؟
 السيد الامين العام بالوكالة :
 الاكثريّة .
 معالي رئيس المجلس : نقطة نظام ؟
 السيد عبد السلام فريجات : لا .
 الحقيقة هي اجراء تعديل على الموضوع لانه
 راي في الصلاحية .
 معالي رئيس المجلس : نستمع الى
 رأيك في هذا الموضوع . انتهت هي الحقيقة .
 السيد عبد السلام فريجات : لا لم
 نصوت . طالما فيه اعتراض لم نصوت .
 معالي رئيس المجلس : اعتراضكم انت
 ثبتت على اقتراح الزميل عبد المنعم ابو زنت .
 والمجلس لم يوافقكم على هذه التنية . فالان
 طرحنا المادة كما وقعت . المادة (٥) (أ) .
 السيد عبد السلام فريجات : لي تحفظ
 عليها .
 معالي رئيس المجلس : للمجلس وافق

السيد رئيس اللجنة : وارجوا ان اوضح
 انه عندما طرح الزميل الاستاذ عبد المنعم رايه
 في اللجنة القانونية ، اوضحت له اللجنة مجتمعة
 ان التفويض يات عادة كتفويض مسبق وليس
 عند ممارسة العمل يجب التفويض . فلذلك
 وبالفرضية يجب ان يكون التفويض مسبق والا
 لما حلت اي مشكلة من مشاكل التفويض
 بالعكس لعقدنا المشكلة بدلا ان نحل مشكلة
 التفويض . خاصة وان اي عمل اداري في
 هذا العصر يتجه نحو لامركزية العمل بدلا من
 المركزية . ولذلك كانت اللجنة مجتمعة باستثناء
 الاستاذ عبد المنعم موافقة على التعديل .
 معالي رئيس المجلس : شكرا استاذ
 حسين . مطروحة الان المادة (١) على
 حضراتكم . موافق المجلس ؟
 الجميع : موافقون .
 معالي رئيس المجلس : المادة (٢) يلغى
 نص المادة (٥) من القانون الاصيل ويستعاض
 عنه بالنص التالي : المادة (٥) (أ) موافق
 المجلس الكريم ؟ السيد ليث شبيلات ،
 السيد ليث شبيلات : سيدي الرئيس ،
 المخالفة تعتبر اقتراح وقرار اللجنة يعتبر اقتراح
 بالقبول فيصوت على الابد ثم الاقرب .
 فيصوت على المخالفة اولاً .
 معالي رئيس المجلس : ما حدا ثنى
 على المخالفة ، مخالفة الاستاذ عبد المنعم ما
 حدا ثنى عليها .

هكذا من الاصل

قانون مؤت رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الادارة العامة

المادة كما وردت في القانون الاصيل	المادة كما وردت في القانون المؤقت	قرار اللجنة القانونية
المادة (٥) : لرئيس الوزراء ان يفوض اي وزير من وزراء الدولة لشؤون الرئاسة بممارسة اية صلاحية من صلاحياته المصوص عليها في اي قانون او نظام باستثناء الصلاحيات المنوطة له بمقتضى احكام الدستور .	المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية . المادة (٢) : يلغى نص المادة (٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :- المادة (٥) أ - لرئيس الوزراء ان يفوض ايا من نوابه او اي وزير من وزراء الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ممارسة اي صلاحية من صلاحيته المصوص عليها في اي قانون او نظام باستثناء الصلاحيات المنوطة له بمقتضى احكام الدستور . ب - يمارس نائب رئيس الوزراء صلاحيات رئيس الوزراء المصوص عليها في القوانين والانظمة المعمول بها في حالة غيابه عن المملكة واذا كان لرئيس الوزراء اكتر من نائب واحد فيسهرس صلاحياته تلك نائبه الذي يسميه هذه الغاية .	موافقة كما ورد من الحكومة موافقة كما ورد من الحكومة

عليها

السيد عبدالسلام فرحات : التحفظ هو اننا ارى ان لا يكون التفويض مطلقا وعاملا وشاملا . بل يجب ان يقيد التفويض لان الاصل في ممارسة الصلاحية هي ليست حق لصاحب الصلاحية حتى يفوضها لما يشاء وعندما وضع المشرع هذه الصلاحية شخص ما فيفترض به ان يمارسها . ولذلك اذا اراد ان يفوض يفوض جزءا من صلاحياته ولا يجوز في الفقه هذا مجمع عليه ان تفوض كامل الصلاحيات . لذلك اقترح ان تعدل (ايا من صلاحياته) بان يقال (بعضا من صلاحياته) .

اصوات : صوت عليه .
معالي رئيس المجلس : صوت عليه ، ما حدا موافقتك على هذا الموضوع . السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : اعتقد انه من حيث الشكل تم التصويت على المادة لانها عدلت .

معالي رئيس المجلس : (ب) يمارس نائب رئيس الوزراء صلاحيات رئيس الوزراء المنصوص عليها . هل يوافق المجلس على هذا ؟

السيد الامين العام بالوكالة : الاكثرية .
معالي رئيس المجلس : القانون برمته ؟
السيد الامين العام بالوكالة : الاكثرية

- وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس -

قانون مؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون الادارة العامة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل

لقانون الادارة العامة لسنة (١٩٨٩)

ويقسم مع القانون رقم (١٠) لسنة

١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون

الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون

واحد . ويعمل به من تاريخ نشره في

الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٥) من القانون

الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة (٥) :

أ. لرئيس الوزراء ان يفوض ايا من

نوابه او اي وزير من وزراء الدولة

لشؤون رئاسة الوزراء ممارسة اي

صلاحية من صلاحياته المنصوص

عليها في اي قانون او نظام باستثناء

الصلاحيات الممنوحة له بمقتضى

احكام الدستور .

ب. يمارس نائب رئيس الوزراء

صلاحيات رئيس الوزراء المنصوص

عليها في القوانين والانظمة المعمول

بها في حالة غيابه عن المملكة واذا

كان لرئيس الوزراء اكثر من نائب

واحد فيمارس صلاحياته تلك نائبه

الذي يسميه لهذه الغاية .

السيد الامين العام بالوكالة :

٠٣ قرار رقم (٥) تاريخ ١٩٩٠/١/١٥

والمضمن رفض القانون المؤقت رقم (٢٧)

لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون رخص المهن

لمدينة عان .

السيد رئيس اللجنة

السيد حسين مجلي :

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عان

عدلت الفقرة (أ) من المادة (١٣) من

القانون الاصلي رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٥ بحيث

اضيف الى هذه الفقرة عبارة تميز لامين عان او

نائبه اصدار قرار باغلاق اي محل تمارس فيه

المهنة دون ترخيص اغلاقا مؤقتا الى ان يقوم

المخالف بالحصول على الرخصة او تجديد

الرخصة السابقة التي انتهت مدتها ، وذلك لان

الامانة تواجه مشكلة وجود عدد كبير من

المحلات تعمل دون ترخيص اصلا او برخص

انتهت مدتها ولم يتم تجديدها ولعاجلة مثل هذا

الامر فقد وضع القانون المرفق .

معالي رئيس المجلس : تفضل

السيد ليث شيبيلات : يتلى التقرير قبل

الدخول في القانون . يرجى تلاوة التقرير .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ليث

يطلب تلاوة قرار اللجنة قبل الدخول في

القانون .

السيد ليث شيبيلات : حتى نفهم

المنطق الذي تم النقاش عليه ثم بعد ذلك

ندخل في الموضوع .

معالي رئيس المجلس : هو الاستاذ

الرئيس يقرأ مادة ثم يقرأ التقرير .

السيد حسين مجلي : يراي ، ليتضح

على ماذا يدور التقرير والحوار في اللجنة ،

ولزيادة استيعاب القانون المطروح عليه الحوار

، يطرح القانون اولا امام المجلس ثم ما دار

حوله . اعتقد ان ذلك يضع المجلس في صورة

اوضح كما دار في اللجنة وعلى ماذا جرى،

الخلاف . اما ان تطرح الخلاف دون ان تدري

على ماذا جرى الخلاف فاعتقد ان ذلك لا

يضع المجلس في الصورة المطلوبة .

معالي رئيس المجلس : استاذ ليث

السيد ليث شيبيلات : بسم الله الرحمن

الرحيم . انا لا افترض وجود خلاف ، هناك

خلاف في هذا القانون . نعم ، ولكني لا

افترض وجود الخلاف . كل قانون يأتي الينا

يفترض ان يقدم الينا بتقرير يحمل عما حدث ،

وفلسفته ، وماذا جرى وملخص لقرار اللجنة .

الان الخطر ايضا في قراءة القانون سيدي

الرئيس ، هو انه عندما نبدأ بتلاوة القانون

سيقال من يوافق على المادة الاولى والمادة

هكذا من الأهل

الثانية ونبدأ بالتصويت دون ان نقرأ التقرير .
عندما نقرأ القانون نريد ان نكون قد انتهينا من
التقرير بحيث يصوت ، اما ان شئتم ان نقرأوا
القانون شريطة ان لا يصوت .
معالي رئيس المجلس : ان لا يصوت
عليه

السيد ليث شبيلات : لذلك ارجو ان
يفهم ذلك حتى لا يقحم التصويت اثناء
الكلام .

معالي رئيس المجلس : تمام ، هويقرأ
القانون ثم نعود لتقرير اللجنة . تفضل استاذ
حسين .

السيد رئيس اللجنة
السيد حسين مجلي : من الطبيعي ان لا
يصوت على القانون الا بعد دراسة كل ما دار
في اللجنة ، ان اراد الزميل ان اوضح . انا
اقصد حقيقة ان اقول كل نقاش سواء احتوى على
اتفاق او اختلاف في اللجنة من المبدأ ان يوضح
المجلس ابتداء في القانون والتعديل ثم ما
جرى عليه من نقاش سواء ادى الى اتفاق ام
اختلاف . على كل ليست قضية خلافية هذا
الموضوع ، فيمكن ان نأخذ بالامر وان
اردتم ان نبدأ بالقرار فليكن .

معالي رئيس المجلس : السيد ليث .
السيد ليث شبيلات : سيدي الرئيس
الذي جرى في القانون الذي سبق هو اننا لم

نتلو التقرير .
معالي رئيس المجلس : هو قرأ المخالفة
السيد ليث شبيلات : انا ارد فقط على
المنطق ، لو كان هذا المنطق لكنا نأبونا التقرير .
اما في الذي سبق لم نتلو التقرير ، تجاوز
فسكتنا .
معالي رئيس المجلس : استاذ حسين .
السيد رئيس اللجنة
السيد حسين مجلي :

قانون مؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون
رخص المهن للمهنة عان

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت في القانون المؤقت	المادة (١)
رخص القانون المؤقت	يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رخص المهن للمهنة عان لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٥ المنشور اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . المادة (١٧)	يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رخص المهن للمهنة عان لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٥ المنشور اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . المادة (١٧)
	بقي نص الفقرة (أ) من المادة (١٧) من القانون الأصلي وسمى نصه بالنص التالي : ١ . للأمين في أي وقت اجراء الفتح على المحلات للتحقق من مراعاة اصحابها لاحكام هذا القانون واللائحة والتعليقات الصادرة بموجبها وله ان ياتيه اصدار القرار بإغلاق أي محل عارض فيه المهنة دون تزجيج اغلاقها مؤقتا الى حين قيام الخائف بالحصول على الرخصة أو مخالفتها أو الى ان تصدر المحكمة قرارا بتبرئته من المخالفة شريطة ان يكون قد انزل بالحصول على الرخصة قبل صدور قرار الاغلاق بمدة شهر .	١ . للأمين في أي وقت اجراء فتح على المحلات للتحقق من مراعاة اصحابها لاحكام هذا القانون واللائحة والتعليقات الصادرة بموجبها . ٢ . يمكن الرخصة في مكان ظاهر للعيان من المحل وتبرز أي موقف مؤقت يفرض تطبيق أو تنفيذ أحكام هذا القانون بإحدى طرق مؤقتة دون الحاجة الى اصدار قرار من المحكمة تدقيق الرخصة وطرح أي مواد أو استيفاح على صاحبها بها .

هكذا من الأصل

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بكامل نصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١/١٥ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور محمد ابو فارس واصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة :-
فارس النابلسي ، سليم الزعبي ، محمد المرعمر ، كامل العمري ، الدكتور ماجد خليفة ، الدكتور احمد الكوفحي ، الدكتور عبد اللطيف عريبات ، عبد المنعم ابو زنت ، الدكتور نايف ابو تايه ، عاطف البطوش ، هشام الشرازي ، الدكتور همام سعيد ، محمد فارس الطراونة ، ابراهيم الخريسات ، ونايف الحدييد .

وقد حضر الاجتماع معالي السيد علي السحيبات امين عمان الكبرى ورفاقه السيد عبد الحليم عوض مدير الدائرة القانونية ومدير مكتب الامين السيد محمود العمروطي . وبعد ان استمعت اللجنة لوجهة نظر الامين ورفاقه .

نظرت اللجنة القانونية في القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان وبعد دراسته ودراسة الاسباب الموجبة له ، قررت اللجنة بالاكثرية رفض هذا القانون لما يلي :-

١ - من الناحية الدستورية يفرض الدستور الاردني في المادة (٩٤) فقرة (أ) ان تكون هناك اسباب ضرورية لا تحتمل التأخير لاصدار القانون المؤقت ، والاسباب الموجبة لهذا القانون لم تبيّن اسبابا ضرورية لا تحتمل التأخير خاصة

وان هذا القانون صدر في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٦٤٩١) تاريخ ١٩٨٩/٩/١٢ ، ومجلس النواب الحالي كان عددا له تاريخ انتخاب اعضائه بتاريخ ١٩٨٩/١١/٨ وبفس الوقت فان هذا القانون المؤقت يعالج امورا عادية كانت تعالجها المحاكم النظامية بنجاح منذ عشرات السنين
٢ - نظم الدستور الاردني الحقوق والحريات للمواطنين تنظيما شاملا وواضحا ودقيقا ، ومن هذه الحقوق والحريات حق العمل والحقوق المهنية ولا معنى لاعطاء الحقوق والحريات للمواطن اذا لم تقرر للمواطن ضمانات تكفل ممارسة هذه الحقوق والحريات للمواطن ، ومن الضمانات الاساسية التي تكفل ممارسة الحقوق والحريات للمواطن ان تكون الرقابة على ممارسة الحقوق والحريات وفقا للتشريعات والمشرعية معطاه لجهة قضاء مستقلة ، وهذا الامر اصبح حقا طبيعيا من حقوق الانسان ، وبخلاف ذلك تفرغ الحقوق والحريات من مضمونها الحقيقي ، وينادى عليه فانه لا يجوز لجهة الادارة التي تكون في موقع الخصومة ان تحل محل القضاء لتصبح ادارة قاضية .
٣ - ان الاعلاق للمحل الذي تمارس فيه المهنة هو سلب لحرية يستمد منها صاحب العمل من الدستور ، وهو بالقطع يختلف عن الغرامات المالية التي تقتضيها الادارة ، وما دام الامر كذلك فان اللجنة القانونية لا تتصور ان يعطي مجلس النواب الى الادارة حق الدخول على الحريات العامة بشكل يؤدي الى مصادرة الحريات وتقييدها لان هذا الامر يدخل في اختصاص السلطة القضائية

، حيث الضمانات الكافية للفرد عندما يصدر العقاب عن هذه السلطة خصوصا وان الاعلاق هو نوع من العقوبات التبعية التي يعالج امورها قانون العقوبات في المادة (٣٥) منه .
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها

امين عام مجلس الامة بالوكالة اللجنة القانونية
عدنان بعيون
ملاحظة :

خالفه على قرار اللجنة القانونية الاعضاء السادة :-

فارس النابلسي ، محمد الطراونة ، ونايف الحدييد .

قرار المخالفة المعطى من النواب :

١ - فارس سليمان النابلسي .

٢ - محمد فارس الطراونة .

٣ - نايف الحدييد .

حيث يرى النواب المذكورين باعلاء بان التعديل الوارد في القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٩ (القانون المعدل لقانون رخص المهن) قد جاء صحيحا وملييا متطلبات المصلحة العامة لانهم يخالفون الاكثرية من الزملاء الكرام اعضاء اللجنة القانونية لاسباب التالية :

اولا : الاخذ بالاعتبار الحكمة من التعديل ، وكما وردت هي ان التعديل جاء نتيجة ما تواجهه الامانة من مشكلة وجود عدد كبير من المخالفات التجارية تعمل دون ترخيص او ترخيص انتهت مدته ولم يتم تجديدها .

ثانيا : ان المدة الزمنية التي تتطلبها اجراءات الاعلاق نتيجة للتبعية النوادين في

البند الاول والبالغة ثلاثة اشهر ، كما اوضحها معالي امين عمان الكبرى (شهر انداز بالاضافة الى الشهرين المقررين للترخيص او التجديد) كافية لتنبه المخالف المقصود بالتعديل وتوعيته لمصلحته اولا وللمصلحة العامة ثانيا .
ثالثا : ان امانة عمان الكبرى تخضع لالتزامات كثيرة وبالتالي فهي لا تستطيع تقديم الخدمات الضرورية الا اذا توفرت لها الاموال اللازمة .

التهرب عن دفع رسوم الرخص من قبل التجار مخالفة لشروط مهنتهم لان الذي لا يحصل على الرخصة او يقوم بتجديدها فقد شرطا من شروط مزاولة المهنة ، وبالتالي يشكل حالة من التنافس غير المشروع مع اصحاب المهنة المسجلين الذين يلتزمون بترخيص عالمهم التجارية او يجددون الرخص حالة انتهائها .

رابعا : القانون المعدل حدد الاجراءات الادارية والتنظيمية الواجب اتباعها وعلى المتضررين مراجعة القضاء .

خامسا : القانون المعدل حصر الاعلاق بشخص الامين ونائبه فقط لقطع الطريق على الاعلاق المزاجي والمصلحي للمحلات التجارية .

سادسا : ان مقولة تعطيل الاجراءات الادارية والتنظيمية والرجوع الى القضاء ابتداء من شانه اعاقا الامانة عن تحصيل الاموال المستحقة لها على المخالفين اللذين بمخالفتهم يثبتون انهم ليسوا شركاء صادقين في دعم المسيرة والبناء ولا يستحقون السماح لهم بفتح محالهم التجارية المخالفة على حساب الآخرين .

والقبولوا الاحترام

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس : الان الاخ فؤاد الخلفات .

السيد فؤاد الخلفات : معالي الرئيس ، نحن استمعنا الى الراي الاول الذي يؤيد القانون ، كما استمعنا الى الراي المخالف ، ولكن اود من الاخوة ان يستمعوا الى الارضية التي يجري بها قضية الحصول على رخص المهن .

معالي رئيس المجلس : نحن الان امارد القانون او ابقاؤه .

السيد فؤاد الخلفات : اريد ان افصل . معالي رئيس المجلس : ما نقدر . اماننا قانون واضح المعالم . اللجنة ردت و بعض الاخوان من اعضاء اللجنة تحفظوا . هذا الي بين ايدينا .

السيد فؤاد الخلفات : انا انكلم عن القانون .

معالي رئيس المجلس : على صلبه الان يرد او لا يرد ، وليس على شروط كيف يأخذ الرخصة .

السيد فؤاد الخلفات : انكلم عن القانون ، عندما يصدر القانون على اساس الموافقة او عدم الموافقة . حقيقة لقضية الحصول متعلق رئيسي بالقبول او الرفض هذا القانون وهو قضية اريد ان احصل على الرخصة فاذا سمح بان يغلق المكان او لا يفتح لان الرخصة غير متوفرة وانا اقدم بسلسلة اجراءات متعقدة تأخذ اكثر من شهر او اثنين احيانا . معنى ذلك اجحاف وظلم لصاحب الرخصة ، واذا قلت ان الانسان يحيل القضية الى المحكمة حتى تثبت القضية وسلسلة الاجراءات القضائية ايضا تقول فيه اجحاف للمصلحة العامة وظلم يجب ان ينظر للرأيين على اساس هذه الارضية ثم يتخذ القرار . معالي رئيس المجلس : سيادة السيد علي الفقير .

سيادة وزير الاوقاف : شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة لاحظ على قرار اللجنة ان هناك عدم تقييد باللغة العربية في صياغة هذا الكلام ، وباعتقادي ان الصياغة هذه تعرض من خلال الصحف والاذاعات ، باعتقادي من الضرورة ان تكون المراجعة لهذه النصوص من الناحية اللغوية لان ذلك ينتقص من قدر المجلس ولو على اقل تقدير من خلال من لهم في هذا المجال رأي ، وباعتقادي ان هناك من كتب قبل ايام في الجرائد ان الحكومة نجحت بالثقة ولكن سقطت اللغة العربية في مجلس النواب ، فارجو ان لا تكون عاملا في اسقاط اللغة العربية في مجلس النواب .

معالي رئيس المجلس : شكرا يا سيدي السيد بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : سيدي الرئيس ان حق العمل والحقوق المهنية التي يكفلها الدستور هذا صحيح ، لكن هذا الحق مربوط ايضا بالنظام . انا لا افهم ان يترك للتجار ممارسة مهنتهم بدون ان يأخذوا ترخيص مباشر من قبل الجهة والادارة المعنية . اذا ترك الامر للادارة اي للامانة ان تحيل للقضاء كل المخالفين هذا يعني اننا بحاجة الى جيش جديد من القضاء ليبتوا في مثل هذه القضايا المتراكمة والامل ان تلاحق الامانة اصحاب المهن وتتحقق من جوازهم لمهنة الترخيص حتى تكفل شرعية ممارستهم لهذه المهنة وتكفل مشروعية ممارسة هذه العمل . انا اجد نفسي الى جانب الاقلية في اللجنة القانونية وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا . السيد رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء : معالي الرئيس ، في الواقع اريد ان انبه او ان اوضح ليكون النقاش عميقا في هذا الموضوع ، الفهم الموضوع بشكل موسع اوسع مما نص عليه ، وهو لا يتصور بالفعل كيف مواطن او نائب يحرم بسبب

الصبح في منطقة سكنية وفيه كراج مقابله او جنبه لقي فيه ثاني يوم اسطوانات الغاز مجمعة وتورع بدون رخصة ، كيف واحد يبجي يفتح محل ويستاجر فرضا انا بحط الامورة بشكل اوضح انه حفظ اسطوانات غاز وصاريوزع غاز في الجبال في منطقة غير تجارية او الشروط الامنية غير متوفرة او فاتح بيت اربع طوابق مقابل صبح الصبح ولقاء كله مكاتب فاذا بيته مكتوف من كل جهة في منطقة سكنية عدة او ... الخ بشروط . لا يعطى عادة رخصة ، لقي فندق امامه لقي بار امامه فجاءه كيف بدو يستن هذا الشخص الي تكلف او الحي الي تائب المواطنين بهذا الشكل وبني وعندما بني بني في منطقة مفهومة منطقة سكنية مش منطقة تجارية . صبح ولقي المكاتب متشرة ولا مستودعات غاز ولا مكاتب هندسية فرضا ولا فندق ولا بار ولا ... الخ . يعني هل انتظر انا كمواطن يسكن في هذا المنزل سنة زمان حتى تروح القضية للمحكمة بداية واستئنافا وتميزا وتأخذ الدرجة القطعية ؟ كيف يحق لمواطن ان يتعدى على حرية الآخرين ؟ انا افهم هذا المواطن الدستور الي ضمن له الحرية ضمن الحرية للسكان ، كيف يعتدي على حرية المواطنين بهذا الشكل الفاضح ، يأتي بدون رخصة ويفتح باب وشايف ويقول فتحت كيت كيت وبنا امانة العاصمة وحي بلطي البحر وهاي المحكمة قدامك . لا انا بقول المفهوم عكسي يكون اذا امانة العاصمة ما اعطيتي رخصة يمكن ان الجا الى القضاء انا ، واجبرها ان تعطيني رخصة .

عم ننظر للفرد احنا ما عم ننظر للمجموع ، هذه منطقة سكنية وهذا حصل بالناسية ،

حصل كثيرا في عمان بعض الناس رحلوا من مساكنهم لانها فتحت مثل ما بقولوا بدون رخص وتحت الضغط وصاروا يطهروها سنوية وما

سنوية ومراجعات وكذا ... الخ ، تركوا منازلهم الى منازل اخرى ، نريد ايضا الحرية لكل المواطنين مش لشخص مخالف ، هذا خالف القانون بعدم اخذ رخصة ، انا اعطي الحرية للمخالف واحجبها عن السكان كلهم في الحي ١١١ هذه وجهة نظري وارجو ان يكون النقاش بوعي في هذا الموضوع كلنا سكان كلنا ساكنين . اصبح الصبح الاتي الدنيا متقلبة على رأسي في حي ليش ؟ انا اخذت الرخصة في حي سكني ، انا بالعكس اقيم دعوى على امانة العاصمة اذا اعطت رخصة تجارية في محل سكني . لا يحق لها ذلك ابدا هذا مفهومي للحرية اذا سمح لي معالي الرئيس والاخ رئيس اللجنة القانونية والاخوة في اللجنة القانونية وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة القانونية

السيد رئيس اللجنة السيد حسين مجلي : شكرا سيدي الرئيس ، ارجو ان ابين ابتداء ان الفصل في اي خصومة ، الاصل فيه للقضاء الفصل في كل خصومة الاصل فيه ان يعهد للقضاء . واذا سلطنا او قيدنا سلطة القضاء في الفصل في الخصومات ، معنى ذلك اننا اعتدينا على سلطة من السلطات الثلاثة ، وارجو ان ابين للزملاء المحترمين ان الوضع في عمان وغير عمان كما هو قائم ، التجار والمهنيون ملتزمون باعمالهم وبمهنهم اصلا ونحن لا نرى فوضى في عمان والكل منا عايش ويعيش في مدينة عمان . اذا هناك حالة شاذة لا يجوز ان نضع لها تشريع نعتدي فيه على الحريات العامة ، قد يوجد حالة او حالتين او ثلاث مثل التي ذكرها السيد الرئيس المحترم . لكن لا يجوز من اجل حالة او حالتين او ثلاث او حتى عشرة ان نضع تشريع يعيش يطبق على المواطنين لعشرات السنين ، الاصل الحقوق والحريات كما

هكذا من الأهل

أوضحت اللجنة المستمدة من الدستور ان فصل بها من جهة قضاء مستقلة وإذا كان هناك شكوى من التباطؤ في وسيلة العلاج تكثير القضاء أو تقصير الاجراءات وليس طريق معالجة أمد التقاضي بأن نحجب التقاضي أو نحد منه ونعطيه الى جهة الادارة ، انما مفروض الاسراع في امد التقاضي يكون بتكثير القضاة وتقصير المدد ، ولا ارى حقيقة هذا المجلس في بداية ممارسته وفي بداية مرحلته التشريعية ان يقول علينا ان نسلب من اختصاصات القضاء ونعطيه الى جهة الادارة حماية للحقوق المستمدة من الدستور وحماية لوجود القوانين التي تنظم الحقوق وتحمي الحقوق والحريات لا ايجاد القوانين التي يمكن ان تنظم الظلم ويمكن ان يكون هناك ظلم منظم اذا اعطينا الادارة سلطات قضائية .

معالي رئيس المجلس : شكرا لك ، الدكتور محمد الحاج .

السيد محمد الحاج : شكرا معالي الرئيس ، اننا مع ما توجهت اليه غالبية اللجنة القانونية ذلك لان الاعلاق يعد عقوبة وليس لاية سلطة ان تفرض العقوبة او ان تنفذ العقوبة الا السلطة القضائية ومع ذلك فإن هناك اسرامها جدا هو قضية سرعة بيت المحاكم او القضاء في هذا الامر لان هناك محظورات ذكرها دولة الرئيس هي موجودة حقيقة ويتعدى فيها كثير من على احياء سكنية او على زمامهم في المهنة وفق تنظيمات معينة لكن مفتشوا الامانة او البلديات الذين يقومون بالتفتيش على تلك المخاللات المخالفة سواء كانت المخاللات المفتوحة ابتداء جديدة او المخاللات التي مضت مدة دون تجديد رخصتها او مضت شهر او شهرين على تجديد رخصتها وهو لا يعطون الانذار ونسخة منه يحول الى المحكمة المختصة وتتابع المحاكم بسرعة لحل مثل هذه المشكلات ، ان اعطاء الصلاحيات

كاملة للادارة ادارة البلديات او الامانة فيه ايضا حيف على كثير من المحلات الصغيرة او بعض المواطنين الذين قد يكون عملهم عبارة عن عمل خضار بسيط وابعاءات تعسفية قد يقطع رزق اولاده لمدة تزيد عن اشهر كثيرة جدا وشكرا .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير البلديات .

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة : شكرا معالي الرئيس ، انا اوافق الاكثرية المحترمة على ما ورد في البند الثاني من اسباب رد القانون ، من انه لا معنى لاعطاء الحقوق والحريات للمواطن اذا لم تقرر للمواطن ضمانات تكفل ممارسة الحقوق والحريات للمواطن ، واركر على كلمة ضمانات كما اوافقها على انه من الضمانات الاساسية التي تكفل ممارسة الحقوق والحريات للمواطن ان تكون الرقابة وايضا اشد على كلمة الرقابة ، ان تكون الرقابة على ممارسة الحقوق والحريات وفقا للتشريعات والمشرعية معطاه لجهة قضاء مستقلة . لكن هذا لا يعني مطلقا ان تتم مخالفة القانون امام السلطة الادارية المختصة وتقف هي مكتوفة الايدي امام هذه المخالفة التي تعتبر بنظر القانون اعتداء على المجتمع . وبفس الوقت فان التعديل المقترح على النص لا يمس القرار الذي يصدر عن الامين او نائبه ، فالقرار الذي قد يصدر بمنقضى هذا النص يخضع لرقابة القضاء وهو قرار اداري لمحكمة العدل العليا سلطة الرقابة عليه اذا لم يكن في حله وتسطيع الغاؤه وايضا اذا كان في هذا القرار اجحاف وبه مزاجية معينة يتقدم المتضرر بطلب مستعجل لوقف تنفيذ القرار وتصدر له محكمة العدل العليا قرارا مؤقلا لوقف التنفيذ حين البت بالدعوى اذا كان هناك من اجحاف . امام هذه الضمانة القضائية امام هذه المشرعية اجد نفسي مع

راي الاقلية المحترمة في اللجنة القانونية وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد احمد عويدي العبادي .

السيد احمد عويدي العبادي : بسم الله الرحمن الرحيم . حقيقة القاريء لمواد القانون المعدل لا بد ان ينظر الى نقطتين هامتين في مفهوم الحريات ، الاول هو حرية اصحاب الحوانيت والثانية هي حريات المواطنين الكرام ، حقيقة كنت اود ان اتكلم نفس ما تكلم به دولة الرئيس حول موضوع حريات الناس ، وانا اتفق معه بذلك ولا داعي للاعادة اما بخصوص حريات اصحاب الحوانيت فاعتناني ان كلمة في اي وقت تأتي هنا نوع من انواع الاعتداء او نمط من انماط الاعتداء على حرياتهم ، ذلك ان كلمة في وقت تعني الساعة الواحدة ليلا والساعة الثانية ليلا ومن هنا فاننا تصور امانة العاصمة نمطا من انماط (الجسائبو) الالمانى ، وهذا امر مفروض اصلا لذلك النقطة الثانية ايضا الحفاظ على حريات الناس في السطر الثالث يقول القانون (او الى نائبه) انا ارى ان تستبدل كلمة الى نائبه بكلمة لمن ينييه ، لان كلمة من ينييه تعني النائب والمساعد او مدير المنطقة المختص وهذه حقيقة تعليقاتي على ذلك وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا . السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : ارجوان اوضح او ارد على ما ورد على لسان معالي وزير البلديات من ان باب التقاضي بقي مفتوحا ، وهذا صحيح لكن ارجوان يكون واضحا في اذهان الزملاء انه لا فائدة احيانا من اللجوء الى التقاضي اذا لم يكن القضاء فصل ابتداء في الخصومة ، كيف ؟ عندما ينفق عمل تجاري ذا شهرة وكثيرا ما تكون شهرة المحل التجاري لا يكتسب مال لدى صاحب المحل التجاري ،

عندما ينفق المحل ابتداء . بحيث تدمر شهرة المحل التجاري وتدمر موجوداته القابلة للتلف ، حقيقة حتى لو فصل القضاء بان الادارة كانت غير محقة بهذه الحال لا يجد صاحب المحل اي حماية حتى لو ادان القضاء الاجراء الاداري ، لذلك الحماية القضائية يجب ان تكون ابتداء خاصة وارجو مرة ثانية ان اذكر الزملاء اعضاء مجلس النواب انه منذ وجدت البلديات كان القضاء هو الذي يقرر حق البلدية او الامانة في الاعلاق هو الذي يقرر ابتداء . وحقيقة كان القضاء يرأي

يعالج هذا الامر بنجاح منذ عشرات السنين ولا يمرر لان نقول يا قضاء انت لم تسعفا في العلاج وعلينا ان نأخذ من اختصاصك ، علينا ان نقلص اختصاصك . انا مرة ثانية او ثالثة اقول ان هذا اعتداء على القضاء وانه القانون المعدل لا يوجد حماية للمواطن ولصاحب المهنة حتى لو النى القضاء قرار الادارة وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، معالي السيد وزير الشؤون البلدية .

سماحة وزير الدولة للشؤون البلدية : شكرا معالي الرئيس الذي استطاع ولاول مرة ان يعترف بالصحيح ، مع احترامي لرأي الاكثرية ولدفاع سعادة رئيس اللجنة القانونية ، كانه يقول او كان الاكثرية تقول لا يجوز لشروطي المرور ان يزبل مخالفة قائمة على الشارع بان يأتي سائق شاحنة ويوقفها في عرض الشارع ويوقف السير ، فلا يجوز له ان يزبل هذه المخالفة حتى يرفع امر هذا السائق الى القضاء ثم يصدر الحكم ثم تزال المخالفة ، والعامه عليهم ان ينتظروا رأي القضاء وقرار القاضي ، واما التاجر الذي يخش على سمعته وعلى سمعة عمله فالقانون يعطيه بان يتمتع بمخالفته شهرا كاملا ، والامانة لا تغلق المحل التجاري او اية مؤسسة الا بعد انذار

هكذا من الأهل

مدته شهر واحد ، الا يكفي للمخالف ان يتمتع بمخالفته شهرا واحدا ؟ ام اننا نريد ان يتمتع المخالف على حساب العامة طوال سنة كاملة لهذه المخالفة . لذا ارجو ان ابدي رأيي بان رأي الاقلية هو الرأي الصحيح وشكرا .
معالي رئيس المجلس : معالي وزير

الاشغال .
معالي وزير الاشغال العامة والاسكان :
بسم الله الرحمن الرحيم . سيدي الرئيس ، الحقيقة ما بدي ادخل في الجدل القانوني بس بحاول اشرح للمجلس الموقر ، ياسيدي حاب اقول ان سعادة الاخ رئيس اللجنة يقول انه لا توجد مشكلة ، واننا اعتقد انه توجد كارثة ، لان اكثر من ثلث المحلات التجارية في مدينة عمان غير مرخصة . اكثر من الثلث وهي ليست حالة او اثنتين او ثلاثة والحبل على الجرار ، سنويا يزداد بالمشرات ان لم يكن بالمئات من مثل هذه المحلات . الموضوع يتعلق بثلاثة انواع من المخالفات ، المخالفة الاولى هي عدم ترخيص المحل وبالتالي لم يترتب لهذا المواطن حق حتى نستطيع ان نقول ان القضاء بيت في هذا الحق ، هو لم يحصل على هذا الحق فهو فتح مخالف للقانون والاصل ان يغلق . والثانية تتعلق بتجديد الرخص وقد اعطى القانون الحالي لتجديد الرخص شهرين اضافيين يعني الرخصة تنتهي في ١٢/٣١ . سمح القانون ان شهر (١) و (٢) حق مطلق لاصحاب المحلات ان يتأخروا لآخر شهر (٢) وللامين اول رئيس البلدية تجديد شهرين او ثلاثة على ان لا يجدد وان لا يدفع هذه الرسوم . والنوع الثالث هو حصول مخالفات جسيمة للقوانين والانظمة كان تمارس بعض الممارسات الخطيرة ضمن هذه المحلات التجارية . من الخط ان الممارسات التي تتعلق بالامور الصحية يحكمها قانون الصحة العامة

، ما رايبك بمن يبيع جينا بسم الاطفال ؟ هل يترك محله مفتوحا الى ان تبت المحكمة بهذه العملية ؟ لحسن الحظ ان قانون الصحة العامة اعطى الطبيب حق اغلاق المحل وهو ما يسمى بالتدبير الاحترازي او الاجراء الاحترازي وهو ليس اجراء قضائيا ، هو اجراء حماية المصلحة العامة بانتظار الاجراءات الاخرى التي تأخذها المحاكم . فالامين يغلق هذا المكان الى ان يأخذ ترخيصا للنوع الاول . او يجدد ترخيصه للنوع الثاني او ان تبت المحكمة في المخالفة كان يأتي وبيع اسطوانات غاز في محل بقالة ضمن مناطق تجارية حتى لو لم تكن سكنية وانت تخشى ان تنفجر هذه الاسطوانات هل تنتظر الى ان بيت القضاء بذلك حتى لو اخذ عشرة ايام او خمسة ولم نقل لاشهر او سنوات . ولذلك انصب هذا الكلام على تدبير احترازي وليس على سحب سلطة قضائية ولا على تقليص سلطات القضاء وانما حماية للمصلحة العامة بانتظار ان يحدد القرار اجراءه . حقيقة تقصير اجراءات النفاذ او زيادة القضاة اعتقد انه واجب ولكن الى ان يتم ذلك هل يترك الحبل على الغارب الى ما لا يقل في يقيني عن (١٢) الف محل تجاري ، بلا ترخيص او بلا تجديد ترخيص وان ملايين الدنانير ضالعة لعدم القدرة على ذلك واضيف شيء آخر الثمن على دولة الرئيس ان يقبله مني بدون ما يساقيني ، ان المحاكم اصدرت قرارات باغلاق محلات تجارية ولكن لان العدد اصبح بحجم ضخم بالالاف لا نستطيع تنفيذ هذا القرار ، لانك لا تستطيع ان تغلق اربعة او خمسة الاف محل دفعة واحدة في مدينة والا تعزل حجم ذلك . كان المقصود ان هذا التدبير الاجرائي تدبير فوري وبالتالي يمكن تنفيذه بالتجزئة : (الجسبات) الحقيقة في اي وقت اذا كان لثغرة المصلحة العامة وحماية حقوق المواطنين الدستورية يجب ان تكون في

اي وقت دل في منتصف الليل ، اذا بلغ لعلم الامير ان هناك جبهة مسممة موجودة في محل تجاري قد يفسح الساعة الثالثة صباحا لكي نحمي المواطنين ولا نتفكر ان يفتح محله التجاري ، فله مصروفات خطرة على حقوق المواطنين وعلى صحتهم وعلى حرياتهم ، هذه تستطيع ان تفتح هذا المحل ولكن سعادة الاخ النائب يعرف اجراءات فتح محل مغلق يجب ان تأخذ موافقة امنية اخرى ليتم ذلك وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس

اللجنة .

السيد رئيس اللجنة
السيد حسين مجلي : ارجو ان ارد ابتداء على معالي وزير الشؤون البرلمانية الذي ذكر شرطي المرور ، اعتقد ان اللجنة القانونية كان بذنها عندما اشارت حقيقة حتى في قرارها الى الخلاف بين الحريات المستمدة من الدستور والموقف منها وبين الغرامات التي لا تصدر حق عمل او حق مهني ، لذلك قلنا موضوع البحث الذي نحن بصدده هو بالقطع يختلف عن الغرامات المالية التي قد يخلدها او يقتضيها شرطي المرور في الشارع من مخالف ، كلنا نعي ذلك ان شرطي المرور يأخذ غرامة في الشارع ولذلك قلنا وهذا بالقطع الذي نحن بصدده يختلف عن الغرامة المالية التي تقتضيها الادارة . انت صادرت حق عمل واعتديت على حق عمل وهذه خصومة تنشأ مع الادارة اما ما اشار اليه معالي وزير الاشغال حقيقة انا ارى كيف تبدأ بالتفكير لتحديد الموقف من هذا القانون ، اذا كنت تبدأ بالتفكير من ذهنية دستورية ديمقراطية برأي مع الاحترام لكافة الزملاء الكرام ورايهم تأخذ موقف معاد من هذا القانون والنفس لهذا القانون ، اذا فكرت ايضا مع الاحترام مع كل الاحترام بلهنية حزبية تأخذ موقف اخر من القانون ، لذلك

كيف تبدأ بالتفكير نحن بدانا بالتفكير من ان حتى الانذار الذي اشار اليه معالي وزير الاشغال ان هناك انذار اول ، ان المحل مرخص اول ، هذه ذاته قضية لا يجوز ان تقرر بها ابتداءا يا ادارة ان هذا المحل وجه له انذار وانتهت مدة الانذار لان هناك خلافات كبيرة امام المحاكم حول الانذار وانه وجه الانذار وان هذا الشخص تلقى الانذار اول وان هذا المحل مرخص ام لا ، من الذي يضمن في ان تقول الادارة ، الا اذا كانت الادارة لا تحظى . اطلاقا ، ان هذا المحل تقول الادارة انه غير مرخص وهو مرخص حقيقة ، انا اريد جهة قضاء مستقلة تفصل في ان هذا المحل مرخص او لا . اما اذا كانت الامانة قد قصرت بحق نفسها لامتد طويل وتريد ان تأخذ قانونا عريبا يعتدي على الحريات العامة فلا يجوز ان تشكر الامانة على تقصيرها بحق نفسها ، الامانة قصرت لامتد طويل ان كان هناك محلات مرخصة من انها لم تلاحق المخالفين وتحيلهم الى القضاء ، لتصف الامانة وتنصف المواطن لذلك مع كل الاحترام فاني ارى انه اذا كانت الامانة قد قصرت بحق نفسها ، طريق العلاج حقيقة تكثير القضاة وليس القول بان الادارة هي تتصرف بشأن الاربعة او خمسة الاف مواطن كما قال معالي الامين او اكثر ،

تتصرف بشأنهم كما تشاء دون ان يوجد مجلس النواب لهم حماية لمهتهم ولحالاتهم التي تساري حياتهم في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة وان نقول دع الامانة تقرر بحقوق الناس وليس القضاء الذي يقرر بحقوق الناس وحرياتهم وشكرا .

معالي رئيس المجلس : حقيقة انا شايف الاخوان رافعين ايديهم ، انا كلهم مسجلهم عشان يطعنوا اتلو الاسماء ، الاستاذ احمد قطيش ، الاستاذ عبدالله السور ، الاستاذ

هكذا من الأهل

مدته سهر واحد ، الا يكفي للمخالف ان يتمتع بمخالفته شهرا واحدا ؟ ام اننا نريد ان يتمتع المخالف على حساب العامة طوال سنة كاملة لهذه المخالفة . لذا ارجو ان ابدي رأيي بان رأي الاقلية هو الرأي الصحيح وشكرا .
معالي رئيس المجلس : معالي وزير

الاشغال .
معالي وزير الاشغال العامة والاسكان :
بسم الله الرحمن الرحيم . سيدي الرئيس ، الحقيقة ما بدى ادخل في الجدل القانوني بس بحاول اشرح للمجلس الموقر ، ياسيدي حاب اقول ان سعادة الاخ رئيس اللجنة يقول انه لا توجد مشكلة ، وانا اعتقد انه توجد كارثة ، لان اكثر من ثلث المحلات التجارية في مدينة عمان غير مرخصة . اكثر من الثلث وهي ليست حالة او اثنين او ثلاثة والحبل على الجرار ، سنسويا يزداد بالمحلات ان لم يكن بالمشات من مثل هذه المحلات . الموضوع يتعلق بثلاثة انواع من المخالفات ، المخالفة الاولى هي عدم ترخيص المحل وبالتالي لم يترتب لهذا المواطن حق حتى نستطيع ان نقول ان القضاء بيت في هذا الحق ، هو لم يحصل على هذا الحق فهو فتح مخالف للقانون والاصل ان يغلق . والثانية تتعلق بتجديد الرخص وقد اعطى القانون الحالي لتجديد الرخص شهرين اضافيين يعني الرخصة تنتهي في ١٢/٣١ . سمع القانون ان شهر (١) و (٢) حق مطلق لاصحاب المحلات ان يتأخروا لآخر شهر (٢) وللامين او لرئيس البلدية تمديد شهر اخر . هذا الانسان اصبر بعد مرور شهرين او ثلاثة على ان لا يجد وان لا يدفع هذه الرسوم . والنوع الثالث هو حصول مخالفات جسيمة للقوانين والانظمة كان نمازس بعض الممارسات الخطيرة ضمن هذه المحلات التجارية . من الخط ان الممارسات التي تتعلق بالأمور الصحية يحكمها قانون الصحة العامة

، ما رأيك بمن يبيع جبنا يسمم الاطفال ؟ هل يترك محله مفتوحا الى ان تبت المحكمة بهذه العملية ؟ لحسن الحظ ان قانون الصحة العامة اعطى الطبيب حق اغلاق المحل وهو ما يسمى بالتدبير الاحترازي او الاجراء الاحترازي وهو ليس اجراء قضائيا ، هو اجراء حماية المصلحة العامة بانتظار الاجراءات الاخرى التي تأخذها المحاكم . فالامين يغلق هذا المكان الى ان يأخذ ترخيصا للنوع الاول . او يجدد ترخيصه للنوع الثاني او ان تبت المحكمة في المخالفة كان يأتي ويبيع اسطوانات غاز في محل بقالة ضمن مناطق تجارية حتى لو لم تكن سكنية وانت تخشى ان تنفجر هذه الاسطوانات هل تنتظر الى ان بيت القضاء بذلك حتى لو اخذ عشرة ايام او خمسة ولم نقل لاشهر او سنوات . ولذلك انصب هذا الكلام على تدبير احترازي وليس على سحب سلطة قضائية ولا على تقليص سلطات القضاء وانما حماية للمصلحة العامة بانتظار ان يأخذ القرار اجراءه . حقيقة تقصير اجراءات التقاضي او زيادة القضية اعتقد انه واجب ولكن الى ان يتم ذلك هل يترك الحبل على الغارب الى ما لا يقل في يقيني عن (١٢) الف محل تجاري بلا ترخيص او بلا تجديد ترخيص وان ملايين الدنانير ضائعة لعدم القدرة على ذلك واضيف شيء آخر اتمنى على دولة الرئيس ان يقبله مني بدون ما يماقني ، ان المحاكم اصدرت قرارات باغلاق محلات تجارية ولكن لان العدد اصبح بحجم ضخم بالآلاف لا نستطيع تنفيذ هذا القرار ، لانك لا تستطيع ان تغلق اربعة او خمسة الاف محل دفعة واحدة في مدينة والا تعترف بحجم ذلك . كان المقصود ان هذا التدبير الاجرائي تدبير فردي وبالتالي يمكن تنفيذه بالتجزئة . (الجستابني) الحقيقة في اي وقت اذا كان لغاية المصلحة العامة وحماية حقوق المواطنين الدستورية يجب ان تكون في

اي وقت ولو في منتصف الليل ، اذا بلغ لعلم الامين ان هناك جبهة مسممة موجودة في محل تجاري قد يفتح الساعة الثالثة صباحا لكي نحمي المواطنين ولا نتنظر ان يفتح محله التجاري ، فيه تصرفات خطيرة على حقوق المواطنين وعلى صحتهم وعلى حرياتهم ، هذه تستطيع ان تفتح هذا المكان ولكن سعادة الاخ النائب يعرف اجراءات فتح محل مغلق يجب ان تأخذ موافقة امنية اخرى ليتم ذلك وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة
السيد حسين مجلي : ارجوا ان ارد ابتداء على معالي وزير الشؤون البرلمانية الذي ذكر شرطي المرور ، اعتقد ان اللجنة القانونية كان بذهنها عندما اشارت حقيقة حتى في قرارها الى الخلاف بين الحريات المستمدة من الدستور والموقف منها وبين الغرامات التي لا تصادر حق عمل او حق مهني ، لذلك قلنا موضوع البحث الذي نحن بصدده هو بالقطع يختلف عن الغرامات المالية التي قد يأخذها او يقتضيها شرطي المرور في الشارع من مخالف ، كلنا نعي ذلك ان شرطي المرور يأخذ غرامة في الشارع ولذلك قلنا وهذا بالقطع الذي نحن بصدده يختلف عن الغرامة المالية التي تقتضيها الادارة . انت صادرت حق عمل واعتديت على حق عمل وهذه خصومة تنشأ مع الادارة اما ما اشار اليه معالي وزير الاشغال حقيقة انا ارى كيف تبدأ بالتفكير تحدد الموقف من هذا القانون ، اذا كنت تبدأ بالتفكير من ذهنية دستورية ديمقراطية برأي مع الاحترام لكافة الزملاء الكرام وراءهم تأخذ موقف معاد من هذا القانون وانضما لهذا القانون ، اذا فكرت ايضا مع الاحترام مع كل الاحترام بذهنية عربية تأخذ موقف اخر من القانون ، لذلك

كيف تبدأ بالتفكير نحن بدانا بالتفكير من ان حتى الانذار الذي اشار اليه معالي وزير الاشغال ان هناك انذار اول ، ان المحل مرخص اولاً ، هذه ذاتة قضية لا يجوز ان تقرر بها ابتداء يا ادارة ان هذا المحل وجه له انذار وانتهت مدة الانذار لان هناك خلافات كبيرة امام المحاكم حول الانذار وانه وجه الانذار وان هذا الشخص تلقى الانذار اولاً وان هذا المحل مرخص ام لا ، من الذي يضمن لي ان تقول الادارة ، الا اذا كانت الادارة لا تخطيء اطلاقاً ، ان هذا المحل تقول الادارة انه غير مرخص وهو مرخص حقيقة ، انا اريد جهة قضاء مستقلة تفصل في ان هذا المحل مرخص او لا . اما اذا كانت الامانة قد قصرت بحق نفسها لامتد طويل وتريد ان تأخذ قانونا عرقيا يعتدي على الحريات العامة فلا يجوز ان نشكر الامانة على تقصيرها بحق نفسها ، الامانة قصرت لامتد طويل ان كان هناك محلات مرخصة من انها لم تلاحق المخالفين وغلبهم الى القضاء ، لتتصف الامانة وتنصف المواطن لذلك مع كل الاحترام فاني ارى انه اذا كانت الامانة قد قصرت بحق نفسها ، طريق العلاج حقيقة تكثير القضية وليس القول بان الادارة هي تتصرف بشأن الاربعة او خمسة الاف مواطن كما قال معالي الامين او اكثر .

تتصرف بشأنهم كما تشاء دون ان يوجد مجلس النواب لهم حماية لمهتهم ولحالاتهم التي تساوي حياتهم في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة وان تقول دع الامانة تقرر بحقوق الناس وليس القضاء الذي يقرر بحقوق الناس وحرياتهم وشكرا .

معالي رئيس المجلس : حقيقة انا شايف الاخوان والعين ايديهم ، انا كلهم مسجلهم عشان يطعنوا اتلر الاسماء ، الاستاذ احمد قطيش ، الاستاذ عبدالله النصور ، الاستاذ

هكذا من الأهل

عبدالله الزريقات ، الاستاذ سليم الزعبي ، الاستاذ احمد الكوفحي ، الاستاذ نادر الظهيرات ، الاستاذ ليث شبيلات ، عبدالحفيظ علاوي ، جمال حداد ، عاطف البطوش ، ذيب مرجسي ، الدكتور فوزي الطعيمي ، عبد الرحيم العكور ، الاستاذ يوسف العظم ، معالي وزير الاوقاف ، هذول الي طالبين الكلام وسيطون بالترتيب . الاستاذ علي الفقيه وزير الاوقاف . يا استاذ بسم اخذت حصتك . خلتنا نسمع الشيخ علي الفقيه . ثم بعد ذلك نستمع للشيخ ليث . بفضل .

ساحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية : شكرا معالي الرئيس ، معالي رئيس المجلس : نتكلم في هذا ثم نعطيك الدور يا سيدي اذا نقطة نظام فعلا ، الشيخ علي الفقيه .

ساحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية : شكرا معالي الرئيس ، اود ان اوضح بادى ذي بدء ان هذا القانون يعالج قضية من اهم واخطر القضايا الاقتصادية التي يعيشها مواطننا في هذا البلد ، ومن العلوم ان مبدأ الترخيص للمحلات والمهن امر مبرر بدليل انه صدرت به قوانين وانظمة وتعليمات ، وباعتقادي ان صدور هذه القوانين والانظمة والتعليمات تؤكد ضرورة ان يكون لهذا المحل ترخيص حتى تكون العملية مضبوطة من جهاتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية . ومعلوم ان المواطن يسعى دوما الى تحقيق مصلحته باقل كلفة حتى لو اقتضاه الامر ان يتهرب من هذه الالتزامات المالية المترتبة على ممارسة القانون المعين ، وباعتقادي ان هناك ايضا من المواطنين من يسعى الى ان يكون انضباطيا وفلتزما بالقوانين والانظمة ، فيسأدر الى اضداد رخصة المهنة ومجالاته التجارية بمواعيدتها المحللة وشروطها وموافقاتها كما نصت على ذلك القوانين

والانظمة . وباعتقادي ان من حق هذا المواطن المضبط على الدولة وعلى السلطة التشريعية ان تراعي في تشريعاتها ما يحافظ على حق هذا المواطن المتمتع بالضبط ، وبالتالي فان القوانين المعروضة حاليا ما هي الا عملية تنظيم هذه البنود بحيث لا يتقص حق هذا الانسان المضبط ، وبالتالي فان كثرة المخالفين لهذه القوانين وهذه الانظمة اذا ما اوجدنا وسائل كثيرة تباعدهم عن تحقيق هذا المقصد باقل مدة معينة من الزمن . فذلك يعني اننا نساعد المخالف علمي ان يستمر في مخالفته ونحمل المضبط والمتمتع على ان يركب مع هذا الركب ، وبالتالي فان تشريعاتنا كوسائل لتطبيق هذه النظم والقوانين ستكون عند ان تشريعاتنا مساعدا على عملية المخالفة وعدم الانضباط . لذلك من حق المواطن المضبط الذي تقيد بالمواعيد والمواعيد والمواصفات ، من حقه علينا ان نتخذ من الاجراءات ما يمنع المخالف ان يستمر في مخالفته ، وباعتقادي انه ليس هناك من تعد على حقوق المواطن الدستورية ما دنا قد ضمنا له التقاضي امام قضاء عادل اذا ما شعر ان السلطة التنفيذية قد اعتدت عليه وسلبته حقا من حقوقه ، وما دام باب التقاضي مفتوحا فذلك يعني ان هذا القانون يجب ان يقرر كما مالت اليه الفضة الاقل والمجموعة الاقل لان ذلك يضبط عملية المخالفات ، لان القضاء ولنا معه تجربة انه يمد في اجراءاته واصدار احكامه ، احيانا قد تستمر هذه الامتدادات شهورا واحيانا سنين ، وباعتقادي ان هذا المواطن المخالف سيعتمد على هذه الظاهرة مدة اطول ولذلك سيبقى مخالفا ومعتصرا على مخالفته والمتضرر في النهاية الانسان المضبط لذلك لا بد من مراعات هذا الجانب حفاظا على حق المواطن المضبط وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا يا سيدي الاستاذ احمد قطيش ، في نقطة نظام . اخ

سليم ؟ بفضل ، نقطة نظام .

السيد سليم الزعبي : ارجوا ان يفتي لي معالي الرئيس باعطاء الكلام للسادة الوزراء ، وبخاصة النواب منهم . هل ياخذون حق الكلام بصفتهم نوابا ؟ ام وزراء ؟

معالي رئيس المجلس : بصفتهم وزراء .

السيد سليم الزعبي : الحقيقة ارى من خلال نقاشهم وكأنهم يناقشون كتاب وليس كوزراء ، فهذه نقطة جوهرية فليفسح اي منهم عندما يجب ان يتكلم ان يتكلم كوزير او كاتب ، اذا كان ككاتب فليتنظر الدور شأنه شأننا نحن الغلابا ، واذا كان يتكلم كوزير عندها ياخذ حق الكلام الذي انه قطعاً سيكون مع مشروع القانون وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا .

الاقتراح باتي لما يبيك الدور ، نسجلك بالاخر ، اخ عيسى .

السيد عيسى الريموني : اقترح اقفال باب المناقشة والتصويت على ذلك .

معالي رئيس المجلس : من يثني على اقفال باب المناقشة ؟

اصوات : تنشي .

معالي رئيس المجلس : فيه ناس طالين الكلام ، طلب الزميل اقفال باب المناقشة وثني عليه . هل يوافق المجلس الكريم ؟ من الذي لا يوافق على اقفال باب المناقشة ؟ وافقوا ؟ وافقوا الان ، وافق بعضهم ثنوا على هذا الاقتراح ، مسموح لواحد من الي يدهم يدافعوا عن فتح باب المناقشة ان يتكلم الاخ ليث شبيلات .

السيد ليث شبيلات : سيدي الرئيس . بسم الله الرحمن الرحيم . لاشك ان الموضوع هام جدا ولاشك ان الآراء في كلا الطرفين آراء متوازنة وآراء تكاد تقلب رأي المستمع من منطق الى منطق وليست واضحة . كلنا مع الحريات وكلنا مع حق المواطن الفرد في ان يمارس اعماله

وايضاً مع المجتمع . مع حماية المجتمع ، نرغب بالاستماع اكثر خصوصاً وان جدول الاعمال على وشك ان ينتهي على غير العادة واننا عندنا من التسع من الوقت متسماً لكي نستمع . ارجوا ان نستمع لهذا الامر الهام ونستكمل النقاش فيه وشكرا .

معالي رئيس المجلس : من يوافق على اغلاق باب المناقشة ؟ يرفع يده . عد الاصوات . (٢٥) من (٦٤) وتستمر المناقشة . ارجوا ان ابنه الاخوه الكرام الذين هم اعضاء في اللجنة القانونية . ان عطوفة الرئيس بتولي الحديث باسم اللجنة القانونية . الان لا داعي لان رايم اصبح واضح . السيد احمد قطيش . السيد احمد قطيش : بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس . اتمنى في البداية عندما يعطى معالي الرئيس الكلمة لاحد النواب ان لا يعود عنها حتى ولو كان امر ، اويتاني باعطاء الكلمة . ثم اثني على ما ذكره احد الزملاء من ان الاخوان الوزراء اذ ارادوا ان يتكلموا في الموضوع كوزراء يعميه الامر المطروح اوتيوني وزرائهم يعطوا الدور كوزراء والا اذا كانوا يريدون ان يشاركون في المناقشة فيشاركون بها كتاب وعلى الدور زي ما قال اخونا الكريم . رغم ان هذا القانون قد ادخل ونوقش لكني احب ان اؤكد ايضا على نقطة ، موافقة المجلس على ان يدخل جميع القوانين للجان المختصة دون ان يبحث في مدى وجاهة ان تصدر هذه القوانين المؤقتة يعني كان للاستعجال فإريد ان تؤكد على . مثل هذا القانون ما كان هناك مبرر الاستعجال به . حقيقة هناك مسألة نون معالي وزير الاشغال يعني احد مهب موقف واضحا اعتقد ان الامر سينتهي ولذلك ان نريد ان اوضحه ، اولاً الامر يهم جميع المستمعين ونهم الامانة ولا يهم فقط امانة عمان لان كل البنديات حثرت في هذا

هكذا من الرجل

الباب ولا شك انه امر مغر لرئيس البلدية أو لأمين عمان ان تكون معه هذه الصلاحية لاغلاق المحلات انها تنصب اساسا على تحصيل الاموال . هذا من خلال تجريبي كرئيس بلدية ثمانية سنوات يعني هي نلزمنا لتحصيل الاموال وليس لايقاف المخالفات ابتداء ، اذن هي تهم الامانة وجميع البلديات ، انا اعتقد بان المسألة محل بأن يكون هذا الاجراء مسموحا به للذي يمارس المهنة لأول مرة ، يعني اي انسان يبجي في اي موقع يريد ان يمارس مهنة مزعجة كما اوضح دولة الرئيس يمنع ويمنع فورا وهذا ليس تعدي على حريته . يعني انسان بده يفتح محل غاز او يفتح دكان في اي مكان على مزاجه دون ان يحصل على ترخيص ، انا اعتقد انه يجب ان يوقف فورا لانه تعد كبير على حقوق الناس . اما بعد ان يحصل على الترخيص لأول مرة فلا اعتقد انه من العدل ان يلاحق بهذا الاجراء ، وانسا فقط يمنع ابتداء ثم بعد ذلك هناك طرق كثيرة لتحصيل الرخصة منه او لمنعه لبعض المخالفات سواء من خذل السدفاع المدني او من خلال قانون الصحة العامة ومعالي وزير الاشغال يعرف هذا ، ثم ان هناك صلاحية لرئيس البلدية ولامين عمان ان يحصل الاموال بالحجز ، في قانون البلديات نصوص تنبج لرئيس او للامين ان يحجز على اموال الناس ليأخذ مستحقات الامانة والبلديات ، فاذا استثنينا حالة الذين يمارسون المهنة لأول مرة فلا اعتقد ان هناك مبرر لهذا القانون وبالتالي ان التعديل الذي اطرحه ، عفو (لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليقات الصادرة بموجبه ولو اولنا انه اصدار القرار باغلاق اي محل غارس فيه المهنة) الاضافة التي عندي (لاول مرة دون ترخيص اغلاقا مؤقتا الى حين قيام المخالف بالحصول على الرخصة) هذا يمنع اي انسان ان يمارس اي مهنة دون ترخيص لكن لا يجعل من هذا

الاجراء سيف مسلطا على رؤوس كثير من الناس وهناك طرق اخرى لمعالجة هذا الامر . اعتقد ان هذا الاقتراح يحقق المطلوب الذي تكلم عنه دولة الرئيس وكثير من الاخوان ويمنع الظلم الذي قد يحيق بكثير من المواطنين وشكرا .

معالي رئيس المجلس : هذا الحقيقة اقتراح جديد اول مرة يعني ، اقتراح بان التعديل على المادة انه يفرق بين المحل الي فتح جديد بدون رخصة ابتداء ، هذا يمنع ، اما المحل السابق الذي لم يفتح فقط فلا يمنع . الدكتور عبدالله السور .

السيد عبدالله السور : معالي الرئيس ، بدي اجاب نقطة النظام قبل ما يتفضل فيها معالي الوزير ، حقيقة انا اشارك الاخوان الذين تحدثوا حول ممارسة اصحاب المعالي الوزراء نوابا كانوا او غير ذلك ، اشاركهم الشعور ان يأخذ النواب الوزراء معظم وقت هذا المجلس هذا الصباح خاصة ان الامر احيانا ليس متعلقا بوزاراتهم ، هذا هو تجاوز على الزملاء الآخرين ونرجو ان يفهم روح النظام الداخلي . معالي وزير الاوقاف مسك النظام الداخلي انه يقول (لوزير لحظة رفع يده ان يأخذ الكلمة) نحن نحترم هذا ان كان الوزير يريد ان يوضح موقفا خاصا بوزارته اما ان يحتكر اصحاب المعالي الكلام لحظة يحظر في بالكلم موضوع ما ونقاطهم سير جلسة المجلس هذا ليس من العدل وليس هي الروح الذي قصده النظام الداخلي . نتحدث دائما عن نص وروح النص يعطيك الحق ولكن الروح لا يسمح ان تأخذ القاعة ثلاث مرات . دولة الرئيس وخمس وزراء يتحدثون بالموضوع نفسه ، نحن نشاركهم الرأي وقد نستطيع الدفاع عن نفس النقطة ايجابا او سلبا بنفس الكفاءة والقدرة ، فنرجو من اصحاب المعالي النواب خاصة ان يراعوا روح النظام الداخلي مع ان النص

يعطيه الحق . استمر بكلامي راجيا عدم مقاطعتي حتى اقول رأيي في القضية المطروحة لا نريد لموضوع الحريات العامة والموجة الجديدة من الحريات ان يقيدنا في ان ننظم شؤون دولتنا هذه ، هناك آلاف المخالفات بعضها من المواطنين والكثير منها من الامانات المتعاقبة والبلديات المتعاقبة ، نحن نريد ان نرى ضبطا من كلا الجهتين ، الان لا نريد ان نسمح بدعوى الحريات باغلاق محل مخالف او غير مرخص اصلا هل يسمح لي سعادة رئيس اللجنة القانونية ، بعد ظهر هذا اليوم ان امارس الطب بدعوى ان هذه حربي وتلحقني النقابة بالقانون ، هل يسمح لي بان افتح صيدلية ؟ او ان ادافع امام المحاكم بصفتي ادعي المحاماة ؟ لماذا يطلب الترخيص في المهن المقتنة ولا يطلب الشيء نفسه من المهن الحرة ؟؟ ماذا يحصل لو فتح انسان محل فيديويو في جميع انواع البذاعات الجنسية وتأتي الامانة وتذهب الى المحكمة ليأخذ الموضوع سنة كاملة بين استئناف وتقييم ماذا يحصل ؟ ماذا يحصل لو فتح محل سواد خطيرة ماذا يحصل لو انشئت اليوم بدعوى ان هذه حربي جيشا خاصا بي واقول لتلحقني القوات المسلحة وتقيم علي دعوى امام القضاء . ماذا يحصل معالي الرئيس لو تدفقت الاف القضايا على القضاء ؟ مع ان عدد قضائنا حسب علمي (١٨٠) و (٢٠٠) . اين الجهاز القضائي الذي يمكن ان يواجه كل هذه الامور ؟ هنا عبي القضاء يعرود على المخالف لا يعود عبي القضاء على المجتمع المخالف الذي يخالف يذهب الى المحكمة ، اما الذي لم يخالف وهو المجتمع لماذا يتعب نفسه وماله وضياعه وعماكم في قضية واضحة . شكرا معالي الرئيس . معالي رئيس المجلس : معالي الشيخ نقطة نظام طلبها قبل الاخ حسين ثم لك . ساحة وزير الاوقاف والشؤون

والفلسفات الاسلامية : حقيقة لتوضيح الامر لا بد من بيانه ، انا اشارك معالي الاستاذ الكريم في قضية ان الاحتكام الى روح النص امر ضروري ، ولكن اذا تعذر فهم النص اولا او كان هناك اختلافات في فهم هذا النص ، اما امام صراحة النص فلا مجال لان نحتكم الى روحه خاصة وان امر الروح امر سري ليس للاطلاع عليه . ولكن امر الروح يلجأ اليه احيانا عندما يكون في النص غموض اما والنص واضح وبين وصريح جدا فليس هناك مجال للاحتكام الى روح النص والنص كما ورد في المادة (٥٣) من النظام الداخلي (فالوزارة ومنذ يوم الحكومة والمقررون رؤساء اللجان غير مقبلين في هذا الترتيب لأن لهم الحق دائما في ان تسمع اقوالهم اثناء المناقشة كلما طلبوا ذلك) امام صراحة هذا النص فانه لا يحق لنا ان نحتكم الى روح النص خاصة وانه امر ظني وليس امر يقيني وشكرا .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد عبدالله السور : معالي الرئيس اذا سمحت لي اي لجنة من اللجان في النظام الداخلي المفروض ان لا تفهم على اطلاقها ، المقصود اللجنة التي يبحث موضوعها ونفس المعيار المقصود الوزير الذي تبحث شؤون وزارته انا رئيس اللجنة المالية ، تسمحو لي اوقف هناك لا حكي ؟ . لانني لست رئيس اللجنة القانونية انقلب غضوا من الاعضاء وانت بما انك لست وزير امانة العاصمة المسؤول تنقلب نائبا من النواب ووزيرا من الوزراء وليس لك الحق ان تقاطعني وتحكر النقاش طيلة اليوم ، هذا الذي اراه .

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة السيد حسين مجلي : شكرا سيدي

هكذا من الأهل

الرئيس : مش عارفين بلين صفتوا استاذ عبدالله

معالي رئيس المجلس : معلى نخشى في نقطة بحثنا هذه . السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة

السيد حسين مجلي : شكرا مرة ثانية سيدتي الرئيس ، اعتقد اننا الزملاء الافاضل اننا ليس منا من يقول مكافأة المخالفين ، لا الذي مع رفض القانون ولا الذي مع اجازة القانون ، كل منا لا يدعوا بالضرورة لمكافأة المخالفين . انما الموضوع والموقف من الذي يفصل بان الشخص مخالف ؟

هل نعطي هذا الحق للجهة ، جهة الادارة ان تقول ابتداءا انه انت ، يا مواطن مخالف ؟ هذه هي القضية انما الزملاء ، الزميل الفاضل الدكتور عبد الله يقول علينا ان ننظم شؤون دولتنا ودان فينا من يقول او يدعو الى عدم تنظيم شؤون دولتنا . تنظيم شؤون دولتنا حقيقة يبدأ من احترام مواطننا ، وان نحكم دستورنا في كيف ننظم شؤون دولتنا بان نعطي السلطة التشريعية وظيفتها بحيث ان لا تحمل هذه السلطة مهام عظم شأنها محل قاضي صلح . ونعطي للسلطة التنفيذية ايضا سلطتها بحيث لا يجوز للسلطة التشريعية ان تحمل عليها ، كذلك في الفصل في الخصومات ، الوظيفة الاساسية للقضاء الفصل في الخصومات . لا يجوز لاي جهة كانت سواء السلطة التشريعية او السلطة التنفيذية ان تأخذ مهمة الفصل في الخصومات ، سند القانون استقلال القضاء وسندا للدستور اولا . وهذا يأتي في اطار تنظيم شؤون دولتنا . يجوز للزملاء بعض الامثلة منها المحلات الغير مشروعة وكان فيها من يدعوا الى بقاء المحلات الغير مشروعة ممارسة لاصولها كان فيها من يقولون ان السبب في التلاصق بيننا من الذي يقرر ان هذا

من هو الحريص اكثر على ان المحل مشروع او غير مشروع ، ترى هل نقول ان القضاء ليس حريصا على ازالة المحلات غير المشروعة !! المحلات غير المشروعة والرقب على الشرعية والمشروعة هو القضاء ، ولذلك مرة ثانية اقول انه كيف نبدا التفكير نحدد الموقف من هذا القانون ، الرقيب على المشروعية هو القضاء واننا لا اعرف حقيقة معنى ما ورد على لسان الزميل الكبير معالي وزير الشؤون البرلمانية عندما قال : كيف يتضرر الانسان المضطرب ؟ برد هذا القانون يرى معاليه اننا نبرر الانسان المضطرب ، الانسان المضطرب في محله ليس موضوع بحث في هذا القانون ولا احد يتعرض له ، لكن تقرير من هو المضطرب او غير المضطرب الذي يعمل ضمن الشرعية او عدم الشرعية ان محله مشروع او لا ، الذي يقرر القضاء بحيث لا يجوز ان تقول يا امين عاصمة قرر ان من صاحب الحق في العمل ابتداءا او لا ، واعتقد ان القضاء حقيقة حريص على ان يفصل باسرع ما يمكن خاصة في القضايا التي اشار اليها بعض الزملاء مثل المحلات المشبوهة وغيرها . والقضاء اكبر حرصا باعتقادي من الادارة على حفظ حق الجميع وشكرا .

معالي رئيس المجلس : فيه نقطة نظام عند الاخ سليم الزعبي . السيد سليم الزعبي

السيد سليم الزعبي : شكرا معالي الرئيس ، في حقيقة الامر نقطة نظام قد تحسم النقاش ، نحن دخلنا بالموضوع قبل ان نتكلم عن الشكل ، اللجنة القانونية باغلبتها طرحت قضية القوانين المؤقتة التي سبق وان اثرت في هذا المجلس ، وكما تعلمون ان النقاش تجاوز هذه النقطة وهذا امر مخالف للنظام ، السؤال هل هذا القانون من القوانين المؤقتة التي نصت عليها المادة (١٠٤) من الدستور اذ اني نقول

ان للحكومة في غيبة البرلمان اما في الحل او في عدم الاعتقاد وبالمشور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تجتمل التأخير او تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأخير ، للحكومة ان تصدر قوانين مؤقتة . وهل هذا القانون يقع تحت القوانين المؤقتة ؟

معالي رئيس المجلس : هذه ليست نقطة نظام استاذ سليم ، اتركوها في القرار ، موجودة في القرار وتناقش حولها الان .

السيد سليم الزعبي : نعم نتناقش حولها ، ما تناقشنا حولها جيدا .

معالي رئيس المجلس : ليست نقطة نظام .

السيد سليم الزعبي : النقطة النظامية الثانية قلتم يا معالي الرئيس انه لا يجوز لعضو اللجنة ان يتحدث ، اننا حقيقة لا اجد بين نصوص النظام اي نص يمنع عضو اللجنة القانونية من ان يتحدث بل بالعكس يجب ان يتحدث ليشري الموضوع . نحن هنا نتحاور لكي نصل الى اغناء هذا البحث الفقهي الدستوري القانوني ، ليس لاحد منا غاية مع من اوضح من ، ان اثري هذه القضية فقط . شكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا لكم ، دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء : الواقع اننا اتفق مع اللجنة بأنه مش مستعجل رسي عن بالي ان احكيها ، ونحن قلنا انه ما فيش قوانين مؤقتة لهذه الحكومة في المستقبل يعني تينا فيها سابقا . قلنا انه ما يصدر قوانين مؤقتة الا في الحالات التي نص عليها الدستور لنفقات ضرورية و . الخ . فلذلك ارجو من اخواني النواب ان يفتلوا باب النقاش في هذه النقطة .

السيد سليم الزعبي : عن هذا القانون بالذات ؟

دولة رئيس الوزراء : هذا القانون واي

قوانين متصدر مستقبلا . هذا صدر سابقا ، قانون مؤقت سابق . فلذلك كخاتمة بحب احكي لكم انه ما تصدر قوانين مؤقتة . صدر هذا القانون وحصل الي حصل يعني ما فيش له نقطة علاج . ولكن بحب ازيد كلمة على سعادة رئيس اللجنة ، موضوع القضاء والاحتكام له عادة بتصدر المشكلة ، قبل ما تصدر المشكلة في اجراءات ، في كل القوانين ليس القانون هذا فقط ، في قوانين النقابات كلها ، ما يستطيع واحد مثل ما دكتور الدكتور عبدالله السور يروح يفتح صيدلية الا اذا اخذ من النقابة رخصة ، ما يصير يفتح الصيدلية ويعدين يقول للنقابة روعي واجعي القضاء وسكري الصيدلية مثلا ، في الشركات ما يصير شركة تقوم حسب قانون الشركات الا ضمن اصول ، ما يصير الواحد يقيم الشركة ويعدين يقولهم روحوا يا ادارة قيمي علي دعوى وسكري الشركة . ابتداءا في اصول لاي موضوع من المواضيع لا ، امر من الامور . وكانت الادارة حكيمة في هذا الموضوع بالناس والقوانين لانه عندما تصدر الادارة بعدم الموافقة يذهب المتضرر الى محكمة العدل العليا فقط ، ومحكمة العدل العليا كما هو معروف خلال خمسة عشر يوما يدها تعطي قرارها ، تعطي القرار المؤقت تيمها اما اغلاق المحل مش (١٥) يوم ، حتى لو كانت المحكمة فرضا مستعجلة تعرف انه فيه مدد الاستئناف ومدد التمييز اشهر ، فيه الها مدد هذه . ورد المراتب الخ . فلذلك القرار الاداري قرار سهل الطعن به وسهل الحصول من محكمة العدل العليا على جواب سريع للمتضرر من القرار الاداري ان ياتخذ الجواب بسرعة . فلاحصل بالادارة هو هذا الموضوع . ان الادارة تذهب بداية واستئنافا وتغييرا ، حتى في حق النقاضي في هذا الموضوع اختلفت القواعد بين قرار اداري متضرر منه امام محكمة العدل العليا

هكذا من المرحول

لصاحب المهنة أن لك حق ويجب التمسك فيها وبالتالي لا يجوز مخالفتها . ويا عتقادي ان هذا القانون هو جاء لعملية التنظيم بين الحقوق والواجبات .

الحقيقة انا كمواطن اقدم الشكر لامانة العاصمة الى قاعدة تنذر المواطن وتنبيهه على حقه ، انه لك حق ويجب ان لا تفرط فيه وبالتالي انت ملزم ايضا في ان تقوم بواجباتك . وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا الاستاذ نادر الظهيرات . ثم الاستاذ ليث شبيلات .

السيد نادر الظهيرات : بسم الله الرحمن الرحيم ، اني مع الاشخاص الذين يطالبون بالحريات والدفاع عنه ولكن في هذا المجال ، ان رخصة المهن التي تمنح لصاحب المهنة تمر عادة في مراحل قبل استيفاء الرسوم عليها وهي ان يخضع صاحبها للفحص الطبي او العاملون معه وان يخضع المكان لشروط السلامة العامة وبذلك لا يجوز لصاحب المهنة اصلا ان يمارس مهنته قبل ان يطبق الشروط السابقة . لان ممارسته لهذه المهنة دون تطبيقها قد يتسبب بضرر كبير للناس كالمطاعم ومحلات الغاز وغيرها من هذه الامور .

ثانيا ان مواعيد استيفاء الرسوم ينتهي عادة في شهر شباط او آذار اذا ما اجل في كل عام ويا عتقادي ان ثلاثة شهور لمن يريد ممارسة المهنة كافية لهذا .

القطعة الثالثة هناك بعض الاشخاص يقومون بممارسة مهنة معينة ثم يتركوها بعد فترة وتكون استراحتهم قد تسببت في تحقيقات الامانة وتضيق تحقيقات مزاكمة اذ لم تنبه لها السريعة المتأخيرة لاستيفاءها . شكرا . معالي رئيس المجلس : الاستاذ حسين علي حيدر : اني اقدم الشكر لجنابكم على هذا الموضوع الذي ورد في المخالفة

وورد على لسان الزميل نادر ان ثلاث شهور واخذها مسلمة ان هناك ثلاث شهور كافية لاسعاف المخالف ، انا لا اري لماذا لا تكون هذه الثلاثة اشهر كافية للفصل من المحكمة لان تحولها ابتداء ، لماذا نخشى ان نحول المخالف ابتداء من اول يوم الى المحكمة ؟ لنقول لدينا المخالفة التالية ونبرز كل ما يرد ضد هذا المخالف او المدعي بمخالفته واعتقد ان ثلاثة اشهر كافية للفصل من المحكمة . لماذا نعطي هذه الثلاثة اشهر وبجدة الثلاثة اشهر نقرر مثل هذا القانون الذي يستخدم صلاحياته او كانتنا نعطي صلاحية مرة ثانية للحاكم العسكري العام للادارة . هذا السبب الذي اثاره الزميل وأثير من قبل لرد القانون وليس للاخذ به .

معالي رئيس المجلس : شكرا لكم ، الاستاذ ليث شبيلات .

السيد ليث شبيلات : بسم الله الرحمن الرحيم ، ابتداء اريد ان اتكلم في النقطة الاولى القانون المؤقت وانا ارفض هذا القانون لانه مؤقت وليس مستعجلا ، هذا من ناحية هذا الموضوع اذا بحث بهذا الشكل للذلك ارجوان يصوت لاحقا على هذا الا حتى ادلي برأي برفع اليد او عدمها في هذا الموضوع ، اما اذا استمرينا على ما نحن عليه كما يبدو والامر يبقث من ايدينا فاني مضطر للادلاء برأي حال فشل التصويت او الرفض ، وفي حال التصويت على القانون لكونه مؤقتا فاني اتكلم بالموضوع كالتالي : التشاكي في القضية يكون بعد اعتداء ، من المعتدي ومن المعتدى عليه ؟ هل ان المجتمع اعتدى على المواطن الذي يريد ان يمارس حريته ؟ ام ان هذا المواطن قد اعتدى ؟ اذا كان هو الذي قد اعتدى ان توقفه فهو يشاكي بجملة السلطة التي يجب ان يرفع الامر اعطاء الادارة هذه السلطة التي يجب ان يرفع الامر العرفي

بعيد عن الواقع ، لسبب وجيه وهو ان خطورة الامر العرفي ليست كالامر العرفي بذاته وانما بعدم قدرتنا على الطعن فيه ، ان اكثر ما يؤلنا في الامر العرفي عدم قدرة الطعن فيه ذلك هو المؤلم بالامر العرفي ، وقديكون الامر العرفي جيدا اذا استطعنا ان نطعن بالقرار . الان الذي لدينا في الموضوع اننا لم نمنع التشاكي ولكن المشتكي سيكون بدلا من المجتمع هو الذي سيشتكي على المعتدي ، المجتمع ممثلا بادارته اوقف اعتداء غالفا لقوانين مستندة الى الدستور ، وذلك الرجل الذي يعتقد ان المجتمع قد اعتدى عليه بعدم اعطائه حقه بممارسة مهنة يعود فيشتكي لدى المحكمة ويقول للمحكمة ايها السادة لم اعطى حق الدستوري في هذه المملكة ، واعد الى المثل الذي تفضل به الدكتور عبدالله النور من اننا في النقابات نحن ليس فقط نقبل المهنين بل ايضا قد تفصلهم بسبب عدم دفع الرسوم . هل سبب عدم دفع الرسوم للمهنيين يعني انه ما عاد مهندسا ؟ ما عاد يستطيع يفكر كقانوني ؟ سبب عدم دفع الرسوم قد يكون سببا نحن لا نأمره ولكن حسب قوانيننا لقد اعطانا هذا المجلس الحق في ان نسحب رخصة او ان نمنع مهندسا او طبيا او عاميا من الممارسة بسبب عدم دفع الرسوم وليس لاسباب اخرى ، وانما الاسباب الاخرى موجودة . اذن هنالك تنظيم الذي يعطي الرخصة هو الذي يسخنها وهنالك طرف ثالث هو الذي يراقب هذه العملية ، يراقب المعتدي من اي طرف في الممارسة اما سوء استعمال هذه السلطة لصاحب هذه السلطة او الاعتداء على هذه السلطة من هو خارجها ، لذلك في القانون اذا اطلب برد القانون لاننا قانون مؤقت واطالب في نفس الوقت الحكومة من ان تعيد لنا هذا القانون المشروط قانون يأخذ بعين الاعتبار ما تفضل به التشاكي الذي تفضل به الزميل احمد قطيش

من التفريق بين الاحوال الثلاثة ، الرخصة الجديدة والرخصة القائمة التي امتنع صاحبها عن التجديد والحالة الثالثة التي لم يتمتع عن التجديد بل قدم طلبا للتجديد وانما رفض التجديد ، هذه احوال ثلاثة كل واحدة منها لها وضعها وتختلف اختلافا كبيرا عن الاخرى واذا جاءنا مثل هذا المشروع فاني انا شخصا سأتجاوب مع الجزء العادل منه وشكرا .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير البلديات .

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة : الحقيقة ما كنت اود التحدث به غطاء الاستاذ ليث شبيلات في جزء من كلمته ، كنت اود ان اقيس الموضوع ردا على سعادة رئيس اللجنة على النقابات المهنية والاستاذ حسين مجلي كان تقييما للمحامين لاربع سنوات للدورين والنظام الداخلي لنقابة المحامين يعطي الحق للمجلس النقابة بان المحامي الذي لا يدفع الرسوم لمدة المدة المقررة ، آخر شهر (١) من كل سنة وتحدد احيانا الى اخر شهر شباط ، يعطي المجلس الحق بنقل اسم هذا المحامي الى سجل المحامين غير المزاويلين وهذه سلطته ، هل يعني ان هنالك عقبة عرفية في مجلس النقابة ؟ او عقلية عرفية في الهيئة العامة لنقابة المحامين التي اقرت هذا النظام ؟ وشكرا معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكرا سيدي ، تفضل رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة السيد حسين مجلي : قيسا يتعلق بالنقابات الزميل يعرف والمثل الذي اوردته يسعف ويدعم ما تذهب اليه اللجنة القانونية ، عندما ينقل مجلس النقابة من لا يدفع الرسوم الى سجل غير المزاويلين لا يخلق عمل او مكتب دافع الرسم ، الامر الاخر بارادته المفردة

هكذا من المزاويل

والذاتية وهذا يعلمه الزميل ، له ان يدفع الرسم بإرادته الذاتية كانت قرينة على انه لا يرغب بممارسة العمل فهذا شأنه ، اما الواقع مجرد النقل لا يعني اخلاق ، وبنفس الوقت بالإرادة الذاتية هو يدفع الرسم مباشرة ويدون اخلاق والذي يعرف الممارسة في النقابات وارى بعض الزملاء وانا ممارس ولست فقط كتنقيب انا في الحال نقابي منذ ربع قرن امين سر لنقابة لفترة طويلة عضو مجلس نقابة لفترة طويلة ، لأممارس النقابات حق الاغلاق ، النقابات كل ما يمكن نكتب لجهة قضائية في حالة معينة هي النيابة العامة وارجو للذين يسألوا ان يراجعوا القوانين ، نكتب للنسابة العامة وللخصم ان يتظلم من ذلك هي شأنها انها تطلب من النيابة العامة ممارسة عمل معين النيابة العامة تتحرك وللطرف الآخر ان يخاصمها في المواضيع التي يلجأ فيها للنسابة العامة ، شكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، نقطة نظام عند السيد سعد هابل السرور .

السيد سعد هابل السرور : معالي الرئيس ، كنت قد صوتت مع الذين يطالبون باستمرار النقاش اصلا ، بغية توضيح هذه القضية والفصل هل هي قضية ايقاف تعدي وتتطلب بالتسالي اجراءات فورية ؟ ام هي قضية خاصة حقوقية وتتطلب الذهاب الى القضاء ؟ وبعد ان اثرائنا الزملاء في النقاش الذي استمعنا له ، وجهة نظري ان القضية توضح بانها قضية ايقاف تعدي برأيي الخاص لذا اقترح طرح اقتراح باقفال باب النقاش على المجلس الكريم وشكرا .

معالي رئيس المجلس : من يرغب بالاستمرار بالنقاش ؟ ويتكلم الاستاذ يوسف العظم بس عن الاستمرار بالنقاش . السيد يوسف العظم : اذا قضية اخلاق النقاش سيرفع الاخوة الذين تكلموا جميعا اصابعهم لأخلاق باب النقاش ، لذلك ارجو أو

هكذا ظني وقد يكون خطأ ، ارجو وقد بقيت عدة اساء ان يتكلم كل اخ ويختصر ما استطاع لنصل الى قرار نهائي بالتصويت في النهاية وشكرا .

معالي رئيس المجلس : موافق للمجلس الكريم على الاستمرار في النقاش ؟ من يوافق على اخلاق باب النقاش ؟ عد الاصوات . ٢٢ من ٦٤ ويستمر النقاش . الاستاذ عبدالسلام فريجات . عفوا اخ عبدالسلام ، معالي وزير البلديات .

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة : عفوا مساعدة السيد حسين مجلي وارجو المعلقة ان لا اكون قد اخذت وقتا كثيرا ، حول النقابات لا تملك صلاحية الاغلاق ، هي تملك صلاحية معاقبة المهني الذي تثبت مخالفته ولا يقال له اذهب الى القضاء سنشكي عليك هناك لتيبان اذا كان لديك مخالفة ام لا فمجلس النقابة يحاكم هذا المحامي "اديبيا ويصدر القرار بوقفه عن ممارسة المهنة وبعد ذلك اذا كان مجحفا ان يطعن امام محكمة العدل العليا ، فقط انا اردت ان اقيس هذا الموضوع على موضوع الترخيص والاستاذ حسين قال ان النقابات لا تمارس عقوبات بل تمارس هذه العقوبات ولها صلاحية بموجب النظام الداخلي . معالي رئيس المجلس : الاخ عبد السلام فريجات .

السيد عبد السلام فريجات : بسم الله الرحمن الرحيم ، ابتداءا رغم اني مع توجه اللجنة القانونية فيما اشارت اليه في البند (١) من تقريرها وذلك من حيث الشكل او المبدأ بأن القوانين المؤقتة حسب احكام الدستور يجب ان لا تسن الا لاتخاذ تدابير ضرورية لا تخمس التأجيل او صرف نفقات مالية لا يجوز تأجيل صرفها ولو وقفت اللجنة عند هذا الموضوع وقررت رده شكلا لكنك معها . ولكن من حيث الموضوع وظلما ان اللجنة

ارى ان صاحب الحق في الاعطاء صاحب الحق في الالغاء او بالتنظيم خاصة وان هناك قضايا كثيرة متضافر الان الى المحاكم ، والمحاكم لا تستطيع حتى بوضعها الحالي وفي قضاياها الحالية لا يمكن ان تواجه مثل هذه الركام من المشكلات والقضايا .

لانها سواء بكادها او برافقها لا يمكن ان تبت بالسرعة الممكنة وبالتالي انه اذا كانت تضيع حقوق للناس بهذا الوضع فإننا ايضا سنضيف حقوقا عامة ايضا بالاضافة للحقوق الخاصة . ولذا فإنني حقيقة اميل الى انه في اطار المحافظة على حرية المواطن ايضا المحافظة على الحق العام وان هناك قوانين خاصة تنظم كثير من المهن وهذه لا تخالف الدستور ولا حقوق المواطن ، ولعل الاوضاع الشائكة التي مرت بها البلد والضرورات والاستبعاد هو الذي يؤثر الان في كثير من قراراتنا . ارجو ان نتجاوز مثل هذه القضية دون ان نفرط في حقوق الآخرين ولذا فاني حقيقة مع اعطاء الادارة المحلية تنظيم هذا الامر لكن بضوابط واي متضرر من الجانبين ضمن هذا الاطار يمكن ان يلجأ للقضاء ، لذا فاني مع رأي الاقل لكن ان يسبق اعطاء اصحاب المحلات فرصا كافية وان يشبهوا اكثر من مرة ليسروا اوضاعهم ، وملاحظة اخيرة هذه ملاحظة موجبة حقيقة لوزارة العدل والقضاء ولادارة معا ، اذا كانت الادارة المحلية تلجأ لقوانين خاصة لانها تشكروا من بطة الاجراءات القضائية . فهاذا يفعل المواطن الذي له الان الكثير من القضايا ثلاث سنوات واربع سنوات ، مجرد ملاحظة وشكرا . معالي رئيس المجلس : شكرا يا سيدي ، الاستاذ الزميل جمال حداد .

السيد جمال حداد : شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة التي لهنناها من نقاش الزملاء وكان من سيصف مع رأي الاقلية سيتهم بأنه سيعيد

الموقرة قد دخلت بمعالجة موضوع القانون فاني ارى انه ظلما اعطى النص الوارد في القانون للمخالف فترة من الزمن مدتها شهر او اكثر لتصويب اوضاعه او معالجة خطأ كما اعطاه حق اللجوء الى القضاء وتبرئته من التهمة فلا غصاصة عندئذ في اتخاذ اجراء او تدبير اداري لمعالجة الحالة . وليس من المعقول في حالة كهذه ان نبقي الامانة مكتوفة الايدي ولا تستطيع اتخاذ اي اجراء الا بعد لجوءها للقضاء . والامر في هذه الحالة لا يعود متعلقا بالحريات الاساسية التي يقرها الدستور للمواطن والتي لا يجوز الاعتداء عليها ابتداءا بل يجب ان تفرق بين الحريات وبين الواجبات المنظمة بالقوانين . وظلما ان اجراء الامانة وهو مقيد حصرا بالامين ونائبه يمارس بموجب قانون وبعد اعطاء مهلة مقبولة فليس في ذلك اعتداء على الحرية .

لذلك فإنني مع وجهة نظر المعارضة مع تعديل طفيف على النص ليكون الانذار مرتين بدل مرة واحدة ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا يا سيدي ، الاخ الاستاذ عبد الحفيظ علاوي . السيد عبد الحفيظ علاوي : بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس ، ابتداءا اقول عندما نتحدث في اي موضوع لابد ان ننظر اليه من اكثر من زاوية ، والذي لاحظته اننا نتحدث في كثير من الموضوعات كل من زاوية ومن ذهنيته وانا اوافق الاخ حسين مجلي على ان الذمنية والخلفية لها اثر في هذا الموضوع . بتصوري ان النائب او اي شخص يتكلم لابد ان يضع نفسه وان يتقبل تصوراته في اكثر من موقف ثم بعد ذلك يتكلم في قضية من القضايا ولذا فاني اقول اذا كان القانون يعطي الامانة او البلدية حق اعطاء الرخصة فهذه المتواضع ان تعطي ايضا من الصلاحية ان تسحب هذه الرخصة او ان توقفها او ان تحد منها . ولذا فإنني

هكذا من الأفضل

النظام العمري او القانون العمري من جديد ،
فنحن لسنا ضد الحريات العامة ولكن ان
نعطى لمن يستحق تعطى للانسان المنتمي
والانسان الذي يتخلف عن دفع الرسوم هذا
اقل ما يمكن نستطيع ان نعتبره غير منتمي
لهذا البلد . لانه واجب ان يدفع ما عليه
لنستطيع عجلة الحياة ان تستمر . ثانيا اوضاع
البلديات والامانة ، امانة عمان كلنا نعرف
اوضاعها المتدهورة ماليا وتأثر دائما في رفع
موازناتها ، وهذا من يقصر في دفع رخص
المهن يعرف غاما بان هناك موظفون لا
يستلمون معاشاتهم من وراء هذا ، هو عندما
يتقاضى عن دفع الرسوم بالتالي تعيش عائلات
بدون رواتب آخر الشهر ، اما ان نحيله
للقضاء اعان الله وزارة العدل كم ستحيل
عليها واين الطاقم الذي سيقوم بكل هذه المهام
؟؟ اذا كان من يطالبون بالحريات العامة
وبالتالي لا يسمحون للمواطن بان يأكل لقمة
العيش بحرية فكثير من المحلات اصحابها غير
موجودون هنا ، ويديرون رؤوس اموالهم
اشخاص اجانب . كيف ستحاكمهم المحكمة
؟ وكيف ستجلبهم ؟ اذا كانت المحكمة
لاحضار شاهد في قضية تقضي سنين فكيف
ستحضره من ابو ظبي والسعودية والخليج
ويدير اعماله هنا عامل سوري او مصري او
... الخ ، وبالتالي نامويا موظفين الامانة
والبلدية حتى ياتي حضرته من الخليج ويرافق
امام المحكمة . اما ما تفضل به الزميل
الحريات العامة في النقابات والرسوم فأكبر
اجرام ان يقف صوت المنتسب الى هذه
النقابات عن عدم ادلاء بالتصويت ان لم يكن
دافع للرسوم . في التصويت لا يسمح بداخل
النقابات المهنية على لجنة او على رئيس نقابة
ما لم يكن ملتزما ودافعا للرسوم السنوية .

وشكرا معالي الرئيس
معالي رئيس المجلس : لمن عطفنا

الدور يس اذا بترضى بخليك بعد الاربعة او
الخمس الي بدهم يحكوا ، ونحيب كلامهم
كله .

السيد رئيس اللجنة
السيد حسين مجلي : اجيب عليه سلفا .
معالي رئيس المجلس : تفضل .
السيد رئيس اللجنة

السيد حسين مجلي : ردا على ما اثاره
احد الزملاء من قول ان صاحب الحق في
الاعطاء هو صاحب الحق في الالغاء ، هذا
القول ورد على لسان اكثر من زميل . ارجوان
يكون واضحا ان الترخيص لا يساوي المحل
التجاري ، المحل التجاري يتشكل من عدة
عناصر اهمها المال الذي يدخل فيه الشهرة وحق
العمل الذي يدخل في المحل التجاري فنحن
عندما نغلق نصادر ليس فقط الترخيص نحن
نصادر حق العمل ونصادر المال وقد يكون كبيرا
وقد تكون الشهرة غالية ، لذلك لا يرد قول
صاحب الحق في الاعطاء هو صاحب الحق في
الالغاء ، المال لا يجوز لاحد الا لصاحبه ان
يتصرف فيه وقد اضفى دستورنا قدسية على
المال بحيث لا يجوز مصادره الا بتعويض
وضمن قواعد حددها قانون وهو قانون
الاستملاك ولذلك قالت اللجنة ان الاغلاق
احد العقوبات التبعية التي يحددها قانون
العقوبات وهذه العقوبة لا يفصل بها الا قاضي .
ارجوان اكون قد اضفت شيئا جديدا
للقائلين صاحب الحق في الاعطاء هو صاحب
الحق في الالغاء . للفرقة بين المحل التجاري
والرخصة للمحل التجاري ليس فقط رخصة ،
قد اخذ الرخصة ولا امان من عملا ولا يكون
هناك عملا تجارية . النقطة الثانية التي اثارها
احد الزملاء وقال اعان الله وزارة العدل فيما
يجال اليها كثير من الاعطاء الادارة حق الفصل
في الخصومات ، اذا اخذنا بهذا القول وهذا
الترجيح يمكن ان نقول اعان الله هذا المجلس

على القوانين التي تحال اليه ليعطي حقه في
التشريع الى جهة اخرى ، ايها الزملاء
السلطات قال دستورنا الامة تمارس سلطاتها
وفق ما يتحدد في الدستور ، الفصل في
الخصومات للقضاء واصدار التشريع للمجلس
ولا يجوز ان يقال لان هناك قوانين كثيرة نعطي
الحق في التشريع الى جهة اخرى غير مجلس
الامة ، لذلك هذه حجة لا تساق لاعطاء
الادارة حق الفصل في الخصومات . اما فيما
يتعلق بالنقابات فارجو ان اوضح ان المجالس
النقابية التي اشار اليها بعض الزملاء ، هناك
اعتداء على حقوق المواطنين مش على حقوق
المهنيين ، جهة تأديب لانصاف المواطنين من
المهنيين تمر في مجلس التأديب اولا في مجلس
النقابة ثانيا ولا يكون قرار مجلس التأديب ولا
قرار النقابة قطعا الا بعد رقابة قضائية . اذ ان
قرارات مجلس النقابة كلها خاضعة للطعن امام
محكمة العدل العليا بحيث لا يتحصن قرار
مجلس النقابة الا بعد ان يصبح قطعا ام بان لا
يطعن صاحب الحق او تؤيد المحكمة قرارات
مجالس النقابات . فالرقابة القضائية واردة على
قرارات مجالس النقابات وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الدكتور فوزي
الطيمية .

السيد فوزي الطيمية : شكرا معالي
الرئيس ، الحقيقة اردت ان اشير الى انه
تبسيط للكثير من الامور ان نفكر بها على انها
اما تؤخذ بلهنية عرفية او بلهنية حريات
عامة ، نحن مع النهج الواقعي والعملي
الديمقراطي ومع النفع العام ومع المصلحة
العامة . من يقول بان تفعيل القضاء في بلدنا
في دولتنا يصنف بانه حريات عامة او ضد حريات
عامة . من يقول بان العودة في الخصومات الى
جهة ثالثة تحكم هو مسألة تتسجم مع حريات
عامة اوسع ذهنية عرفية . ان الخلط في هذه
الامور يوقعتنا كمجلس في كثير من الاخطاء ،

نحن لسنا الان مع تيار الحريات العامة لاننا لم
نكن في وقت سابق ، نحن مع تيار الحريات
العامة دائما . وليست قضية مناخ او موسم .
معالي رئيس المجلس : شكرا يا سيدي
، اسف ما كملت ؟

السيد فوزي الطيمية : انا مع التمييز
الذي ذكره زميلنا احمد قطيش بين الذين
يتقدمون لطلب الرخص وحق الامانة بان
تدرس هذه المشاريع او هذه الطلبات وتمنع
الرخصة او لا تمنحها لاعتبارات كثيرة . بين
الذين يارسون مهتهم ، لان ايقاظهم عن
العمل واغلاق محلاتهم هي عقوبة قد لا
يتجاوز آثارها لفترة طويلة من الزمن وقد يهدد
ارزاقهم . فانا مع هذا التمييز ومع ايدينا ما
يتضمنه من تفعيل للسلطة القضائية في الت
في امور الذين يخالفون رخص مهتهم من حيث
عدم دفعهم او تسديدهم للرسوم او تخريبهم
عن اصول المهن التي اعطيت لهم الرخص بناء
عليها وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا يا سيدي
، الاستاذ يوسف العظم .
السيد يوسف العظم : بسم الله الرحمن
الرحيم ، ارى ان الحق قد يضع احيانا بين
ميزاجية المواطن اي مواطن واستبداد السلطة
اي سلطة ولذلك لقد فرغت واثار الرعب في
نفسى بحق دولة الرئيس بكلمته وانا اوجه
للاخوة سؤالا في المجلس .

ماذا لو خرج كل واحد منا صباحا
ووجد امام بيته (استيرين) محل (استيرين) وفتح
الصوت على آخره باسم الحرية ؟ وماذا لو وجد
مقهى ؟ وكثيرا ذكره دولة الرئيس او معالي
الدكتور عبدالله النصور . الحقيقة يجب ان
نكون موضوعيين في هذه القضية ، فاعطاء
الحبل او تركه على الغارب وان نقول للمواطن
من حقه ان يفعل ما يشاء ليقول لنا انفعروا

هكذا من الأهل

الى القانون والمحاكم والتي اشار الاخ الكريم رئيس اللجنة القانونية الى ان المحكمة تفصل في اي قضية خلال ثلاث شهور من هذا النوع . ومعظمنا او على الاقل انا اشك في ذلك لان براعة المحامين وتأجيل القضايا من شهر الى شهر ومن سنة الى سنة ، طبيعة المهنة تفرض عليهم ان يحصلوا على وثائق وعلى مستندات حتى يحكموا . فالامر يحتاج الى ان تكون مع حرية المواطن لكن حيث تنتهي حرية الآخرين ، لذلك انا مع الرأي الذي قال به الزميل احمد قطيش وايداه عدد من الاخوة ، ان نفرق بين الرخصة لاول مرة وبين المحل المرخص المستمر في عمله المقصر في اخذ الرخصة ولا نحب ان نجامل المواطن على حساب المصلحة العامة وان نتركه يخوض في دوامة المحاكم ليخرج في النتيجة برأي قد لا يكون لصالح المصلحة العامة ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا يا سيدي ، الاخ الاستاذ عاطف البطوش . السيد عاطف البطوش : شكرا معالي الرئيس ، المشكلات التي تفضل بها دولة رئيس الوزراء الافخم واصحاب المعالي والسعادة النواب ، مشكلات حقيقية وتقضي العلاج السريع ولكن العلاج الذي طرح في القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٩ ينطبق عليه قول القائل (وداوتني بالتي كانت هي الداء) لان اعتداء الادارة على سلطة القضاء يفوق في خطورته اعتداء المواطن على حقوق الدولة او اخوانه المواطنين . لاننا اذا رأينا اي مشكلة ان حلها عن طريق القضاء سوف يطول ونضع بذلك حقوق ويقع ظلم على المواطنين ان الحل هو سلب القضاء سلطته واعطائه للادارة فان هذا سيلحق بالقضاء عقابا ابديا لاننا بدل انشغالنا بتعديل قوانين القضاء وتطويرها وبحث سرعة انجازها بما يكفل العدالة ، ولزنا على انفسنا هذا الغناء البسيط ابتداءا اذا ما

قيس مع مصيبتنا الدائمة بضعف جهاز القضاء الذي حكمنا عليه بالتخلف والاعاقة ، مع تضحياتنا بالعسالة التي لا نضمنها دائما في الادارة ولا نكفل حسن تطبيقها باصول معينة كما في القضاء لذلك ارى ان تعطى هذه الصلاحيات في القضاء مع تطويرنا للقضاء وافراد قضاء يعني كقانون قضاء او القضاء المستعجل ليبحث مثل هذه المشكلات ، وان يقوم امين العاصمة او امين عمان الكبرى بإبلاغ قاضي الامور المستعجلة بهذه المشكلة ، الذي يقوم بدوره باصدار لوري ان كانت تلك المشكلة تشكل خطورة كما ذكرنا بالنسبة للغاز او بعض المحلات التي تفتح وتكون مخالفة ، ان يقوم باصدار اغلاق تحفظي لمدة أيام ثم تبحث امام القضاء مع ضمان سرعة الانجاز ، هذا في تقديري وجزاك الله خيرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا الاستاذ عبد الرحيم عكور .

السيد عبد الرحيم عكور : بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس ، حقيقة انه فهمي المتواضع ان الاخوة لم يفرقوا بين قضيتين اساسيتين ، محلات رخصت وفق أنظمة وقوانين مرمية ومحلات تفتحت ابتداءا دون الذهاب الى الترخيص . فالمحلات التي رخصت ابتداءا لابد ان تكون قد حصلت على الاصول سواء كان بيع غاز او بيع اي مادة اخرى يفترض ان يكون قد ذهب الى الجهات المسؤولة لاستصدار رخصة بيع الغاز او حتى يسمح له بفتح الغاز هنا او منعه من فتحه هنا ، هذه نقطة فلابد ان يلتزم المواطن بالقانون دون ان نذهب الى محاولة استرضاء واستدراج عواطفه . محلات لم ترخص اصلا ويريد المواطن ان يفتح الجهات المسؤولة تحت الامر الواقع ، ففتح محلا واشترى بضاعة وبدأ بيع قجاءات الجهات الادارية المسؤولة بلدية او امانة عاصمة لتفتحه من عارضة هذا العمل هنا

انا لا اعتبر ان هذا اعتداء على حرية المواطن بل المواطن هو الذي اعتدى وهو الذي يجب ان يتحمل نتيجة هذا الاعتداء وبالتالي نقول انه حينما نريد نحن ان نتدخل على الامانة او على البلدية ، انا بقول كيان للاستاذ حسين انه تدخل السلطة التشريعية على السلطة الادارية في نفس الوقت اذا كان على هذا الفهم واقتراحي البسيط بعد هذا الشرح الطويل حول هذا الموضوع ان يرد القانون مرة اخرى الى اللجنة القانونية لتتقرر اليه في ضوء ما تم من مداورات وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا السيد احمد الكفاوين . الاخ سلامة الغوري تفضل .

السيد سلامة الغوري : شكرا معالي الرئيس ، حقيقة ان الواجب على كل انسان يقوم بعمل داخل حدود امانة العاصمة او امانة عمان الكبرى او امانة بلدية ان يتقدم الى المجلس البلدي او مجلس امانة العاصمة او امانة عمان الكبرى بانه سيارس هذا العمل . ان الواجب على كل صاحب مهنة ان يتقدم بداية الى الجهة المطلوبة لطلب الموافقة على المهنة التي سيقوم بها قبل البدء في هذا العمل . اذا اغلق عمل حسب ما طرح من بعض الزملاء وهو لعدم ترخيصه بان له الحق او اذا كان هذا المحل مرخص سابقا واغلق فللمواطن الحق بان يقيم دعوى امام القضاء وان ياخذ عند الحكم بان اغلاقه كان في جهة غير مشروعة بان ياخذ جميع التعويضات جميع الاضرار سواء كانت من شهرة او سمعة او اي شيء ، لا يجوز ان يغلق محل مرخص حسب ما تطرق له بعض الاخوان ، الترخيص هو سلاح له واذا اغلق هذا المحل فياخذ جميع حقوقه امام القضاء او الضرر الذي نجم عن اغلاقه . اني مع رأي الاقلية من اعضاء اللجنة مع جميع البنود التي وردت في تقريرهم ، ان هذا القانون ليس به

اي اعتداء على الحريات العامة الا اذا كنا نفهم ان الحريات هي المخالفة لحرية الآخرين او الاعتداء عليهم حسب ما تحدث دولة الرئيس وانا مارست وسررت بهذه التجربة ، هناك احياء سكنية في جميع مدن المملكة تقام بها مهن وفي داخل المناطق السكنية بين البيوت ونقف امام قرار المحاكم الطويل ويفرض الامر الواقع وتفرض الرخصة المؤقتة وتصبح فيها بعد رخصة دائمية . انني اطلب من معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة تعديل قانون رخص المهن في البلديات ليعطي نفس القوة الى رؤساء البلديات للسيطرة على امور التنظيم وخاصة في مجال ترخيص المهن داخل حدود بلدياتهم

وخاصة الرخص الجديدة ومع اقتراح سعادة الاخ احمد قطيش ان يكون التشديد وان يكون الاغلاق من قبل امين عمان الكبرى او نائبه وكذلك رؤساء البلديات في مجال الرخص الجديدة اما الترخيص القائم ولرب ان صاحب هذه المهنة لم يتمكن من دفع قيمة الرخصة فهذا موضوع آخر يجب ان يقال الى القضاء ولكننا ان نشجع قيام محلات جديدة باعتقادي انه اي انسان سيقوم بعمل مهنة او رخصة او محل تجاري سيحضر له رأس المال وسيحضر عقد الايجار قبل ان يبدأ في هذه المهنة وبالتالي يبدأ بتنفيذ عمله . ضمن الواجب كما حضر رأس المال وكما حضر عقد الايجار ان يبدأ بتحضير رخصة لممارسة هذا العمل وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا . باقي اثنين من الاخوان الدكتور محمد ابو عليم ثم الدكتور احمد عتاب . الدكتور محمد .

السيد محمد ابو عليم : سيدي الرئيس . الواقع الاستاذ الفاضل يوسف العظم سقني الى السؤال الذي لكن اجاب على سؤاله . اما انا سوف اطرح سؤال للامانة الفاضل حسين بجلي . اذا قام احد بفتح ملهى ليلي بدون

هكذا من المجهول

ترخيص او قام مطعم بفتح صالة قمار وهو مرخص ما هو دور الحكومة والافضل هل تقوم الحكومة باغلاق ذلك فوراً ؟ ام تحيله الى القضاء ؟ وبذلك يذهب الشخص المعني الى محامي بارع ويمتد مواضيع القضاء الى ثلاثة اشهر وهذا يمارس مواضيع غير اخلاقية ونحن لا نقبل ذلك . ام تقوم الناس بتكسير هذا المحل واغلاقه ؟ وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا يا سيدي ، الدكتور احمد عتاب .

السيد احمد عتاب : الخوف من المساس بالحريات هي ان امانة عمان كانت مقروضة فرض ولم يكن هناك انتخاب في امانة عمان اما والان اصبحت ذات صبغة شرعية شعبية فلا شك ان صلاحية ما تقوم به سيكون شعبي . ولكن نريد ان لا تكون كالبلديات الاخرى لان هناك كثير من البلديات ذات النظام الداخلي شوارع المدن والقرى معوجة بسبب عدم استقامة المجلس نفسه .

الانسان قبل الدستور وقبل القضاء والقضاء مكون من العرف والعادة والدين والاخلاق ، سيكون هناك تعاون طبعاً بين النظام للمؤسسة والقضاء ، الاصل في الاجراءات عندما تكون هناك مهنة معينة هي ان لا تصل الى المحاكم . اي لنقل من الوصول من المخالفات الى المحاكم ، اما اذا كان هناك مخالفة كبيرة فلا بد من الوصول الى المحاكم ولكن هذا لا يلغي نظام المؤسسة الداخلي بالقيام بصلاحياتها خصوصاً لما بها تكون صيتها شعبية كبلدية او الامانة لانها منتخبة من الناس ، اذا لا خوف على الحريات ايضاً . اعني اني لست مع القانونيين يمكن يكون هناك تعديل كما اقترح الاخوان وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الامتاز محمد الملاونة .

السيد محمد الملاونة : بسم الله الرحمن

الرحيم ، شكرا معالي الرئيس في رأي الموضوع ينحصر في المساسات الخاطئة التي يحدثها المخالف والتي تضر بالادارة مالياً من جهة وقد تضر بالناس صحياً واخلاقياً من جهة اخرى . اما الحريات العامة فان البادي في الاعتداء هو المخالف وهو الاظلم ، النقطة الثانية اي اختلف الاقتراح الذي تقدم به الزميل الاخ احمد قطيش والقبائل بحصر المخالفة في من لم يرخص اصلاً ، انه اذا حصل ضرر من المخالف بعدم الترخيص اصلاً فما ينع ان يحدث نفس الضرر من المرخص اصلاً والذي انتهت رخصته لانه قد تبرز هناك ضرورة لنزع مزاولة مهنة من المهن حتى وان كان صاحبها قد حصل على ترخيص سابق ، ولما تقدم فان الضرر الذي يحدث للادارة والناس يمكن ان يكون في كلا الحالتين ، ولذلك فاني مع اقرار القانون كما هو ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الان ننتأذن الاخوة العضوين في اللجنة القانونية ، جرى العرف يا اخ سليم والامتاز الكوفي انه مادام الرئيس او المقرر للجنة القانونية وهذا في وجهة نظركم موضع ، ما دامهم هم متولين الدفاع عنها جرى العرف في مجلسنا هذا ، قبل مجلسنا هذا في مجالس سابقة انه اعضاء اللجنة لا يشاركون ، فاذا المجلس الكريم هو ما في نص عليها كما ذكر الامتاز سليم لكن اذا جلسنا الكريم يسمح انهم يتكلموا ايضاً انا ما عندي مانع . لكن هذا عرف جديد ، الاخ سليم الزعبي .

السيد سليم الزعبي : في حقيقة الامر معالي الرئيس في هذا المجلس ايضاً تم حديث من قبل اعضاء اللجان ، لذلك ارى ان العرف غير مستقر لذلك نحتكم الى النظام اذا سمحوا .

انا ماضيف ان اكرر ما قاله سعادة رئيس اللجنة ماضيف نقاط جديدة وليس لي هدف سوى ان نصل الى الحقيقة ولا ارى اننا فريقان نحن فريق

معالي رئيس المجلس : هذا هو ، الاخ عبدالله السور .

السيد عبدالله السور : معالي الرئيس ، ما يزال مجلسنا حتى الان لم يستقر في تكتيك التصويت من ناحية وفي تكتيك المناقشة واخذ الكلمة .

النقاط التي طرحت هذا الصباح فتحت افكار جديدة وبيئت مواقف لم تكن قد استبان في اللجنة القانونية ، واللجنة القانونية منقسمة في رأيها وجاءتنا افكار ابرزها الذي تفضل به الامتاز احمد الازايد . فمن الظلم ومن السلبي ان لا يعطى عضو اللجنة شأنه شأن كل النواب متى شاء لانه قد يغير رأيه وليس في هذا عيب ، لماذا نتناقش ؟ نتناقش حتى يغير الواحد منا رأي الآخر ، ليس ليقول رأيه لماذا اقول رأيي ؟ حتى اقنع المستمع بان رأيي جدير بالاعتبار . ولذلك حرمان العضو وانا لست عضواً في اللجنة ، حرمانه حقيقة يلحق جفاً ويسلب مواضعنا سلفاً ، انا مع الامتاز سليم الزعبي .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي اللي تكلموا في هذا الموضوع ثلاثين زميل فانا ما عندي مانع انا واحد منكم ومستعد اعطيهم الدور الى بكرة الصبح . لكن في استقرار سابق كان عند المجلس في مرات كثيرة وان حضرت جلسات البرلمان ، ان اعضاء اللجنة يكتفهم النقاش اللي اجره هناك ثم يتولى . ما شي الحال اذا كان اتجاه المجلس اعطاءهم فاسأطعهم . الاخ محمد ابو عليم يده نقطة نظام .

السيد محمد ابو عليم : في النظام الداخلي المادة (٥٨) ، ولا يجوز لاحد الاعضاء ان يتكلم اكثر من ثلاث مرات في مسألة واحدة .

معالي رئيس المجلس : اذاعة كم ؟ ما سمعت . الحقيقة اللي اعطيناهم الدور الان بدل الامتاز الكوفي والامتاز سليم .

واحد ان شاء الله . نريد ان نبدأ صياغة تشريعية سليمة لتشريعاتنا ، فقياً يتعلق بهذا الموضوع . معالي رئيس المجلس : خلينا نستفي المجلس بس في استقرار هذه النظرية ، اذا كان اعطي في السابق لاهوان من اللجان يتكلموا السبب فيها ما يكون الواحد عارف لكن انت مشهور انك في اللجنة القانونية .

السيد سليم الزعبي : معالي الرئيس لا يجوز التصويت على النصوص .

معالي رئيس المجلس : هذه الحقيقة كعرف مستقر .

السيد سليم الزعبي : العرف لا يجوز ان يخالف نص مكتوب معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : خلينا نسمع من الاخ حسين . الامتاز حسين .

السيد رئيس اللجنة السيد حسين مجلي : شكرا سيدي الرئيس ، الحقيقة الحوار والنقاش الذي يدور في المجلس هدفه الواقع كيف الوصول الى انضاج اي موضوع يطرح على هذا المجلس واعتقد ان حجب الحديث على اي من الزملاء حقيقة يقلل انضاج عمل هذا المجلس ، ولذلك لا ارى لا في النصوص ولا حتى في الاعراف حسب معرقي ما يحجب حق اي عضو للحديث في المجلس خاصة وان الحديث نفسه قد يثير نقاط متعددة تفرض الحديث فيها اضافة او تعديلا او الغاء .

معالي رئيس المجلس : شكرا يا اخي ، الاخ ليث نقطة نظام .

السيد ليث شبيلات : نقطة نظام اطلب من المجلس الكريم ان يعدل ، فعندما يلتجأ الى نصوص واضحة يقول الوزراء نحن نفهم ضمناً ان هذه ممارسة خاطئة مع ان النص واضح مثل الشمس ، ثم بعد ذلك عندما نأتي الى انفسنا نخالف هذا المبدأ ، فلنقر مبدأ واحداً نطبقه على انفسنا وعلى الوزراء شكرا .

هكذا من الاصل

الاستاذ الكوفي لم يتكلم والاستاذ سليم
سنتطي له الدور لانه هذه المرة الثانية يتكلم.
تفضل كمل كلامك ثم الاستاذ الكوفي.
السيد سليم الزعبي : شكرا معالي
الرئيس الحقيقة كنت بدى اقترح شيء جديد
، كنت واضح نقطة الاقتراح في الاخير لكن
حتى اثبت لكم انه احنا حقيقة بدنا نتكلم
شيء جديد بدى اطرح اقتراح محدد ولستدرج
احصائية من وزارة العدل لتبين لنا فيها كم
عدد القضايا المدونة والمتعلقة بترخيص
المحلات التجارية في كل امانة؟ انا اعتقد انها
قليلة جدا واعرف ان محكمة الامانة قادرة على
معالجة هذا الموضوع ، لذلك لا يجوز ان نلقي
اللوم على القضاء او نضع الامر في ظهر
القضاء . هذه من جهة ولا خشية بان يبقى
العلاج للقضاء . فيما يتعلق بالبحث
الدستوري في هذا الموضوع المادة (١٠٢) من
الدستور تقول وتمارس المحاكم النظامية في
المملكة الاردنية الهاشمية حق القضاء على
جميع الاشخاص في جميع المواد المدنية والجزائية
با فيها الدعاوى التي تقيمها الحكومة او تقام
عليها اذن الاصل ان الاختصاص للقضاء ،
ايضا قانون رخص المهن الذي وضع في عام
(١٩٨٥) اعطى هذه الصلاحية للقضاء
وبالتالي لم يكن القضاء مقصرا في معالجة قضية
الترخيص للمحلات التجارية ولو كان مقصرا
لقامت الامانة بطرح التعديل منذ ذلك التاريخ
الا ان التعديل شاء له ان يصدر في اواخر
عام (١٩٨٩) من هنا نقول وتحكي للقاعدة
الفقهية التي تقول «الاصل بقاء ما كان على ما
كان ما لم يبرجد ما يستدعي تغييره» وان الاصل
ان الصلاحية للقضاء ولان الدستور يقول لا
يجوز ان تجعل الادارة عمل القضاء باختصاصه
ولان القانون المؤقت المطروح علينا فيه اجلال
لجهة الادارة عمل القضاء لذلك بدون خوف من
قضايا الحريات وعدمها انكلم فقط عن جوانب

دستورية محددة فاني حقيقة اقول يجب ان يرد
هذا القانون الي جاي ، لكن النقطة الشكلية
التي اثرتها حقيقة اود ان اسجل معاذتي بما
سمعت من دولة الرئيس في هذا الصباح من
حيث ان الحكومة لن تصدر قوانين مؤقتة هذا
الشيء تستحق الحكومة عليه الشكر من مجلس
النواب .

الحقيقة قضية هذا القانون مع تسجيلي
الشكر للحكومة اقول ان هذا القانون لا يزال
قانون مؤقت وينبئ من هذا الجانب والمادة
(٩٤) التي وضعها الدستور الاردني الموجودة في
الدستور الاردني ، اعتقد ان المشرع الدستوري
لم يضع هذه المادة عينا ، فاننا نرى انه من قبيل
ممارستها للواجب يجب ان نعمل حكم هذه
المادة بان نقول ان هذا القانون تستدعي
الضرورة اصداره ولا تستدعي ، انا ارى عدم
معالجة المادة (٩٤) من قبلنا والبحث في هذا
القانون انه من قوانين الضرورة ام لا ، فيه
تقصير من جانبنا يكاد ان يصل الى حد اننا لم
نقم بواجبنا بكل امانة واخلاص .

معالي رئيس المجلس : شكرا يا سيدي
، السيد احمد الكوفي ، تفضل .
السيد احمد الكوفي : بسم الله
الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس .
القضية لا تعدو الاسس الثلاثة التالية
الاساس الاول المساواة بين المتنازعين في
الحقوق والاساس الثاني استقرار الحقوق
والاساس الثالث هو التوفيق بين المصلحتين
قدر الامكان . هذا نجتمع بحاجن الاغلبية
والاقلية في اللجنة القانونية .

اما من حيث المبدأ الاول ، فان تصور ان
القانون المؤقت منحاز الى الشخصية المعنوية
على حساب الشخص الطبيعي ، لانه جعل له
حقين في حين جعل للشخص الطبيعي حقا
واحدا ، جعل له ممارسة حق الادعاء وفي الوقت
نفسه ممارسة حق القضاء . وان كان هذا الحق

مبدئيا ولكنه من حيث الاثر يساوي نفس القرار
الصادر عن القضاء وهو منحاز ايضا من حيث
الانتهاه وذلك لان هذا الشخص الطبيعي
يترك له ان يراجع محكمة العدل الدنيا للطعن
في القرار الاداري ولكن بنفس المعيار قال
الاخوة قد تطول وتطول وتطول فيذهب عليه
حقه ويامن الحق الى الشخصية المعنوية .

اما من حيث المبدأ الثاني وهو اقرار الحقوق
، هناك جهتان جهة مبدئية تبت في القرار وجهة
قضائية تنتهي عندها اذا كان هناك طعن في
القرار . فوجود جهتين معا يؤدي الى عدم
استقرار الحقوق . ومن هنا فلتكن الجهة
الاولى مباشرة هي جهة القضاء وخلال ثلاثة
اشهر تستطيع ان تبت في هذه القضية ، كل
الذي يكلفنا ان نعين ثلاثة قضاة على ابعاد
تقدير . كيف يجوز للامين او نائبه ان يبت في
كل هذه القضايا ولا نستطيع من خلال قاضين
او ثلاثة او خمسة على ابعاد تقدير ان يبت في كل
لهذه القضايا في خلال ثلاثة اشهر . من هنا
اقول ينبغي ان يرد هذا القانون وان نحل
المشكلة حلا بسيطا باضافة جهاز القضاة في
محكمة امانة عمان الكبرى الى عدد مناسب
وتتسمي المشكلة بلا آبار . وقد قلت لمعالي
الرئيس كيف انتم اذا ربح القضية ؟ فانتم
مكلفون ان تدفعوا له بدل اتعاب محاماه وعطل
وضرر واغلاق عمل . الخ . وقد يكون محله
ربيع آفاه الدنانير ، فنحن حتى نتخلص من
هذه السلبات . نجعل الجهة القضائية فورا
هي صاحبة البت وشكرا معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الدكتور
احمد كفاوين .
السيد احمد الكفاوين : بسم الله
الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس ، لا
أعلم الا الله والمطلعون في الامانة والبلديات
يشكل عام ما تعانيه من صعوبة في تحصيل
اموالها اولا وتنظيم الامور ثانيا . وخاصة بعد

تحديد التنظيم سكن او تجاري سواء في مناطق
عمان او غيرها ونظرا لما قد يسببه ترك الامور
على عواهنها من اخطار لكثرة التجاوزات
وطول الفترة عند البت في القضايا هذا ان تم
التحويل الى المحاكم فالكمل يعلم ان كثيرا من
الاحياء السكنية .

ما عاد السكن فيها يطابق لعدم قدرة الامانة او
البلديات على السيطرة على التنظيم فيها ،
وقد نجد عمل «بناشر» بجانب «نوفوتيه» بجانب
عمل خضرة بجانب عمل للحدادة ، والسكن
كما يعلم الجميع معناه الهدوء والراحة
والاطمئنان ، ثم زيادة على الامر المالي ووضع
الامانة والبلديات فهناك ثلاثة اشهر شهران
لتجديد الرخص وشهر لصلاحية الامانة
للالدار . لذلك فضرورة المصلحة العامة
تقتضي التعديل واعطاء الامانة والبلديات
الصلاحيات كل هذا ولا بد ان يعرف الجميع
بان المواطن في بلدنا من الوعي والادب الى
درجة لا يتعمد المخالفة ولا يفتش عليها وان
كان هناك بعض المخالفات فالتعميم لا يجوز
واضيف بان الامر قد يكون ايضا متعلق
بالحلات الجديدة التي تبدأ عملها لأول مرة
دون الحصول على ترخيص وليس لتجديد
للرخص القديمة كما ذكر بعض الاخوان
وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا يا
سيدي ، الدكتور احمد عويدي العبادي وهذا آخر
المتكلمين .

السيد احمد عويدي العبادي : بسم الله
الرحمن الرحيم ، اطمننكم جميعا فاني لن
أحدث اكثر من دقيقة لاني لست من هواة
الحديث الكثير اصلا ، بعد ان استمعنا
لاخوة الزملاء نرى ان يتم تطوير هذا القانون
ليصبح اعم واشمل ويغطي المدن والقرى
الاخرى بالإضافة الى الامانة ، ويصبح الامر
للأمين او رئيس البلدية ، كما ارى ضرورة

هكذا من الاجل

استبدال كلمة نائبه لتصبح لمن ينييه لان كلمة لمن ينييه تعني النائب او اي شخص يقوم بالمهمة بدلا من الامين او رئيس البلدية ، من هنا اقترح رد القانون ثانية الى اللجنة القانونية لاعادة صياغته بما يغطي ملحوظات الزملاء الكرام ويجب ان يكون هناك حزم في هذا الامر لكي لا تتحول ممارسة المهن الى فوضى قد تخل بأخلاق وامن البلاد ، وحرية المواطنين ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء : اذا سمحوا لي معالي الوزراء التواب اخذ الدور عنهم ، لا بد الا ان ارد على بعض المواضيع التي اثارها مثلا الاستاذ سليم الزعبي الصحيح ما فيه مخالفة دستورية في القانون ، اكيد ما فيه . اذا كان المجلس يعتقد بان هنالك مخالفة دستورية فليحيل هذا القانون الى الديوان العالي لتفسير الدستور فالصلاحية له ، لانه اذا بنقل مخالفة دستورية نكون فعلا حثنا يمينتنا ، احنا اقمنا على المحافظة على الدستور وستحافظ على الدستور باذن الله كاملا . فلذلك اجتهادي انه لا يوجد اية مخالفة للدستور ولا تعدي على الحريات العامة ولا تعدي من السلطة التنفيذية على السلطة القضائية ، قرارات حتى هذه التي كانت موجودة عصنة مش موجود التحصين فيها ، اذن في اي خلاف يمسود المتضرر الى القضاء فلا يوجد تعدي احب ان اوضح هذه النقطة لاجواني التواب لانها نقطة تهمني جدا ان تكون واضحة . اصلا لو كانت مخالفة الدستور لرأيت قرار اللجنة القانونية تقول ارد هذا القانون لمخالفته الدستور ، اننا لو يكونون عضوية برده لورا يمكن ارده قبل مخالفة اللجنة القانونية وابحثت في اللجنة القانونية . النقطة الثانية انه القانون موافق ولكن كما ذكر بعض

الاخوان ان هذا القانون المؤقت صار فيه كلام ، عد معالي الرئيس (٣٠) انا عدت (٤٠) متحدث .

معالي رئيس المجلس : ثلاثين غير الحكومة يا سيدي .

دولة رئيس الوزراء : بحث بحثا مستفيضا في هذا الموضوع فلذلك بادى ذي بدء ان اخذ رخصة هذا هو المبدأ الذي يجب المحافظة عليه لئلا اعود اي مواطن على تجاوز اي شيء معين والاعتداء على حرية الآخرين ، يجب ان اذهب واخذ رخصة في اي موضوع من المواضيع ليس المحل التجاري فقط حتى عيادة الطبيب حتى الصيدلية حتى المحامي حتى كل المهن منظمة ، كله منظم ليس ينظم المهنيات كلها ما ينظم موضوع يمكن يهمني كمواطن أكثر بكثير من عدم دفع المحامي اشتراكه لنقابة المحامين او الطبيب ، ويصير انه ما يزاوول مهنته المحامي انتهى محله يفتح محله بصير مخفر ١١١ يعني المحامي شغله وطبيعة عمله ان يذهب للفصل والعمل والطبيب كذلك للعمل ، اما اذا ما عالج وفتح عيادة هذا هو الاخلاق الحقيقي ، هذا هو الاخلاق الحقيقي يصرف رواتب للموظفين عنده بدون ما يعطي اي انتاج . ممنوع من ممارسة العمل اذن اخلاقه واقعي اخلاقه كذلك الي بيع ويشترى كيف اخلاقه احط عليه شرطي واقول له ممنوع تبيع وتشترى ، لا باسكرا المحل ممنوع يبيع ويشترى اما ما آجي بجمه بقول له انت ممنوع تبيع وتشترى وفتح محلك كالتبيب ، الطبيب والمحامي مهنته ان يعمل هو بلداته ولكن المحل التجاري بيع وشرا لا يعمل هو ويعمل مستخدم عنده ، اي واحد يستطيع بيع ويشترى . ثالثا ايضا هنالك ممارسات خاطئة ، ياخذ شخص رخصة فرضا على سبيل المثال لتفصيل اجهزة تلفزيون ، قال يوم تشوفه تحول الى مظلم ويبيع الموت واللالل .

الخ اوبدل التلفزيون فتح وفليبرز وهذا حصل اننا اضرب امثلة عملية . بتشوف في المحل سبعين ولد يستطيعوا يستدينوا بعشرة قروش وكذا . . . الخ علشان يلعبوا العاب من هذا النوع . وهذه امثلة واقعية ولا اضربها من الخيال .

ماذا افعل انا كساكن ؟ ماذا افعل ؟ هل انتظر القرارات ؟ انت خالفت شروط الترخيص خالفت العقد الي بينك وبين امانة العاصمة ان تاخذ هذا المحل لتعمل فيه كيت وكيت . . . الخ ، ودلعت هذه الرخصة عليه ، بعد سنة زمان ما وقت معك ما شفته الا قلبه لا خبر ولا شيء ، ما يعطيك رخصة لهذا المحل هذه الغاية بجوز اعطيك رخصة لشغلة نظيفة جدا غير مؤذية اما شغلة عامة مثل السيارات تصف . . . الخ ، ما يعطيك في هذا الحي . ايضا كثير من الاخوان النواب يعلموا انه في البلاد المتقدمة ذات الحريات العميقة جدا لا يجوز فتح اي محل الا بترخيص ولا يجوز فتح محلين في منطقة معينة متشابحين حتى هذه يدخلوا فيها ، لو فتح مثل ما يقولوا مصلى «تلفزيونات» الثاني لازم يكون بعيد عنه ثلاثمائة متر ليستطيع ان يعتاش من هذا الموضوع ايضا . كذلك عندنا في الصيدليات موجود هذا لا يجوز فتح صيدلية بجانب صيدلية يقول لك بعد (١٥٠) متر او (٢٠٠) متر يبيعوا المختصين في هذا الموضوع ايضا لا يجوز ، حتى في هذه التنظيمات موجودة عندنا ايضا وموجودة لدى الدول الي مثل ما يقولوا ضليعة في الحريات الكاملة ، هذه مسألة تنظيمية وليست مسألة تعدي لا على حريات ولا على شيء ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا يا سيدي ، احنا نختم هذا الموضوع ، اخ حسين بك تكلم ؟ دقائق وتخرج ان شاء الله ، الاستاذ حسين رئيس اللجنة .

السيد رئيس المجلس

السيد حسين مجلي : شكرا سيدي الرئيس ، وشكرا لما اورده دولة رئيس الوزراء من تعليق على المادة (٩٤) ، لكن يسدوان هذه المادة وصلاحيه مجلس الوزراء باخذ حق التشريع سندنا لما براني من الحق ان تكون موضوع ايضاح كافي في هذا المجلس . اعتقد انه واضح لكل منا ان الاصل في السلطة التشريعية الحق لمجلس الامة واستثناء هناك تشريعات تسمى تشريعات حكومية تؤخذ على سبيل الاستثناء لتأخذها السلطة التنفيذية او الحكومة حق الرقابة على ان تمارس السلطة التنفيذية هذه الصلاحية اولا لهذا المجلس الكريم .

اما السلطة التنفيذية عندما تأخذ حق التشريع استثناء سندنا للمادة (٩٤) هي تحت رقابة هذا المجلس ليقول هذا المجلس انك مارست الصلاحية بحق او بغير حق انك سندنا للدستور مارست هذه الدستورية ام لا . هذه الصلاحية صلاحية المجلس الامة والمادة (٩٤) واضحة بذلك فلذلك هذه الصلاحية الاستثنائية خواف من ان تصبح هي الاصل تنتظر الحكومة غياب المجلس لتشريع ما تشاء . اعطي مجلس الامة حق رقابة الحكومة بصحة ممارستها للتشريع الوارد على سبيل الاستثناء في الدستور ، ولذلك ان لهذا المجلس ان يقول للحكومة ان هذا القانون المؤقت دستوري او غير دستوري ، له ان يرده او يعمل . ولذلك من الشرائط التي اوجدتها المادة (٩٤) ان ياتي القانون المؤقت ، احد الشرائط ان تكون اسبابه ضرورية ولا تحتمل التأخير ومن هنا مرة اخرى ارجو ان الفت نظر المجلس الكريم الى انه يجب ان يكون فيه الاسباب الموجبة ، تقول الحكومة فيها هناك اسباب ضرورية لا تحتمل التأخير ، وارجو مرة اخرى ان اكرر ان هذه الصلاحية معطاه للبلديات

هذا من الاصل

منذ عشرات السنين ولا توجد فوضى داخل البلديات ولا في امانة عمان الكبرى منذ عشرات السنين نرى فقط الحكومة جاءت لتصحيح هذه الاوضاع في شهر ١٩٨٩/٩ ، قبل مجيء المجلس بأقل من شهرين . هذا ما يملكه المجلس رقابته ان كانت السلطة التنفيذية استعملت هذا الحق في عمله او لا . ومن هنا كان السبب الاول لرفض هذا القانون هو هذه المخالفة الدستورية مضافا اليها وقد يحسن ان نقول وبالتاب لكن الواقع كان سببا لرفض هذا القانون مضافا الى هذا السبب سببين آخرين وردا في قرار اللجنة القانونية . وفيما يتعلق بالقول الذي ورد انه وكأنه يصور المجلس ان هناك في اللجنة القانونية من يقول افتح محل بدون ترخيص ، ولم يرد في ذهن اي من اعضاء اللجنة القانونية واعتقد انه لا يرد في ذهن اي من اعضاء مجلس النواب القول بفتح محل بدون ترخيص ، لكن مرة اخرى اقول من صاحب الحق في تقرير ان هذا المحل مرخص ام لا ؟ ان تعطينه تقريرا ان هذا المحل مرخص او لا ، لمن الامانة ام لجهة قضائية ؟ وخاصة انما الاخوة ان هذا العمل مارس منذ عشرات السنين . كما قلنا ان المحكمة هي التي تقرر المحكمة تغلق المحل لاسباب كثيرة منها عدم الترخيص او عدم تجديد الترخيص وفي الواقع هاتين المخالفتين من بين مخالفات كثيرة القضاء هو الذي يقرر بها ان هذا المحل مرخص ام لا وكان يمارس هذا الحق ، واعتقد انه في هذا الإطار الحالات فعلا عديدة وفعلا القطنية قضية إحصائية يمكن ان تراجع بها الى احصاء . اما ان يصور ايضا ان البلديات انما لا اعرف حقيقة ويصدق ان في البلد علامات للبلدية قد يكون فيه فتادق والقضاة طبعهم مرخصة وتعمل عمل . اما ان كان هناك في البلدية عملاء للبلدية وانما لا يعرف على سبيل الاستنتاج حقيقة هذه البلديات شيئا لأن

نصدر قانونا لحالة او حالتين او لمشر حالات تطبق على كافة المحلات التجارية في امانة عمان الكبرى التي تساوي نصف الاردن . على كل مرة اخرى اقول ان كل ما ورد من ايضاح ارى ان اللجنة القانونية باكثريتها كل ما ورد من ايضاحات تدعم ما ورد في قرار اللجنة القانونية وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا سيدي والان نأتي الى التصويت ، مطروح على المجلس الكريم قرار اللجنة القانونية بالاكثرية وهو رفض هذا القانون . هذا ابعاد الاشياء رفض هذا القانون ، من يوافق على رفض هذا القانون ؟ يرفع يده .

رفض هذا القانون ، المطروح مع من رفض هذا القانون ؟ من مع قرار اللجنة بالاغلبية ؟ انا بتكلم على قرارهم ، عندي الان قرارهم رد اللجنة القانونية ، من مع هذا الرد ؟ عد الاصوات ، من مع رد هذا القانون ؟ (٢٠) من (٦٦) . الان هنالك اقتراح قدمه الاستاذ احمد قطيش وثني عليه بان يفرق بين المحل الذي فيه رخصة فهذا لا يصح اغلاقه والمحل الذي يبدأ ابتداء . من مع هذا الاقتراح ؟ عد الاصوات من يوافق عليه ؟ رجاء رفع الايدي من الموافقين على اقتراح الاستاذ احمد . هو اقتراح اقتراح بعينه كلنا اسمعناه . بنحبوا يقرأه ؟ فليقرأه يا سيدي

اقتراحه يا أخ عبدالله . السيد عبدالله النسور : لم جاء النص بتأنيدا لما نوبنا اننا صوتنا عليه . يا معالي الرئيس اذا واحد مرخص وما دفع وراح في (الارتيل) التي فاجهه جانيه (الرتيستات) ، يقول له انت مرخص ولانك مرخص بديش استكر محلك ويندي اروح للمحل البتخصيص وخلي (الارتيستات) . انا جدي اقره النص .

معالي رئيس المجلس : هذا اقتراح من على كفي ، فيه اقتراح وثني عليه .

السيد عبدالله النسور . يا سيدي اعطينا النص .

معالي رئيس المجلس : هذا نص الاقتراح ، اقراء يا أخ احمد ، اقراء نص الاقتراح .

السيد احمد قطيش : عفوا اقرا النص مضافا انا اضفت كلمتين فقط ، النص يصح بعد الاضافة الي هي المادة (أ) للامتن في اي وقت اجراء التفتيش على المحلات للتحقق من مراعاة اصحابها لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليقات الصادرة بموجبه وله اولنايه اصدار القرار باغلاق اي محل تمارس فيه المهنة لأول مرة دون ترخيص اغلاقا مؤقتا الى حين قيام المخالف بالحصول على الرخصة او تجديدها او الى ان تصدر المحكمة قرارا بترتته من المخالفة بشرط ان يكون قد اندلر بالحصول على الرخصة قبل صدور قرار الاغلاق بمدة شهر ، انا اقترحت هذا الاقتراح الي هو اغلاق المحلات لأول مرة قلت ان يكون الاغلاق فوريا وان كان ما ادرجت النص . بمعنى اذا قصر الاغلاق على المخالفات التي تفتح لأول مرة فليس هناك ضرورة لان يعطي اذارا لان الاصيل ان يرخّص قبل ان يبدأ . هذا كان اقتراحي وشكرا .

معالي رئيس المجلس : عندك اقتراح تعدد بالكلمة ؟

السيد احمد قطيش : ان تشطب كلمة شريطة من عند شريطة الى آخر الفقرة ان تشطب ، نعم شريطة ان يكون قد اندلر بالحصول على الرخصة قبل صدور قرار الاغلاق بمدة شهر . هذه لا ضرورة لها ما دام الامر بمعالج الحالات التي لا رخصة فيها ولا داعي لاتسدادها من الاصل ان يحصل على الرخصة قبل ان يفتح عمله فما في داعي لاتساده

يعطى فوزا . هذا اقتراحي .

معالي رئيس المجلس : هذا اقتراح

الاستاذ احمد ، تفضل الدكتور فوزي .

السيد فوزي الطعيمة : معالي الرئيس شكرا ، اقتراح الاستاذ احمد يختلف في الحالة الثانية ، حقيقة كان اقتراحه التمييز بين من يتقدم لطلب الرخصة مرة ومن رخص ولم يجدد هذه الرخصة لسبب من الاسباب ، التمييز هنا هو الذي ايدناه وثبتنا عليه .

معالي رئيس المجلس : ابش النص الي انت ثبتت عليه ؟

السيد فوزي الطعيمة : التمييز بين من يتقدم لطلب الرخصة لأول مرة هذا هذا يستطيع الامتن ان يعلق محله فوراً دون اسدار ، اما التجديد فيعود الى القضاء

معالي رئيس المجلس : تفضل اخ احمد

السيد احمد قطيش : الذي قرأته اخيرا هو الذي يحقق هذا ، يمنع غير الحاصل على الرخصة من ان يفتح محلا ويعطي الامتن صلاحية اغلاق هذا المحل ويترك ما سوى ذلك للقضاء .

هذا هو النص لانه قال اي محل تمارس فيه المهنة لأول مرة وشطب شريطة ان يكون قد اندلر ، اذ انه اذا كان يمارس لأول مرة فلا داعي لاتذار اصلا .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الشؤون البرلمانية .

سباحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : الذي كنت اريد ان اقله ان التصويت على ما سوى القرارين الاكثرية والاقالية غالبا للنظام ، الا ان تكون المناقشة على مواد القانون مادة

مادة . معالي رئيس المجلس : هي مادة واحدة الي عندنا . كان في اقتراح من اللجنة فرد هذا الاقتراح ولم يأخذ به المجلس .

سباحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية :

واقترح النائب المحترم مرشد من النص الوارد في القانون لانه يعطي الصلاحية للامانة ان

هكذا من الاجل

ترفع الامر الى المحكمة دون انذار لمن كان مرخصا وتأخر في الترخيص.
معالي رئيس المجلس : لا مش هيك ، على كل حال اعتقد ان المجلس الكريم مستوعب الان شو وجهة النظر ، ايش صيغة الاقتراح اللي تقدم فيه الدكتور احمد قطيش ، ولهذا نطرح على المجلس الكريم هل يوافق المجلس على رده للجنة لصياغته ؟ الاستاذ ذوقان الهنداوي عنده نقطة نظام.

السيد ذوقان الهنداوي : معالي الرئيس ، الواقع انا لا اريد ان اتكلم في القانون من حيث الموضوع او الشكل لان ذلك قد قتل بحثا وتعمق الاخوان وبحوثه كثيرا . ولكنني في الواقع كنت اريد ان اتكلم في الاقتراحات الاخيرة من ناحية شكلية او ان شئت ان تسميها ناحية نظامية . انا مع الايج معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية وكنت اريد ان اتكلم في الموضوع قبل ان يتكلم به ، معاليك قلت الموضوع مطروح على المجلس اقتراحين ، اقتراح اكثرية اعضاء اللجنة القانونية ثم اقتراح اقلية اللجنة القانونية بقبول القانون ، انت طرحت علينا الموضوع الاول وهو رد القانون فصوتنا عليه ، الان تريد ان تطرح علينا مادة بتعديل جزئي للمادة ، الواقع اني اري كما تفضل به معالي الوزير بان هذا الاقتراح كان يجب ان يطرح قبل اقتراح رد القانون ، تعديل المادة لاننا نقرأ القانون مادة مادة والمادة (٤٤) تنص على اذا كان هنالك تعديل للمادة يبحث هذا التعديل قبولا او رفضا وبعد ذلك يشرع الى بقية القرار . انا اتكلم بهذا لاني اقول مقتنع بوجهة نظر الاقتراح الجديد اقتراح الاخ احمد فلو طرح علينا لما صوت مع رد القانون لصوتك مع تعديل هذه المادة مثلا . لذلك بالفعل كما تعرض بعض الزملاء منذ بداية الحديث ارجو معالي الرئيس ان يقر على شكلها ، طرح اي موضوع .

معالي رئيس المجلس : الحقيقة هذه مبنوت فيها يا ابو محمد . هذه مبنوت فيها يطرح الابد . ابعديشني عن الموضوع هو رده اللي هو قرار اللجنة بالأغلبية . السيد ذوقان الهنداوي : المادة (٤٤) معالي الرئيس ماذا تقول ، معالي رئيس المجلس : في النظام ؟ السيد ذوقان الهنداوي : نعم . المادة (٤٤) اذا سمحت لي اقرأها . المادة (٤٤) وبعد ان يوزع تقرير اللجنة على الاعضاء على الوجه المئين في المادة (٣٥) يعين المجلس يوما للذاكرة مواده ، وفي اليوم العين المذكور تجري للمذاكرة في مواد مشروع القانون كل مادة بمفردها مع اي تعديل مقترح ادخله عليها سواء قبل او اثناء المناقشة ، ويجب ان يرجع الى رأي الاكثرية في الاقتراح على قبول او رفض كل مادة من المواد المذكورة والتعديل المقترح هذا يعني ان التعديل المقترح يبحث فوراً ثم بعد ذلك يبحث امر عرض القانون كله .

معالي رئيس المجلس : احنا الحقيقة اللي طرحناه في الاصل قرار اللجنة ، اول شيء في القرارات يطرح قرار اللجنة . بعد قرار اللجنة نيجي لصلب القانون . فكان طرح الاخ احمد ، هي مادة واحدة اللي عندنا ، طرح هذا التعديل وشفت انه في تنبيه عليه . هذا الاقتراح اللي جاعنا الان مكتوبا منه وللامين في اي وقت اجراء تفتيش على المحلات للتحقق من مراعاة اصحابها لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وله او لنائبه اصدار القرار باغلاق اي محل تمارس فيه المهنة لأول مرة دون ترخيص اغلاقا مؤقتا الى حين قيام المخالف بالحصول على الرخصة او تجديدها او الى ان تعتبر المحكمة قرارا بذلك ، الان احنا بين ايدينا المادة رقم (٢) من هذا القانون هي اللي مطروحة على المجلس ، عليها

اقتراح من الاستاذ احمد قطيش . بعض الاخوان عدلوه باعادته الى اللجنة القانونية لتعديله بحسب موافقتها ثم العودة الى المجلس ايضا . من يوافق على اعادته للجنة القانونية ؟

السيد عبدالله النور : معالي الرئيس ، اذا بدنا نعيده للجنة القانونية نفتح النقاش لن نتجز شيئا ، من المؤلف في العرف البرلماني التعديل يطرح في القاعة وبأخذ في القاعة هذا هو الاصل .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي ما عندي تعديل الذي قرأته عليكم .

السيد عبدالله النور : بس اطرحه للتصويت فقط .

معالي رئيس المجلس : هذا التعديل الاخوان شافين انه مش كافي .

السيد عبدالله النور : اللي قرأه الاستاذ احمد قطيش اذا مش كامل يرفض . معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليم الزعبي .

السيد سليم الزعبي : شكرا معالي الرئيس ، يعني انا اوافق الاستاذ احمد على عبارة اول مرة ، ثم نقرأ النص «دون ترخيص اغلاقا مؤقتا الى حين قيام المخالف بالحصول على الرخصة» ونحذف عبارة «او تجديدها» التجديد يفترض قيام رخصة سابقة .

معالي رئيس المجلس : أقرأ النص مرة ثانية بالله .

السيد سليم الزعبي : وللامين في اي وقت اجراء التفتيش على المحلات للتحقق من مراعاة اصحابها لاحكام القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وله او لنائبه اصدار القرار باغلاق اي محل تمارس فيه المهنة لأول مرة دون ترخيص اغلاقا مؤقتا الى حين قيام المخالف بالحصول على الرخصة» تنتقل الى عبارة «شرطية ان يكون قد انذر بالحصول على الرخصة» تحذف ايضا .

معالي رئيس المجلس : اصبح النص اين ؟

السيد سليم الزعبي : لعند عبارة على الرخصة .

معالي رئيس المجلس : اين يوقف .

السيد سليم الزعبي : الى ان تصدر المحكمة قرارا بتمريره من المخالفة ، شكرا سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة السيد حسين مجلي : شكرا معالي الرئيس ، من توجه المجلس الكريم في كل المناقشة انتهت الى التفرقة بين حالتين ، حالة الترخيص لأول مرة وهذه حقيقة لتوجه المجلس ان الامين او نائبه يمارس حق الاغلاق ابتداء قبل المحكمة وما عدا ذلك يبقى كما كان . هذا هو التعديل . حتى لو كان الترخيص لأول مرة ، حق الانذار حتى في مشروع القانون المؤقت حق الانذار قائم ، يبقى حق الانذار قائم لكن احنا حذفنا منه في حالة التجديد باعتباره كان مرخصا ، لذلك انا اري ان تضاف فقط كلمة لأول مرة وحذف او تجديد لها لتقرأ كالتالي : «وللامين في اي وقت اجراء التفتيش على المحلات للتحقق من مراعاة اصحابها لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وله او لنائبه اصدار القرار باغلاق اي محل تمارس فيه المهنة لأول مرة دون ترخيص اغلاقا مؤقتا الى حين قيام المخالف بالحصول على الرخصة» . اني ان تصدر المحكمة قرارا بتمريره بتعريضه ، ولي ان تصدر المحكمة قرارا بتمريره من المخالفة شرطية ان يكون قد انذر بالحصول على الرخصة قبل اصدار قرار الاغلاق بمدة شهره فهذا هو مشروع القانون كما كان ، عمدا القانون المؤقت كما كان ، اللي حذف منه فقط حالة التجديد . معالي رئيس المجلس : معالي وزير

هكذا من المرحل

الاشغال .
معالي وزير الاشغال العامة والاسكان :
الحقيقة كتب الاخ عبدالله النصور بعدم
الحديث بس الحقيقة مارسوا علينا كتبنا آخر ،
الموضوع في التصويت وهناك اقتراحان يطرح
الاقتراح كما قدمه صاحبه ليس من حق رئيس
اللجنة ان يحول اقتراح العضو الى اقتراح له ،
زميلنا اقترح تعديلا كتب نصه هذا حقه ، من
يريد ان يعدل على ذلك التعديل هو اقتراح آخر .
معالي رئيس المجلس : عدل الاستاذ
سليم على التعديل نفسه .
معالي وزير الاشغال العامة والاسكان :
هذه اقتراحات جديدة هذا ليس اقتراح الاخ
احمد .
معالي رئيس المجلس : الاستاذ ليث .
السيد ليث شيبلا : نحن في منتصف
النص ، صوتنا برفض الامر ومازلنا نصوت
فيما بالننا فتحنا النقاش .
معالي رئيس المجلس : على التعديل
على المادة ،
السيد ليث شيبلا : صوتنا على
الرفض الان نصوت على التعديل ثم بالقبول .
معالي رئيس المجلس : التعديل على
المادة كما ذكرها الاخ احمد مع اخذ بعين
الاعتبار الصياغة التي صاغها الاخ سليم وهي
موافقة الا في جزء بسيط منها . اقراها لكم ؟
اصوات : نعم .
معالي رئيس المجلس : والامين في اي
وقت اجراء التفتيش على المحلات للتحقق من
مراعاة اصحابها لاحكام هذا القانون والانظمة
والتعليمات الصادرة بموجبه وله اولنايه اصدار
القرار باغلاق اي محل تمارس فيه المهنة لاول
مرة بدون ترخيص اغلاقا مؤقتا الى حين قيام
المخالف بالحصول على الرخصة من يوافق
على هذا الاقتراح؟ كما ذكره . عد الاصوات .
ابقاء المادة كما هي فقط عند النص هذا ، من

يوافق على التعديل؟ (٢٠) من (٦٦) ويبقى
النص كما ورد من الحكومة . من يوافق على
النص كما ورد من الحكومة ، المادة (٢) كما
وردت من الحكومة وحسب رأي الاقلية في
اللجنة؟ عد الاصوات .
اخذت (٢٧) صوتا ، هذه الاكثريه . الان
القانون اصبح مقرا .
وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس وكما
ورد من الحكومة
قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان
المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل
لقانون رخص المهن لمدينة عمان لسنة
١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠)
لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون
الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون
واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية .
المادة ٢- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١٣)
من القانون الاصلي ويستعاض عنه
بالنص التالي :-
أ - للامين في اي وقت اجراء التفتيش
على المحلات للتحقق من مراعاة
اصحابها لاحكام هذا القانون
والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه
وله اولنايه اصدار القرار باغلاق اي
محل تمارس فيه المهنة دون ترخيص
اغلاقا مؤقتا الى حين قيام المخالف
بالحصول على الرخصة او تجديد
او الى ان تصدر المحكمة قرارا
بتبرئته من المخالفة شريطة ان يكون
قد انذر بالحصول على الرخصة قبل
صدور قرار الاغلاق بمدة شهر .
معالي رئيس المجلس : وترفع الجلسة
لمدة نصف ساعة .

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس : نستأنف الجلسة
على بركة الله . المادة (ب) من قرارات
اللجان .
السيد الامين العام بالوكالة :
ب . قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٢)
تاريخ ١٩٩٠/١/١٤ والمتضمن الموافقة
على القانون المؤقت رقم (٨) لسنة
١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية تأسيس
مجلس التعاون العربي كما ورد من
الحكومة .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .
السيد مقرر اللجنة
السيد حسني الشيباب :
قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس
النواب بنصابها القانوني بتاريخ
١٩٩٠/١/١٤ برئاسة معالي السيد طاهر
المصري ، وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور
حسني الشيباب ، واصحاب السعادة
الاعضاء : الدكتور سعد حدادين ، عيسى
مدائنات ، الدكتور احمد عناب ، الدكتور فوزي
الطعيمة ، جمال الصرايرة ، الدكتور محمد ابو
عليم ، عبد الحفيظ علاوي ، سعد هائل
السرور ، سلامة الغويري ، والدكتور محمد
الحاج .

ونظرت اللجنة في القانون المؤقت رقم (٨)
لسنة ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية تأسيس
مجلس التعاون العربي ، وبعد دراسته قررت
اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة
على قرارها .

امين عام مجلس الامة

لجنة الشؤون الخارجية

هاني خير

قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٨٩
قانون تصديق اتفاقية تأسيس مجلس التعاون
العربي

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تصديق
اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي
لسنة ١٩٨٩) ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون
المعقودة في بغداد بتاريخ ١٠ رجب لسنة
١٤٠٩ هجرية الموافق ١٦ شباط لسنة
١٩٨٩ ميلادية من كل من المملكة
الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية
وجمهورية مصر العربية والجمهورية
العربية اليمنية صحيحة نافذة بالنسبة
لجميع الغايات المتوخاة منها والمنصوص
عليها فيها .

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ
احكام هذا القانون .

هنا من الأهل

اتفاقية

تأسيس مجلس التعاون العربي

بغداد في ١٠ رجب لسنة ١٤٠٩ هجرية
الموافق ١٦ شباط / فبراير ١٩٨٩ ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كانت الامة العربية ذات تراث حضاري غني وعريق وذات دور كبير في بناء صرح الحضارة الانسانية، تتطلع بهدى تطلعا مشروعا وقويا الى التعاون والتضامن والعمل المشترك في الميادين كافة، يحفزها الى ذلك شعورها العميق بالوحدة والرغبة في تأكيد مقوماتها القومية الراسخة عبر العصور وهويتها الحضارية المتميزة وحماية امنها وخدمة مصالحها المشروعة وسعيها الحثيث نحو التقدم والرفق وتعزيز دورها الايجابي البناء في العالم في خدمة قضايا السلم والامن والتقدم والتعاون المتكافئ، المرمين شعوب العالم .

ولان الامة العربية قد خاضت في العصر الحديث تحارب عدة في العمل المشترك والتعاون والتضامن وحقت بعض اشكال الوحدة واكتسبت في ذلك الدروس الغنية من الجوانب الايجابية والسلبية لتلك التجارب .

ولما كان في مقدمة هذه الدروس التعاون في ميادين انشاء البنى الارتكازية التي تعزز الصلات الروحية والثقافية والعملية باشكلها كافة بين مواطني الدول العربية ، ذلك التعاون الذي يحتل المكانة الاولى في أي مسعى جاد ومستمر ومتواصل للعمل العربي المشترك ويخلق الاسس المتينة والعملية للرفق به الى الدرجات العليا والافاق الرحبة باتجاه الهدف الاسمي للامة العربية في الوحدة وفق ما تتيحه الظروف والامكانات العملية .

ولان هذا الاتجاه الواقعي البناء ينسجم مع الاتجاهات العالمية المعاصرة الرامية الى خلق تجمعات اقتصادية توفر للدول المتنامية فيها ظروفا افضل لحماية مصالحها وتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي فيها .

ولسنا بان التعاون بين الدول العربية في هذه الميادين يكتسب أهمية خاصة بسبب التهديدات التي تعرض لها الامن القومي العربي وما يزال، وهي تهديدات ذات طبيعة امنية وسياسية واقتصادية وحضارية .

وانطلاقا من حقيقة ان سيادة الامن والسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها تتطلب تعزيز الوعي العربي بوحدة الامن القومي ووحدة متطلباته وشروطه وترسيخه بالتعاون العملي والتنسيق والتضامن .

ونظرا لما يجمع المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية والجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية من ظروف متماثلة في مجالات عدة وايضا من هذه الدول بالمبادئ والقيم المشار اليها ، وتعبيرا عن رغبة العميقة في إيجاد السبل العملية والواقعية لتعزيز صيغ التعاون وتطويره والارتقاء به بعدما استمر بيننا سنوات عدة فأعطى ثمارا مهمة في إطار الظروف والامكانات المتوافرة في كل مرحلة وصولا به الى أعلى مستويات التضامن والعمل المشترك .

وامتدأ بها ورد في ميثاق جامعة الدول العربية الذي اجاز للدول الراغبة في تحقيق تعاون

أوثق وروابط اقوى ان تعقد من الاتفاقات ما يحقق هذه الاغراض .

وبناء على ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع التاريخي الذي عقد في بغداد بين صاحب الجلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الاردنية الهاشمية وصاحب السيادة صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية وصاحب السيادة محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وصاحب السيادة العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية للفترة من ٩ الى ١٠ رجب لسنة ١٤٠٩ هجرية ، الموافق ١٥ الى ١٦ شباط / فبراير ١٩٨٩ ميلادية فقد تقرر على بركة الله تأسيس مجلس التعاون العربي وذلك وفقا لما يلي :

المادة الاولى

يؤسس مجلس التعاون العربي من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية وفق الاحكام الواردة في هذه الاتفاقية . ويعد المجلس احد تنظيمات الامة العربية يتمسك بميثاق جامعة الدول العربية وبمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية ويقيم علاقات تعاون مع التجمعات الاقليمية العربية والدولية .

المادة الثانية

يهدف مجلس التعاون العربي الى :

١ . تحقيق اعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الاعضاء والارتقاء بها تدريجيا وفق الظروف والامكانات والحجرات .

٢ . تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الاعضاء ، مع الأخذ في الاعتبار درجات النمو والاضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول الاعضاء في الانتقال بين المراحل المختلفة ، وتحقيق ذلك التكامل والتنسيق بالمجالات التالية بخاصة :

- أ . الاقتصادية والمالية .
- ب . الصناعة والزراعة .
- ج . النقل والمواصلات والاتصالات .
- د . التعليم والثقافة والاعلام والبحث العلمي والتكنولوجيا .
- هـ . الشؤون الاجتماعية والصحة والسياحة .
- و . تنظيم العمل والتنقل والاقامة .

٣ . تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة .

٤ . السعي الى قيام سوق مشتركة بين الدول الاعضاء وصولا الى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية .

٥ . توثيق الروابط والاواصر بين مواطني الدول الاعضاء في جميع المجالات .

٦ . تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية .

هكذا من المراحل

المادة الثالثة

يعمل المجلس على تحقيق اهدافه عن طريق الخطط والاجراءات العملية بما في ذلك النظر في ما يمكن اصداره او تكييفه او توحيد من التشريعات في مختلف المجالات .

المادة الرابعة

- ١ . تكون العضوية في المجلس مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه .
- ٢ . تتم الموافقة على الانضمام الى المجلس باجماع الدول الاعضاء .

المادة الخامسة

يتكون المجلس من التشكيلات التالية :

- ١ . الهيئة العليا .
- ٢ . الهيئة الوزارية .
- ٣ . الامانة العامة .

المادة السادسة

تتألف الهيئة العليا من رؤساء الدول الاعضاء وهي اعلى سلطة في المجلس .

المادة السابعة

تختص الهيئة العليا بما يأتي :-

- ١ . رسم السياسات العليا للمجلس .
- ٢ . اتخاذ القرارات اللازمة بشأن التوصيات التي ترفعها الهيئة الوزارية .
- ٣ . تكليف الهيئة الوزارية بأي مسألة تدخل في اختصاص المجلس واعماله .
- ٤ . اقرار قواعد اجراءات عمل المجلس وتعديلها .
- ٥ . تعيين الامين العام للمجلس .
- ٦ . قبول انضمام الاعضاء الجدد .
- ٧ . تعديل اتفاقية تأسيس المجلس .
- ٨ . متابعة التقدم في تنفيذ اجراءات التنسيق والتعاون والتكامل التي تم الاتفاق عليها .
- ٩ . احداث تشكيلات اخرى ولجان دائمة عند الاقتضاء .

المادة الثامنة

- ١ . تعقد الهيئة العليا اجتماعا اعتياديا مرة كل عام في احدى الدول الاعضاء بصورة دورية ويرأس الهيئة العليا رئيس الدولة المضيقة لدورة سنوية كاملة .
- ٢ . يجوز عقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيس الهيئة العليا او باقتراح من احدى الدول الاعضاء مؤيد من دولة اخرى على الاقل . وتعقد الاجتماعات الاستثنائية في الدولة التي يتولى رئيسها رئاسة الهيئة العليا .
- ٣ . يجوز عقد اجتماعات خاصة باتفاق رؤساء الدول الاعضاء في أي عاصمة او مدينة من عواصم او مدن الدول الاعضاء ولا يغير عقد اجتماع هذه الاجتماعات القواعد المتعلقة برئاسة الهيئة العليا .
- ٤ . يعد انعقاد اجتماعات الهيئة العليا صحيحا بحضور اغلبية الدول الاعضاء .

المادة التاسعة

تتألف الهيئة الوزارية من رؤساء الحكومات في الدول الاعضاء او من يقوم مقامهم .

المادة العاشرة

تختص الهيئة الوزارية بما يلي :-

- ١ . دراسة الشؤون والقضايا المتعلقة بالمسائل التي يختص بها المجلس .
- ٢ . رفع الخطط والمقترحات والتوصيات التي تتعلق بتحقيق اهداف المجلس الى الهيئة العليا .
- ٣ . اتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العليا .
- ٤ . دراسة اي قضية تتعلق بشؤون التعاون بما في ذلك احوالها الى لجان مختصة مؤقتة عند الاقتضاء لدراستها وتقديم المقترحات المناسبة بشأنها .
- ٥ . اعداد قواعد اجراءات عمل المجلس ورفعها الى الهيئة العليا لاقرارها ، واقتراح تعديلها عند الاقتضاء .
- ٦ . اقرار وتعديل الانظمة الادارية والمالية للامانة العامة .
- ٧ . النظر بتقرير في تقارير الامين العام المتعلقة بعمل المجلس .
- ٨ . مناقشة واقرار موازنة الامانة العامة والموافقة على حساباتها الختامية والوضع الاداري والمالي للامانة العامة .
- ٩ . تشكيل لجان مؤقتة يقتضيها عمل المجلس .
- ١٠ . اعداد مشروع جدول اعمال الهيئة العليا .

المادة الحادية عشرة

- ١ . تعقد الهيئة الوزارية اجتماعا اعتياديا كل ستة اشهر في الدولة التي تتولى رئاسة الهيئة العليا ، ويرأس الهيئة الوزارية رئيس الحكومة او من يقوم مقامه في تلك الدولة .
- ٢ . يجوز عقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيس الهيئة الوزارية او باقتراح من احدى الدول الاعضاء مؤيد من دولة اخرى على الاقل ، وتعقد الاجتماعات الاستثنائية في الدولة التي تتولى الرئاسة .
- ٣ . يعد انعقاد اجتماعات الهيئة الوزارية صحيحا بحضور اغلبية الدول الاعضاء .

المادة الثانية عشرة

تسعى الدول الاعضاء في جميع تشكيلات المجلس عند اتخاذ القرارات الى تحقيق الاجماع والتوافق بينها . وعند تعذر ذلك تتخذ القرارات باغلبية الدول الاعضاء وتكون القرارات ملزمة للجميع . اما القرارات المتعلقة بالعضوية وتعديل اتفاقية تأسيس المجلس فتكون بالاجماع .

المادة الثالثة عشرة

- ١ . يكون للمجلس امانة عامة مقرها (عمان) يرأسها امين عام وتضم عددا من الموظفين حسب الحاجة .
- ٢ . تعين الهيئة العليا الامين العام من بين مواطني دول المجلس على اساس الكفاءة الشخصية والايان باهداف المجلس ، ويكون التعيين لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين على الاكثر .
- ٣ . يعين موظفو الامانة العامة من مواطني الدول الاعضاء على اساس الكفاءة الشخصية والايان باهداف المجلس .
- ٤ . يستمتع الامين العام والموظفون الرئيسيون للامانة بالحصانات والامتيازات والنسب الممنوحة

هكذا من المأهول

اللازمة لتمكينهم من اداء واجباتهم في دولة المقر والدول الاعضاء.

المادة الرابعة عشرة

١. الامين العام هو الرئيس التنفيذي للامانة العامة للمجلس ويكون مسؤولا مباشرة امام الهيئة الوزارية عن جميع اعمال الامانة العامة وحسن سيرها.

٢. يتولى الامين العام المهام التالية :-

- أ. متابعة تنفيذ قرارات الهيئة العليا وقرارات الهيئة الوزارية .
- ب. اعداد التقارير اللازمة عن عمل المجلس لعرضها على الهيئة العليا.
- ج. اعداد مشروع جدول اعمال الهيئة الوزارية .
- د. اعداد مشروع الموازنة والحسابات الختامية للمجلس .
- هـ. اقتراح الانظمة الادارية والمالية للامانة العامة وتقديمها الى الهيئة الوزارية .
- و. تعيين موظفي الامانة العامة ، واعفاء خدماتهم .
- ز. اي مهام اخرى توكل اليه من الهيئة العليا او الهيئة الوزارية .

المادة الخامسة عشرة

تعقد اتفاقية مقر للامانة العامة بين دولة المقر والامين العام نيابة عن المجلس وذلك بعد اقرار الاتفاقية عن الهيئة الوزارية .

المادة السادسة عشرة

للامانة العامة موازنة سنوية تساهم فيها الدول الاعضاء بالتساوي .

المادة السابعة عشرة

١. تسري هذه الاتفاقية وتصبح نافذة المفعول من تاريخ التصديق عليها من الدول الموقعة وفق الاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى وزارة خارجية المملكة الاردنية الهاشمية باعتبارها دولة مقر الامانة العامة .

٢. تسري هذه الاتفاقية على الدول التي تنضم الى عضوية المجلس وفق احكام المادة الرابعة من تاريخ ايداع وثيقة انضمامها لدى الامانة العامة للمجلس .

٣. يتم تعديل هذه الاتفاقية بقرار تتخذه الهيئة العليا بالاجماع ويصبح التعديل نافذ المفعول من تاريخ التصديق عليه من الدول الاعضاء وفق الاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى الامانة العامة للمجلس .

٤. تقوم دولة مقر الامانة العامة بايداع نسخة من الاتفاقية لدى جامعة الدول العربية وتسجيلها لدى الامانة العامة للأمم المتحدة .

وقعت في بغداد بتاريخ العاشر من شهر رجب سنة ١٤٠٩ هجرية الموافق ليوم ١٦ شباط/ فبراير لسنة ١٩٨٩ ميلادية

المفيد علي عبدالله صالح محمد حسني مبارك صدام حسين الحسين بن طلال
رئيس الجمهورية العربية رئيس جمهورية مصر رئيس الجمهورية ملك المملكة الاردنية
البحرينية الكويتية العراقية الهاشمية

معالي رئيس المجلس : موافق المجلس

الكريم على المادة ١٥ ٩ السيد حسين مجلي .

معالي رئيس المجلس : السيد حسين مجلي .

السيد حسين مجلي : شكرا سيدي

الرئيس . لا يخفى على اي منا انه منذ مدة

أخطر شعبنا بتأسيس ما يسمى مجلس التعاون

العربي دون ان يخطر شعبنا وان يخطر الحكومة

الشعب بالاسباب التي دعت لانشائه ومع هذه

الدول بالذات دون غيرها . ولا بالاغراض

التي يستهدفها هذا التعاون اللهم الا تلك

المبارزات الانشائية المعروفة عن التضامن

والتعاون العربي كل منا طبيعي انه مع

التضامن والتعاون العربي بالعكس كل منا

يشكو من نقص التضامن اوالتعاون العربي

لكن التعاون العربي والتضامن العربي برايم

يقيم على ضوء امرين ، على ضوء تحقيقه

للامن القومي العربي والامن الاقتصادي

العربي . في هذين الامرين لحد الان لم نرى

في مجال تحقيق الامن العربي مضمون

لاجراءات معينة من مجلس التعاون العربي

، ومرة اخرى اقول ان مشكلتنا في وطننا اثنا

نضع عناوين مستحبة لدى المواطن العربي

ولدى الشعب العربي ، لكن حقيقة مضمون

هذه العناوين يبقى دون تحليل ، انا اقول

وبكل وضوح انني مع التعاون العربي ومع

التضامن العربي لكن شرط ان لا يكون هذا

التضامن العربي والتعاون العربي بقيادة

الامريكان ولصدقة اسرائيل ولنعمل من اجل

لقضاء اسرائيل ، اذا كان التضامن العربي

والتعاون العربي لهذه الغاية فانا بكل وضوح

لست مع هذا التضامن العربي ، انما مع

التضامن العربي والتعاون العربي الذي يحقق

الامن العربي في صراع الامة العربية مع

اسرائيل لكن اذا كان التعاون العربي

التضامن العربي لتسويق التوجهات نحو

المفاوضة مع اسرائيل فان هذا يخرق التضامن

العربي وضد التعاون العربي . لذلك فاني

اسأل ما الذي تحققه اتفاقية التعاون العربي ؟

ولا تحققه اتفاقية الجامعة العربية لم تقل لنا

الحكومة ما الذي اتى به هذا التعاون العربي

ولا تحققه اتفاقية الجامعة العربية التي تشمل

كل العرب ما الجديد الذي اتى به اتفاق

التضامن العربي .

لماذا حدث هذا هجاء دون سابق

تمهيد او مناقشات ؟ حول افضل صور التعاون

، لتحقيق امن قومي وامن اقتصادي أمل ان

نرى كاجراءات ايضا وحدة جواز سفر عربي ،

حق التنقل العربي ، حق العمل العربي . اقل

من هيك أمل ان نرى فريق كرة عربي ، شركة

طيران عربية واحدة كثمرة من ثمار التضامن

العربي لذلك أمل ان توضح الحكومة وانا مع

التضامن العربي بالشكل الذي اوضحته ومع

كل عمل يصبغ الالتحام العربي واللقاء

العربي لكن بشرط ان نعرف ما الذي ياتي به

هذا التضامن بجديد ولا تحققه اعمال التضامن

العربي السابقة والتي لم تحقق التضامن العربي

بل كانت تأمرنا على العمل العربي بحيث انه

لم يرق لحد الان في الوطن العربي التضامن

العربي الذي يحقق امن الامة العربية في

مواجهة عدوها اسرائيل ولي مواجهة اعداءها

الامريكان ، وانما نرى تضامنا يسير على طريق

التحالف او مزيد من التحالف مع الامريكان

ومزيدا من اللقاء مع اسرائيل وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الدكتور احمد

عقاب والاستاذ محمد فارس الطراونة .

السيد احمد عقاب : ان التعاون العربي

هدف كل عربي طبعاً في العالم العربي ونحن

سعيدين بهذا التعاون ما دام انشئ عن برلمان

اردني عربي خرج من استفتاء شعبي ، ولكن

نريد ايضا ان يكون رأي الدول الاخرى

الثلاث شعبيا ومنشقا من مجال يواب شعبية

عربية لاجل انجاح التجربة والتعاون والتضامن

هكذا من الأصيل

أركز على هذه النقطة ان يكون هناك برلمانات حرة اصلا في هذه الدول الثلاث لاجل التعاون العربي كما ارجو ان ابين ان هناك مشروع اتحاد بين اليمنين ، اليمن الشمالي واليمن الجنوبي كيف نرى ان دولة تعمل للتعاون وفي نفس الوقت تعمل للاتحاد مع دولة اخرى . اذن لابد من رأي شعبي من هذه الدول الثلاث وكذلك لابد من استفتاء شعبي من الدول الثلاث لاجل ان نعمل وحدة عربية في النهاية دون ان تقع في التجارب المرة التي وقع فيها العالم العربي في الوحدات المتعددة التي عشناها وشكرنا .

معالي رئيس المجلس : شكرا الاستاذ محمد فارس .

السيد محمد فارس الطراونة :
شكرا معالي الرئيس الحقيقه الزميل الفاضل الاستاذ حسين اشار الى ضرورة الامن القومي والامن الاقتصادي انا اقول ان الامن القومي لا يتاثر من التجزئة والامن الاقتصادي لا يأتي ايضا من خلال ٢٢ دولة . لكل دولة استقلاليتها وظروفها التي تبناها عن بقية الاقطار العربية . الامن القومي والامن الاقتصادي يأتي من خلال الوحدة ، الوحدة العربية الشاملة واذا لم يكن بالمقدور تحقيق هذه الوحدة فعلى الاقل ليكن توجهنا مع الحد الأدنى لوحدة قطر او قطرین او ثلاثة او اربعة وما يتعلق في موقف الجامعة العربية وعدم استمراريتها ، اقول ان الواقع قد فرض على دول مجلس التعاون العربي وحدة المغرب العربي ووحدة الخليج العربي وبالتالي لم يكن هناك مفر من ان تلحق اربعة دول لتحقيق مجلس التعاون العربي واذا كنا جادين في تحقيق الامن القومي والامن الاقتصادي فعليا تطوير اتفاقية مجلس التعاون ، وقد ورد في بنود هذه الاتفاقية وتحديد في المادة الثانية ان المجلس يهدف الى تحقيق قضايا كثيرة كلها

متعلقة بالامن الاقتصادي والصناعة والزراعة والمواصلات ، وبقدري ان الحد الأدنى الذي نطالب به هو ان تأخذ هذه الاتفاقية ، اتفاقية مجلس التعاون بعدا ومضمونا يحقق للامة العربية قاعدة اساسية تلحق حولها معظم الاقطار العربية . والاتفاقية نصت ايضا على انها مفتوحة وبما كان اي قطر عربي لم ينضم بعد لهذه الاتفاقية من ان يعلن انضمامه في المستقبل . ولهذه الاتفاقية حدث ايجابي جديد يستحق الاحترام ويستحق الدعم وبالنتيجة فنحن لا نسلك خيارا الا تأييد مجلس التعاون وشكرنا .

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد ابو عليم .

السيد محمد ابو عليم : الدافع القانوني المطروح هو قانون بت فيه ولا يمكن اعادة النظر فيه فهو قانون بين اربعة دول . فنرجو ان يوافق المجلس الكريم ونختصر النقاش .

اصوات : نشتي عليه .

معالي رئيس المجلس : شكرا ياسيدي الدكتور احمد عويدي العبادي .

السيد احمد عويدي العبادي : بسم الله الرحمن الرحيم ، حقيقة حيث يتعدى اقامة الوحدة العربية السياسية الكبرى وامام الاخطار الخارجية ومراكز القوى العالمية ، فان التكتلات الاقليمية تبدو مهمة كخطوة اولى نحو ما يمكن ان يسمى بالوحدة الشاملة التي قد لا تتحقق زمن هذه الاجيال التي نعيشها . ولاشك ان التشرد الذي نعيشه في العالم العربي يجعل اسرائيل تستغل لمزيد من المجرات اليهودية التي فلسطين والعمل جاد بان يكون الاردن هو المحل ، كما ان من نتائج ضعف الامة العربية تحويل مياه سد الفرات الذي سيؤدي الى تعطيش سوريا والعراق وهناك محاولات اسرائيلية لتبوية لاقامة سد في اثيوبيا على النيلين الازرق والابيض الامر

الذي يساهم بتعطيش السودان ومصر ، تأتي هذه التكتلات الاقليمية تحركا ايجابيا لمعالجة هذه التحديات الخارجية لانها اولى الخطوات نحو ما يمكن ان تكون وحدة عربية شاملة ، من هنا فاني ارى ان هذا القانون وهذه الاتفاقية ضرورية للغاية ووافق عليها جميعا بمرتها وشكرنا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الاستاذ ماجد خليفة .

السيد ماجد خليفة : شكرا معالي الرئيس ، مطامنا وامالنا كلها تنبج نحو تحقيق الوحدة الشاملة للامة العربية ، واني اعتقد بان هذه الخطوة لمجلس التعاون العربي ، هي خطوة بالاتجاه الصحيح ونجسد آمالنا حقيقة في هذه الوحدة ولذلك نعتبرها انها خطوة جيدة وجديرة بالتأييد الكامل والدعم وهي فيها الايجابيات الكثيرة ولكن مطامنا وآمالنا اكثر ايضا . من هذا المنطلق اؤيد ما جاء بالنسبة لهذا القانون .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ احمد قطيش .

السيد احمد قطيش : بسم الله الرحمن الرحيم ، اعتقد ان هذا الموضوع المطروح من ادق المواضيع وان انتقاء الكلمات فيه ضروري واستحضر حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يصف مجالس المؤمنين بانهم ويتقنون اطيب الكلام كما يتقى آكل التمر اطيبه لا اظن واحدا من الناس الا وتعيش احلام الوحدة في اعمائه ولكن تحقيق هذا الحلم لن يكون بقرعة ولا بين عشية وضحاها ، ثم واقعنا الذي نعيشه يعاني من كثير من الآلام والمخاطر التي تجعل الانسان احيانا قد يقبل ان يكون مع اخيه وحتى وهو مخالف لرأيه في الاساسيات امام ما يهدده هو واخوه من اخطار . انا اعتقد ان نظرتنا يجب ان تنبج الى تعزيز الايجابيات في واقعنا سواء في واقعنا المحلي او

واقعا العربي ، وان لا تلهينا احلامنا عن ضرورة العمل على تحقيق الممكن ، كما ذكر بعض الاخوة الوضع القائم هو ان هناك تجمعات اقليمية قد لا يكون هذا هو الوضع الصواب والاصل ان تكون هذه الامة امة واحدة ولا حدود ولا جوازات سفر وانما امة واحدة ، لكن نحن نعيش واقع التجزئة الذي فرضته مجموعة من العوامل منذ بداية هذا القرن . تعاملنا مع هذا الواقع والسير به نحو الافضل اعتقد انه يقتضي ان نفتش عن صور من العمل المشترك على كل الاعددة . ثم نقطة اخرى انا اعتقد ان وجود مجالس نيابية منتخبة اساس قوي وحقيقي لان تكون هذه المسيرة متجهة نحو اهدافها ومستمرة ، ومن هنا نحن نتمنى ان تنتشر هذه التجربة التي بدأناها في الاردن وان يتاح للشعوب العربية . سواء في الدول الثلاث المشتركة معنا بهذا المجلس وهناك مجالس منتخبة ولكن نأمل ان تصبح هذه الانتخابات صورة مثلى للديمقراطية ، اقول وجود مجالس منتخبة يضمن ان تكون هذه المسيرة متجهة نحو الصواب تنقى من اي سلبات قد تعترض طريقها لا تكون عرضة بان تلغى بقرار في يوم من الايام . نحن مع توجه الوحدة حتى لو كان هناك بعض الاخطاء في الممارسات او حتى لو دفع بعض الاشخاص او بعض المجموعات ثمننا لهذا الانجاز . وكما قلت اذا كنا غير قادرين على تحقيق الوحدة الكاملة فلا اقل من ان نسمى الى توثيق العلاقات الاقتصادية والثقافية ويجاد صيغ للعمل المشترك ، ويجب ان ينصب حديثنا بعد الآن على التفصيل . انا اعتقد انه بالامكان ان نقف عند الاهداف المتوخاه والمبادئ المطروحة في هذه الاتفاقية هل هي مبادئ فعلا يمكن تحقيق صيغ عملية نافعة للامة ؟ انا اعتقد ان الاقتصادية والمالية والصناعية نيا وردت والنقل والمواصلات وكل ما ورد بالامكان تحقيق

هكذا من المراحل

اهداف حقيقة من خلال الاتفاقية ولذلك ارى ان تم ولا بأس من ان يكون هناك اقتراحات فيما بعد لتفعيل صيغ العمل العربي المشترك الذي نرجو ان يكون ان شاء الله خطوة على طريق وحدة الامة العربية التي لن يكون للامة الاسلامية عز بغير عزها وشكرا.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبدالله زويقات .

السيد عبدالله زويقات : شكرا معالي الرئيس ، اننا مع اي توجه يخدم المصلحة القومية العليا خاصة وان الامة العربية احوج ما تكون لحشد الطاقات والوقوف في وجه الطامعين بخيراتها . ان اعداء امتنا على اختلاف اشكالهم واقتنعهم يتحينون الفرص للانقضاض على اقطارنا العربية واحدا بعد الآخر وليست الهجمة الفارسية الحاقدة على العراق الشقيق ببعيدة عنا ، كما اننا ما زلنا نسمع صباح مساء تصريحات زعماء الكيان الصهيوني المعادية للاردن ، فبدون توحيد الطاقات العربية ولان الوحدة المنشودة التي مازلنا نحلم بقدموها ليست قريبة المثال نتيجة لظروف لا ارد ان اتطرق اليها ، فان اتفاقية مجلس التعاون العربي او اية اتفاقات عربية مشابهة في مثل هذه الظروف لبارقة اصل واشعاع نور تضيء لشعوب امتنا العربية الطريق لبناء ارضية صلبة للوقوف في وجه امتنا . مباركا تاسيس مجلس التعاون العربي ليكون انطلاقة لبلوغ امان شعوب الدول المشاركة في وحدة اعم واشمل وشكرا.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليم الرعبي .

السيد سليم الرعبي : شكرا معالي الرئيس ، انني اؤمن بالوحدة ايماناً لا يتزعزع ، الوحدة العربية هي الطريق للتوحيد والنصر والتقدم . وهي الياسم الشافي لما تعاني منه الامة العربية من تجزئة وتخلّف وتفرق . لكنني اود ان

اوضح بعض النقاط بعضها ذو جانب سياسي والبعض الآخر ذو جانب فني . فيما يتعلق بالجانب الفني ، المادة (٤) من الاتفاقية وبعد ان استعرضت هذه الاتفاقية في ديباجة المضامين القومية والوحدوية ، الا اننا عندما تحدثت عن الانضمام من قبل اي دولة من الدول العربية لهذه الاتفاقية اشترطت اجماع الدول الاعضاء . وحقيقة الامر الاجماع يعني اية دولة من الدول الاربعة غير راغبة لانضمام الستة عشر دولة الاخرى او الثمانية عشر دولة الاخرى قادرة على ان تمنع انضمامها الى هذه الاتفاقية ، لذلك مبدأ الاجماع ومنطق الاجماع اعتقد انه فيه تراجع عن فكرة الوحدة وأمل الوحدة . هذا من جانب ، من جانب آخر ومع انني مع الاتفاقية وسأصوت بالموافقة عليها الا انني اود ان اوضح ان هنالك ضرورة لقيام الجبهة الشرقية ، والامر يجتم ان يجري شيء من التنسيق بالحد الأدنى بين العراق والاردن وسوريا في مواجهة العدو الصهيوني ولتحقيق شروط افضل للتحرير ولتوحيد الخلافات بين بعض هذه الاقطار والبعض الآخر ، النقطة الثانية ان الجميع يقول ان مصر عادة لامتيا العربية ، لاشك ان لمصر دور طليعي وقيادي لقيادة الامة العربية بحيث ما تكون قوية ومتنصرة تكون امتنا العربية قوية ومتنصرة وحيث ما تكون مستسلمة فانها تخر الاستسلام لجميع الدول . حقيقة الامر انني ارى ان النظام في مصر يحاول ان يسوق كامب ديفيد لمنطقتنا العربية ، وهذه نقطة جدية بان نثيرها في هذا الموقع مع التأكيد على اننا نؤيد اي توجه وخذوي وان كان لا يرضي طموحنا ، شكرا معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، دكتور محمد ابو عليم انت تكلمت ، نقطة نظام؟ ما هي .

السيد محمد ابو عليم : احنا بنخرج عن

الموضوع الاساسي الي هو انه فيه عندنا اتفاقية وهذا خروج كامب ديفيد والجبهة الشرقية هو موضوع خارج عن موضوعنا . فيجب الالتزام بالموضوع الاساسي الي احنا بنبيحه .

معالي رئيس المجلس : شكرا الاستاذ فؤاد الخلفات .

السيد فؤاد الخلفات : شكرا معالي الرئيس أننا مع هذه الاتفاقية ومع مجلس التعاون العربي بل مع كل مجلس التعاون العربي وأمل ان نرى ثمار هذه الوحدة قوة وأمانا داخل وعاء من القيم والاخلاق والمكارم ، كما ارجو ان يبرز وهذه امنية بين كل هذه المجالس قاسم مشترك ، يستطيع ان يجمعها وجميع الدول الاسلامية نحو وحدة كبيرة عريضة وليس ذاك الا وحدة في العقيدة ووحدة في الشريعة ووحدة في الشرائع . وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا يا سيدي ، الدكتور محمد احمد الحاج .

السيد محمد احمد الحاج : شكرا معالي الرئيس . نحن مع اي شكل من اشكال التعاون العربي والمطلع على اهداف مجلس التعاون العربي الموجودة بين ايدينا الاهداف الستة يجدها اهدافا سامية يتمنى كل عربي ان تتحقق هذه الاهداف ، لكننا نتساءل وقد مضت فترة على ولادة هذا المجلس ، ما هي الاهداف التي تحققت حتى الان ؟ وهل يمكن لنا ان نقول ان هدفا واحدا منها قد تحقق تماما فعلا ؟ لا بد من اعادة تقييم هذه التجربة ، تجربة التعاون العربي تجربة رائدة وجيدة وممتازة . لكن لا بد من اعادة تقييمها بين الفينة والاخرى ، فاذا تحققت الاهداف او جزء منها على الاقل ، او كان التحقق لاهداف مرحليا فهي تجربة جيدة نمضي بها . واذا كانت عبارة عن حبر على ورق لا وجودها في عالم الواقع حتى في المجالات الاقتصادية والمواصلات

والتعليم وغير ذلك فما الفائدة من مثل هذه الاتفاقيات ؟ وكنا نتمنى ان يكون من ضمن هذه الاهداف الحديث عن قاسم مشترك بين هذه الدول وهو العقيدة الاسلامية والقوانين الاسلامية فيشار الى اصدار قانون مدني لهذه الدول مشترك واحد يكون مأخوذا من الشريعة الاسلامية وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكرا سيدي الرئيس ، لا احد منا ضد الوحدة او اي خطوة باتجاه الوحدة العربية الشاملة لكن علينا ان نميز بين الخطوات الوحدوية . . والخطوات المحورية اننا بالقطع ضد المحاور التي تعودنا عليها كثيرا . وللاسف كانت السياسة الخارجية للدولة طويلة تقوم على قاعدة التمحور . امنا ان يوجه مجلس التعاون العربي باتجاه خدمة الاهداف التي اعلنها وان يتعد عن سياسة المحاور واعتقد انه ما لم يرافق العمل الشرقي للمجلس عمل قاعدي شعبي وسالم يوجه المجلس باتجاه احترام الديمقراطية في الدول الاعضاء في المجلس . سيبنى مجلس التعاون العربي قاصرا واقفا بكثير من طموحاتنا .

معالي رئيس المجلس : السيد نواف الخوالدة .

السيد نواف الخوالدة : شكرا معالي الرئيس ، معالي الرئيس ان تاسيس مجلس التعاون العربي خطوة رائدة بين اقطار الدول الاربعة المتفقة ، وتتمنى ان كل الدول العربية ان تلتم مع هذه الدول ، وانها رغبة كل عربي اصيل وانني ابارك لهذه الخطوة ومن هذا المنطلق اؤيد هذا القانون .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الدكتور احمد الكوفحي .

السيد احمد الكوفحي : بسم الله

هذا من الفصل

الرحمن الرحيم ، نحن نؤمن ان الوحدة اخ
الايمان وان الفرقه اخ الكفر ، ولذلك فكل
خطوة تحقق الايمان نحن نقبلها ، وهذه في
تصوري هي خطوة ان شاء الله على طريق
الايمان . ومن خلال استقراء شواهد التاريخ
المعاصر والخبر على حد سواء ، تتضح لنا
الحقيقة التالية ان كل وحدة او اتحاد او لقاء لم
يقم على اساس فكر فمصره ان يتزعزع وان
يتراجع وان يتقهقر وكل وحدة او اتحاد او لقاء
على اساس فكر كائن ما كان هذا الفكر
اسلاميا او غير اسلامي فمصره الى الدوام
والثبات والاستقرار ، ونحن معشر العرب بل
نحن معشر المسلمين باسم الفكر الاسلامي
اصبحنا امة واحدة ونعزز بالاسلام مسلمين
ومسيحين على حد سواء لان الاسلام هولنا
عقيدة وشريعة ونظام حياة ولهم حضارة وتراث
وتاريخ يعتزون به كما نعتز به سواء بسواء ومقولة
الفاروق امير المؤمنين تجسد هذا المعنى ونحن
معشر العرب كنا اذل قوم في الجاهلية فاعزنا
الله بالاسلام ومهيا ابتغينا العزة بغيره اذلنا
الله ومقولة فيلسوف التاريخ ابن خلدون تحدد
هذا المعنى فيقول وان العرب لا ينهض لهم
كيان الا على اساس الاسلام تاريخنا وواقعنا
وربنا قبل ذلك يقول ولو اتفقت ما في الارض
جميعا ما آلفت بين قلوبهم ولكن الله آلف
بينهم من هنا نحن ندعو القادة ان يجدوا هذا
المفهوم ، مفهوم الايمان في كل جوانب الحياة
حتى يستمر التعاون ويتحول الى وحدة تجسد
قوله عليه السلام والمؤمنين في توادهم وتراحمهم
وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه
عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى
وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ محمد
المعمر .
السيد محمد المعمر : شكرا سيدي
الرئيس ، ان الجامعة العربية قد مضى على

تأسيسها مدة طويلة ولم تحقق الوحدة العربية
الحقيقية ولم تقم باي اجراء فعال للاقتراب من
الوحدة العربية وحدة المصير والسياسة
والتشريع والاقتصاد . وما تقوم بتحريك رأس
المال العربي للتنمية ومنفعة شعوب الامة
العربية . ان التكتلات الاقليمية نخشى ان
تسوق الى الابتعاد عن الوحدة المنشودة او على
الاقبل تنمي اتجاهات مختلفة وقد تكون
متضاربة تبعدنا عن المسيرة الى الوحدة
الحقيقية .

لقد حصلت عدة محاولات للوحدة العربية
وكانت شكلية وينصرفت فردية وكان مصيرها
عدم البقاء بل تركت بين الدول التي شكلت
الاتحاد بعض النفور وعدم الاتفاق . نرى ان
يكون هناك اتجاه موضوعي لاي وحدة او اتحاد
. وان تكون مبنية على اساس متينة وتسير بنا
الى طريق الوحدة في صيانة الامن القومي
والاقتصادي والاجتماعي . وذلك لاستقرار
وتقدم وتقوية الامة في حفاظها على امنها
وجودها وحضارتها . وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، ساحة
وزير الاوقاف .
ساحة وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية : شكرا معالي الرئيس
، الحقيقة ما زلنا نتحدث في قضية بموضوع
انشائي ونصب الكلام في هذا الموضوع حول
نقطة واحدة ، وهو قضية ما ينبغي ان يكون
عليه . وباعتقادي ان الاردن دولة لا تستطيع
ان تملي ارادتها على بقية الدول خاصة وانها
تحتسي من وراء استقلاليتها وشخصيتها
المستقلة ، لذلك اي تعاون عربي ولو كان في
حد اضعف الايمان فهو مطلب اساسي يشكل
خطوة على الطريق التي ما هو اكمل واحسن
وافضل وسيبقى جدبنا في مثل هذا الاطار
، لذلك اري حتى لا يكون كلامنا في قضية من
باب الانشاء فاني اقترح ان نصوت على

الاتفاقية جملة وتفصيلا وشكرا .

اصوات : ننسي .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر السيد حسني الشياح :

كنت اود ان اقول في الحقيقة ان اللجنة عندما
اقرت هذه الاتفاقية او القانون قانون التصديق
على هذه الاتفاقية ، في الحقيقة انطلقت من
استفهامها لكل ما دار في احاديث الزملاء
النواب ، اي تعلقنا جميعا بهدف حلم هو
الوحدة العربية وكل عقائدنا تحضنا على هذه
الوحدة ، اسلما يحضنا . اللجنة استلهمت
وجدان شعبنا ووجدان ما يدور في وجداننا
جميعا هنا ، لكن الموضوع لا يتعلق كما اشار
الزميل علي الفقيه لا يتعلق بالحديث عن
الاهداف القصوى ، يتعلق بخطوات عملية
تؤدي الى الاقتراب او الى تحقيق الهدف
الاشمل وهو الوحدة العربية . فالسؤال الذي
انطلقت منه اللجنة ان هذه خطوة على طريق
الوحدة شاملة وربما بحاجة الى خطوات ، بل
من المؤكد بحاجة الى خطوات كي نصل
للوحدة الشاملة . فهي ليست عائقا امام
الوحدة الشاملة كهدف امثل اشار اليه الزميل
حسين مجلي . ومن ثم السؤال اذا ليس
بالامكان تحقيق الوحدة الشاملة الان هل
نرفض مثل هذه الخطوات التي تتم عن تعاون
في اي مجال كان ؟

النقطة الثانية ان هذه الاتفاقية لا تمنع
اطلاقا ظهور اي شكل من اشكال التعاون
العربي بما في ذلك اقامة جبهة عسكرية شرقية
كما اشار الزميل سليم الزعبي ، ومن ثم انا
اعتقد ان الاتفاقية اخذت حذرنا واحتاطت
لفكرة لضرورة الانتماء عن المحورية بان ورد
نص صريح بانها مفتوحة لكل دولة عربية
ترغب بالانضمام اليها وشرط الاجماع لا يمنع
اطلاقا انضمام دول عربية اخرى وهناك
منظمات دولية كثيرة شرط الاجماع قائم فيها

لكن ابتدأت ستة اعضاء وانتهت الان باثنا
عشر ، اما مسألة اعادة التقييم فانا باعتمد ان
التقييم ضروري وضروري جدا اننا لا اعتقد
انه ، يعني اشارك زميلي الفاضل بضرورة اعادة
التقييم لكن ما زال مبكرا جدا ان نطلب تقييم
شيء نحن بصدد البدء به ، نحن بصدد اقرار
الاتفاقية او القانون الذي يصادق على هذه
الاتفاقية . التقييم بعد حين ضروري ولكن
من المبكر اثارته . فلذلك فعلا اقترح او انني
على اقتراح الزميل الفقير بان يصوت على
القانون .

معالي رئيس المجلس : من يرغب
بالكلام ، بفتح باب المناقشة . ؟ لبقاء باب
المناقشة حتى نطرحه . ؟ الاستاذ عيسى
الريموني . نبي عليه ، فيه وجهة نظر اخرى
يسمعهما المجلس حسب النظام .

السيد عيسى الريموني : معالي الرئيس
، نحن عندما نتحدث عن الوحدة العربية
والايمان المسترخ في نفس كل عربي . على
ضرورة قيامها . والسعي بكل اشكال النضال
من اجل تحقيقها . اعطيني حق الكلام !!
معالي رئيس المجلس : اعطيتك حق
الكلام ضد الاقتراح .

السيد عيسى الريموني : طيب انا بدي
احكي عليه .

معالي رئيس المجلس : لا ضد الاقتراح
، انت فتح باب المناقشة حتى نطرحه على
المجلس الكريم ، اذن ما عندك وجهة نظر في
هذا الموضوع .

السيد عيسى الريموني : لا عندي وجهة
نظر بس بدي احكيها آخر كلامي .

معالي رئيس المجلس : فيه اقتراح الان
بالقول باب النقاش ، هل لك وجهة نظر
اخرى ؟

السيد عيسى الريموني : وجهة نظري
ان يبقى الحديث ، لانه ما يصير تسجل ناس

هكذا من الأهل

قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٨٩
قانون تصديق اتفاقية تأسيس مجلس التعاون
العربي

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تصديق
اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي
لسنة ١٩٨٩) ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون
المعقودة في بغداد بتاريخ ١٠ رجب لسنة
١٤٠٩ هجرية الموافق ١٦ شباط لسنة
١٩٨٩ ميلادية بين كل من المملكة
الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية
وجمهورية مصر العربية والجمهورية
العربية اليمنية صحيحة وناظرة بالنسبة
لجميع الغايات المتوخاة منها والمنصوص
عليها فيها.

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ
احكام هذا القانون.

يتحدث وناس ما يتحدث.

معالي رئيس المجلس : من يوافق على
اقفال باب النقاش ؟ عد الاصوات .
السيد الامين العام بالوكالة : ٤٠ من

٦٦ .
معالي رئيس المجلس : ٤٠ من ٦٦
، مطروح الان على المجلس الكريم المادة (١)
من القانون موافق المجلس الكريم عليها ؟ .
السيد الامين العام بالوكالة :

بالاكثرية .
معالي رئيس المجلس : المادة رقم (٢)
مطروحة على المجلس الكريم . من يوافق
على المادة رقم (٢) ؟ .

السيد الامين العام بالوكالة : الاكثرية .
معالي رئيس المجلس : القانون برمته .
السيد الامين العام بالوكالة : الاكثرية .
معالي رئيس المجلس : وهذا هو نص
القانون والاتفاقية كما اقترعها المجلس وكما وردا
من الحكومة :

اتفاقية
تأسيس مجلس التعاون العربي
بغداد في ١٠ رجب لسنة ١٤٠٩ هجرية
الموافق ١٦ شباط / فبراير ١٩٨٩ ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم
لما كانت الامة العربية ذات تراث حضاري غني وعريق وذات دور كبير في بناء صرح
الحضارة الانسانية ، تتطلع بهدى تطلعا مشروعا وقويا الى التعاون والتضامن والعمل المشترك
في الميادين كافة ، يحفزها الى ذلك شعورها العميق بالوحدة والرغبة في تأكيد مقوماتها القومية
الراسخة عبر العصور وهويتها الحضارية المتميزة وحماية امنها وخدمة مصالحها المشروعة وسعيها
الحثيث نحو التقدم والرفق وتعزيز دورها الايجابي البناء في العالم في خدمة قضايا السلم والامن
والتقدم والتعاون المتكافئ المشر بين شعوب العالم .
ولأن الامة العربية قد خاضت في العصر الحديث تجارب عدة في العمل المشترك والتعاون
والتضامن وحقت بعض اشكال الوحدة واكتسبت في ذلك الدروس الغنية من الجوانب
الايجابية والسلبية لتلك التجارب .

ولما كان في مقدمة هذه الدروس التعاون في ميادين انشاء البنى الانكازية التي تعزز
الصلات الروحية والثقافية والعملية بأشكالها كافة بين مواطني الدول العربية ، ذلك التعاون
الذي يحتل المكانة الاولى في أي مسعى جاد ومستمر ومتواصل للعمل العربي المشترك ويغذي
الاسس المتينة والعملية للرفق به الى الدرجات العليا والاتفاق الرعية بأغلبها الهدف الاسمي
للامة العربية في الوحدة وفق ما تتيحه الظروف والامكانات العملية .

ولأن هذا الاتجاه الواقعي البناء ينسجم مع الاتجاهات العالمية المعاصرة الرامية الى خلق
مجموعات اقتصادية توفر للدول المتنامية اليها ظروف افضل لحماية مصالحها وتحقيق التنمية والتقدم
الاقتصادي فيها .

ولإيماننا بان التعاون بين الدول العربية في هذه الميادين يكتسب أهمية خاصة بسبب
التحديات التي تعرض لها الامن القومي العربي وما يزال ، وهي تهديدات ذات طبيعة امنية
وسياسية واقتصادية وحضارية .

وانطلاقا من حقيقة ان سيادة الامن والسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها تتطلب تعزيز
الوعي العربي بوحدة الامن القومي ووحدة متطلباته وشروطه وتوسيعه بالتعاون العملي
 والتنسيق والتضامن .

ونظرا لما يجمع المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية
والجمهورية العربية العربية من ظروف متشابهة في مجالات عدة وإيماننا من هذه الدول بالمبادئ
والقيم المشار اليها ، وتعبيرا عن رغبة العميقة في إيجاد السبل العملية والواقعية لتعزيز صيغ
التعاون وتطويره والارتقاء به بعدما استمر بيننا سنوات عدة فأعطى ثمارا مهمة في اطار الظروف
والامكانات المتوافرة في كل مرحلة وصولا به الى اعلى مستويات التضامن والعمل المشترك .
واعتداء بها ورد في ميثاق جامعة الدول العربية الذي اجاز للدول الراغبة في تحقيق تعاون

هذا من الاجل

عصر الجلسة الحادية عشر من الدورة العادية الاولى للمعقدة يوم السبت ١٩٩٠/١/٢٠ ميلادية

أوثق وروابط اقوى ان تعقد من الاتفاقات ما يحقق هذه الاغراض.
ونشاء على ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع التاريخي الذي عقد في بغداد بين صاحب
الجلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الاردنية الهاشمية وصاحب السيادة صدام حسين
رئيس الجمهورية العراقية وصاحب السيادة محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية
وصاحب السيادة العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية للفترة من ٩ الى
١٠ رجب لسنة ١٤٠٩ هجرية، الموافق ١٥ الى ١٦ شباط / فبراير ١٩٨٩ ميلادية فقد تقرر
على بركة الله تأسيس مجلس التعاون العربي وذلك وفقا لما يلي :

المادة الاولى

يؤسس مجلس التعاون العربي من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية
وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية وفق الاحكام الواردة في هذه الاتفاقية . ويعد
المجلس احد تنظيمات الامة العربية يتمسك بميثاق جامعة الدول العربية وبمعاهدة الدفاع
المشترك والتعاون الاقتصادي والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية ويقوم
علاقات تعاون مع التجمعات الاقليمية العربية والدولية.

المادة الثانية

- يهدف مجلس التعاون العربي الى :
١. تحقيق اعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الاعضاء والارتقاء
بها تدريجيا وفق الظروف والامكانات والخبرات .
 ٢. تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج
المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الاعضاء ، مع الأخذ
في الاعتبار درجات النمو والازدحام والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول الاعضاء في
الانتقال بين المراحل المختلفة ، وتحقيق ذلك التكامل والتنسيق بالمجالات التالية بخاصة :
- ا . الاقتصادية والمالية .
 - ب . الصناعة والزراعة .
 - ج . النقل والمواصلات والاتصالات .
 - د . التعليم والثقافة والاعلام والبحث العلمي والتكنولوجيا .
 - هـ . الشؤون الاجتماعية والصحية والسياحية .
 - و . تنظيم العمل والنقل والاقامة .

٣. تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة
والتعاونية والمختلطة .
٤. السعي الى قيام سوق مشتركة بين الدول الاعضاء وصولا الى السوق العربية المشتركة
والوحدة الاقتصادية العربية .
٥. توثيق الروابط والاواصر بين مواطني الدول الاعضاء في جميع المجالات .
٦. تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية .

عصر الجلسة الحادية عشر من الدورة العادية الاولى للمعقدة يوم السبت ١٩٩٠/١/٢٠ ميلادية

المادة الثالثة

يعمل المجلس على تحقيق اهدافه عن طريق الخطط والاجراءات العملية بما في ذلك
النظر في ما يمكن اصداره او تكييفه او توحيد من التشريعات في مختلف المجالات .

المادة الرابعة

١. تكون العضوية في المجلس مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه .
٢. تتم الموافقة على الانضمام الى المجلس باجماع الدول الاعضاء .

المادة الخامسة

يتكون المجلس من التشكيلات التالية :

١. الهيئة العليا .
٢. الهيئة الوزارية .
٣. الامانة العامة .

المادة السادسة

تتألف الهيئة العليا من رؤساء الدول الاعضاء وهي اعلى سلطة في المجلس .

المادة السابعة

تختص الهيئة العليا بما يأتي :-

١. رسم السياسات العليا للمجلس .
٢. اتخاذ القرارات اللازمة بشأن التوصيات التي ترفعها الهيئة الوزارية .
٣. تكليف الهيئة الوزارية بأي مسألة تدخل في اختصاص المجلس واعماله .
٤. اقرار قواعد اجراءات عمل المجلس وتعديلها .
٥. تعيين الامين العام للمجلس .
٦. قبول انضمام الاعضاء الجدد .
٧. تعديل اتفاقية تأسيس المجلس .
٨. متابعة التقدم في تنفيذ اجراءات التنسيق والتعاون والتكامل التي تم الاتفاق عليها .
٩. احداث تشكيلات اخرى وبلجان دائمة عند الاقتضاء .

المادة الثامنة

١. تعقد الهيئة العليا اجتماعا اعتياديا مرة كل عام في احدى الدول الاعضاء بصورة دورية
ويرأس الهيئة العليا رئيس الدولة المضيفة للدورة سنوية كاملة .
٢. يجوز عقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيس الهيئة العليا او باقتراح من احدى الدول
الاعضاء مؤيد من دولة اخرى على الاقل . وتعقد الاجتماعات الاستثنائية في الدولة التي
يتولى رئاستها رئاسة الهيئة العليا .
٣. يجوز عقد اجتماعات خاصة باتفاق رؤساء الدول الاعضاء في اي عاصمة او مدينة من
عواصم او مدن الدول الاعضاء ولا يغير عقد اجتماع هذه الاجتماعات القواعد المتعلقة
برئاسة الهيئة العليا .
٤. يعد انعقاد اجتماعات الهيئة العليا صحيحا بحضور اغلبية الدول الاعضاء .

هذا من الاجل

المادة التاسعة

تتألف الهيئة الوزارية من رؤساء الحكومات في الدول الاعضاء او من يقوم مقامهم

المادة العاشرة

تختص الهيئة الوزارية بما يلي :-

١. دراسة الشؤون والقضايا المتعلقة بالمسائل التي يختص بها المجلس .
٢. رفع الخطط والمقترحات والتوصيات التي تتعلق بتحقيق اهداف المجلس الى الهيئة العليا .
٣. اتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العليا .
٤. دراسة اي قضية تتعلق بشؤون التعاون بما في ذلك احالتها الى لجان مختصة مؤقتة عند الاقتضاء لدراستها وتقديم المقترحات المناسبة بشأنها .
٥. اعداد قواعد اجراءات عمل المجلس ورفعها الى الهيئة العليا لاقرارها ، واقتراح تعديلها عند الاقتضاء .
٦. اقرار وتعديل الانظمة الادارية والمالية للامانة العامة .
٧. النظر بتقرير في تقارير الامين العام المتعلقة بعمل المجلس .
٨. مناقشة و اقرار موازنة الامانة العامة والموافقة على حساباتها الختامية والوضع الاداري والمالي للامانة العامة .
٩. تشكيل لجان مؤقتة بقتضياها عمل المجلس .
١٠. اعداد مشروع جدول اعمال الهيئة العليا .

المادة الحادية عشرة

١. تعقد الهيئة الوزارية اجتماعا اعتياديا كل ستة اشهر في الدولة التي تتولى رئاسة الهيئة العليا ، ويرأس الهيئة الوزارية رئيس الحكومة او من يقوم مقامه في تلك الدولة .
٢. يجوز عقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيس الهيئة الوزارية او باقتراح من احدى الدول الاعضاء مؤيد من دولة اخرى على الاقل ، وتعقد الاجتماعات الاستثنائية في الدولة التي تتولى الرئاسة .
٣. يعد انعقاد اجتماعات الهيئة الوزارية صحيحا بحضور اغلبية الدول الاعضاء .

المادة الثانية عشرة

تسعى الدول الاعضاء في جميع تشكيلات المجلس عند اتخاذ القرارات الى تحقيق الاجماع والتوافق بينها . وعند تعدد ذلك تتخذ القرارات باغلبية الدول الاعضاء وتكون القرارات ملزمة للجميع . اما القرارات المتعلقة بالعضوية وتعديل اتفاقية تأسيس المجلس فتكون بالاجماع .

المادة الثالثة عشرة

١. يكون للمجلس امانة عامة مقرها (عمان) يرأسها امين عام وتضم عددا من الموظفين حسب الحاجة .

٢. تعين الهيئة العليا الامين العام من بين مواطني دول المجلس على اساس الكفاءة الشخصية والايان باهداف المجلس ، ويكون التعيين لمدة ستين قابلة للتجديد مرتين على الاكثر

٣. يعين موظفو الامانة العامة من مواطني الدول الاعضاء على اساس الكفاءة الشخصية ، الاياد باهداف المجلس .

٤. يستمتع الامين العام والموظفون الرئيسيون للامانة بالحصانات والامتيازات والتسهيلات

اللازمة لتمكينهم من اداء واجباتهم في دولة المقر والدول الاعضاء .

المادة الرابعة عشرة

١. الامين العام هو الرئيس التنفيذي للامانة العامة للمجلس ويكون مسؤولا مباشرة امام الهيئة الوزارية عن جميع اعمال الامانة العامة وحسن سيرها .

٢. يتولى الامين العام المهام التالية :-

- أ . متابعة تنفيذ قرارات الهيئة العليا وقرارات الهيئة الوزارية .
- ب . اعداد التقارير اللازمة عن عمل المجلس لعرضها على الهيئة الوزارية والهيئة العليا .
- ج . اعداد مشروع جدول اعمال الهيئة الوزارية .
- د . اعداد مشروع الموازنة والحسابات الختامية للمجلس .
- هـ . اقتراح الانظمة الادارية والمالية للامانة العامة وتقديمها الى الهيئة الوزارية .
- و . تعيين موظفي الامانة العامة ، وانهاء خدماتهم .
- ز . اي مهام اخرى توكل اليه من الهيئة العليا او الهيئة الوزارية .

المادة الخامسة عشرة

تعقد اتفاقية مقر للامانة العامة بين دولة المقر والامين العام نيابة عن المجلس وذلك بعد اقرار الاتفاقية عن الهيئة الوزارية .

المادة السادسة عشرة

للامانة العامة موازنة سنوية تساهم فيها الدول الاعضاء بالتساوي .

المادة السابعة عشرة

١. تسري هذه الاتفاقية وتصبح نافذة المفعول من تاريخ التصديق عليها من الدول الموقعة وفق الاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى وزارة خارجية المملكة الاردنية الهاشمية باعتبارها دولة مقر الامانة العامة .

٢. تسري هذه الاتفاقية على الدول التي تنضم الى عضوية المجلس وفق احكام المادة الرابعة من تاريخ ايداع وثيقة انضمامها لدى الامانة العامة للمجلس .

٣. يتم تعديل هذه الاتفاقية بقرار تتخذه الهيئة العليا بالاجماع ويصبح التعديل نافذ المفعول من تاريخ التصديق عليه من الدول الاعضاء وفق الاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى الامانة العامة للمجلس .

٤. تقوم دولة مقر الامانة العامة بايداع نسخة من الاتفاقية لدى جامعة الدول العربية وتسجيلها لدى الامانة العامة للأمم المتحدة .

وقعت في بغداد بتاريخ العاشر من شهر رجب سنة ١٤٠٩ هجرية الموافق ليوم ١٦ شباط/ فبراير لسنة ١٩٨٩ ميلادية

العقيد علي عبدالله صالح محمد حسني مبارك صدام حسين الحسين بن طلال
رئيس الجمهورية العربية رئيس جمهورية مصر رئيس الجمهورية ملك المملكة الاردنية
اليمنية العربية العربية الهاشمية

هذا من الأصل

محضر الجلسة الحادية عشر من الدورة العادية الاولى المتعقبة يوم السبت ١٩٩٠/١/٢٠ ميلادية

قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون التبغ

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التبغ لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تلغى المادة (٣) من القانون الاصيل ويعاد ترقيم المواد من (٤-٤٢) منه لتصبح من (٣-٤١) على التوالي.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ فيه وجهة نظر ، الاستاذ عبد السلام .

السيد عبد السلام لمجات : الحقة ان ما بين ايدينا هو قرار اللجنة ولم يفرق به القانون نفسه ليتاح لنا الاطلاع عليه ومناقشته مع قرار اللجنة الكريمة ، لذلك اقترح ان يعاد هذا الموضوع الى اللجنة ليرافق بالقانون حتى يتاح لنا الاطلاع عليه ونقرر عندئذ ما هو صواب بشأنه .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر . السيد المقرر السيد محمد العلاونة : القانون وزع سابقا على المجلس الكريم . معالي رئيس المجلس : شكرا السيد جمال خداد .

السيد جمال خداد : الحقيقة التي تفضل فيه الاخ العلاونة ، ما وجدنا اي رابط بين اللجنة الزراعية وبين القانون وكما يرد على اللجنة المالية ما يتصور انه اخذنا قرار اقرار القانون او عدمه ، هو احواله من لجنة اللجنة . معالي رئيس المجلس : يوافق المجلس الكريم على احواله اللجنة المالية ؟

السيد الامين العام بالوكالة : الاكثوية

معالي رئيس المجلس : المادة التالية ، نفتح لك باب النقاش في النصف ساعة الباقية . المادة التالية .

السيد الامين العام بالوكالة : ج . قرار لجنة الشؤون الزراعية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/١/١٣ حول القانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون التبغ .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر . السيد المقرر السيد محمد العلاونة : بسم الله الرحمن الرحيم ، قرار رقم (٣)

اجتمعت لجنة الشؤون الزراعية لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١/١٣ برئاسة سعادة السيد سلطان العدوان وحضور مقرر اللجنة سعادة السيد محمد العلاونة واصحاب السعادة السادة الاعضاء : الدكتور عوني البشير ، عطا الشهبان ، نادر الظهيرات ، جمال خداد ، وعمود هويل .

ونظرت اللجنة في القانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون التبغ ، وبعد دراسته واستعراض الاسباب الموجبة له تبين لها ان هذا القانون يتعلق بامور مالية وله علاقة بالقانون المؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨ ، قانون معدل لقانون الضريبة على الاستهلاك ، وقد سبق ان احيل هذا القانون على اللجنة المالية .

لذا قررت اللجنة من الافضل ان يحال القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٨ ، قانون معدل لقانون التبغ على اللجنة المالية . وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها . امين عام مجلس الامة لجنة الشؤون الزراعية هاني غير

محضر الجلسة الحادية عشر من الدورة العادية الاولى المتعقبة يوم السبت ١٩٩٠/١/٢٠ ميلادية

معالي رئيس المجلس : يحال للجنة المالية وشكرا . وهذا هو نص القانون الذي قرر المجلس احواله الى اللجنة المالية :

قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون التبغ

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التبغ لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تلغى المادة (٣) من القانون الاصيل ويعاد ترقيم المواد من (٤-٤٢) منه لتصبح من (٣-٤١) على التوالي.

السيد الامين العام بالوكالة : (٧) اية امور اخرى مستعجلة يقرر المجلس بحثها . معالي رئيس المجلس : هل يرغب المجلس الكريم في مواضيع عدة ؟ وارجو ان نستمع سلفا الى الراغبين في الكلام ، نسجلهم بحيث لا يزيدون عن نصف ساعة وانظروا كلكم الى ساعاتكم . الاستاذ عيسى الريموني ، الاستاذ نايف الحديدي ، الاستاذ ماجد خليفة ، الاستاذ جمال الحريشا ، الاستاذ احمد عويدي ، الاستاذ ابو زنت ، الاستاذ محمد ابو سليم ، الاستاذ جمال خداد ، الاستاذ عبد درور ، الاستاذ فؤاد الخلفيات ، الاستاذ العزيز جبر ، الاستاذ فارس النابلسي ، الاستاذ فخري قعوار ، الاستاذ هشام الشراري . هذا ما يكفي نصف ساعة نعددهم . النصف ساعة لا تكفي لعدددهم . الاستاذ احمد الكفراوي ، الاستاذ سليم الزعبي ، الدكتور فوزي الطيمية ، الاستاذ العمري ، الاستاذ الكوفحي ، الاستاذ نواف الحسولدة ، الاستاذ عمود هويل ، الاستاذ عبدالله زويقات ، بقي ناس

؟ سباحة الشيخ برضه ما يفوته الوضع . تفضل .

سباحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية : شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة يبدو ان الرغبة ملحة وكبيرة جدا من قبل السادة النواب في طرح قضايا معاصرة او قضايا ملحة . الحقيقة انه لو اختصرنا على ايراد الاسماء فقط انتهت النصف ساعة . وباعتقادي ان هناك اقتراحا وهو ان يتقدم النائب المحترم بادراج موضوع ما يراه ملحا مسبقا قبل الجلسة بيسوم او صباح هذا اليوم لتدرس هذه الاقتراحات ايضا من قبل لجنة وعندئذ تنسب موضوعا ما للبحث فيه .

معالي رئيس المجلس : شكرا يا سيدي ، الاستاذ عيسى الريموني . السيد عيسى الريموني :

معالي الرئيس ، الاخوة النواب ،

قبل ايام حذر جلالة الملك الحسين من الاطباع الاسرائيلية في الاردن وناشد الامة العربية الى المساعدة باتخاذ موقف عربي موحد لمساعدة الاردن ومواجهة العدوان الاسرائيلي ولا يفوتنا هنا ان نذكر الاخوان العرب ان اسرائيل دفعت عشرات الميارات للاتحاد السوفياتي واثيوبيا لتهمجير الصهاينة الى فلسطين ، واعلن شامير وشارون انهم سيضمون الضفة الغربية وقطاع غزة كخطوة اولية لتحقيق احلام اسرائيل الكبرى ولا زالت اسرائيل تصر على رفض كل المبادرات السلمية والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

معالي الرئيس ، الاخوة النواب ،

امام هذا الخطر الكبير فان الاردن سيكون النقطة الاولى في العدوان الاسرائيلي القادم لذا فاننا نضم صوتنا الى صوت فاندنا ، ندعو جماهير امتنا قيادات وشعبنا الى الاستجابة

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس : المادة التالية ،
تفتح لك باب النقاش في النصف ساعة
الباقية . المادة التالية .
السيد الامين العام بالوكالة :
ج . قرار لجنة الشؤون الزراعية رقم (٣) تاريخ
١٩٩٠/١/١٣ حول القانون المؤقت
رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل
لقانون التبغ .
معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .
السيد المقرر السيد محمد العلوانة :
بسم الله الرحمن الرحيم ،
قرار رقم (٣)

اجتمعت لجنة الشؤون الزراعية لمجلس
النواب بتصاها القانون بتاريخ ١٩٩٠/١/١٣
برئاسة سعادة السيد سلطان العدوان وحضور
مقرر اللجنة سعادة السيد محمد العلوانة
واصحاب السعادة السادة الاعضاء :
الدكتور عوني البشير ، عطا الشهبان
، نادر الظهيرات ، جمال حداد ، ومحمود
هويميل .
ونظرت اللجنة في القانون المؤقت رقم
(٣٦) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون التبغ
، وبعد دراسته واستعراض الاسباب الموجبة له
تبين لها ان هذا القانون يتعلق بامور مالية وله
علاقة بالقانون المؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨
، قانون معدل لقانون الضريبة على الاستهلاك
وقد سبق ان احيل هذا القانون على اللجنة
المالية .
لذا قررت اللجنة من الانفصل ان يحال
القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٨ ، قانون معدل
لقانون التبغ على اللجنة المالية .
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة
على قرارها .
امين عام مجلس الامة لجنة الشؤون الزراعية
هاني خير

قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٨
قانون معدل لقانون التبغ

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل
لقانون التبغ لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع
القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٥٢ المشار
اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ
عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢- تلغى المادة (٣) من القانون الاصيل
ويعاد ترقيم المواد من (٤-٤٢) منه
لتصبح من (٣-٤١) على التوالي .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق
المجلس الكريم ؟ فيه وجهة نظر ، الاستاذ
عبد السلام .

السيد عبد السلام فرحات : الحقيقة ان
ما بين ايدينا هو قرار اللجنة ولم يرفق به القانون
نفسه ليتاح لنا الاطلاع عليه ومناقشته مع قرار
اللجنة الكريمة ، لذلك اقترح ان يعاد هذا
الموضوع الى اللجنة ليرفق بالقانون حتى
يتاح لنا الاطلاع عليه ونقرر عندئذ ما هو
صواب بشأنه .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .
السيد المقرر السيد محمد العلوانة :
القانون وزع سابقا على المجلس الكريم .
معالي رئيس المجلس : شكرا السيد
جمال حداد .

السيد جمال حداد : الحقيقة التي تفضل
فيه الاخ العلوانة ، ما وجدنا اي رابط بين
اللجنة الزراعية وبين القانون وكما يزد على
اللجنة المالية ما بتصور انه اخذنا قرارا اقرار
القانون او عدمه ، هو احواله من لجنة للجنة .
معالي رئيس المجلس : يوافق المجلس
الكريم على احواله للجنة المالية ؟ .

السيد الامين العام بالوكالة : الاكثريه

؟ ساحة الشيخ برضه ما يفوته الوضع
تفضل .

ساحة وزير الاوقاف والشؤون
والقدس الاسلامية : شكرا معالي الرئيس
، الحقيقة يبدو ان الرغبة ملحة وكبيرة جدا من
قبل السادة النواب في طرح قضايا معاصرة او
قضايا ملحة . الحقيقة انه لو اختصرنا على ايراد
الاسماء فقط انتهت النصف ساعة . وباعتقادي
ان هناك اقتراحا وهو ان يتقدم النائب المحترم
بادراج موضوع ما يراه ملحا مسبقا قبل الجلسة
يسوم او صباح هذا اليوم لتدرس هذه
الاقتراحات ايضا من قبل لجنة وعندئذ تنسب
موضوعا ما للبحث فيه .

معالي رئيس المجلس : شكرا يا سيدي
، الاستاذ عيسى الريموني .
السيد عيسى الريموني :

معالي الرئيس ،
الاخوة النواب ،

قبل ايام حذر جلالة الملك الحسين من
الاطماع الاسرائيلية في الاردن وشاهد الامة
العربية الى المساعدة بانقاذ موقف عربي موحد
لمساعدة الاردن ومواجهة العدوان الاسرائيلي ولا
يفوتنا هنا ان نذكر الاخوان العرب ان اسرائيل
دفعت عشرات المليارات للاتحاد السوفياتي
والتيوبيا لتجهيز الصهاينة الى فلسطين ، واعلن
شامير وشارون انهم سيضمون الضفة الغربية
وقطاع غزة كخطوة اولية لتحقيق احلام
اسرائيل الكبرى ولا زالت اسرائيل تصر على
رفض كل المبادرات السلمية والاعتراف
بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

معالي الرئيس ،
الاخوة النواب ،

امام هذا الخطر الكبير فان الاردن سيكون
النقطة الاولى في العدوان الاسرائيلي القادم لذا
فاننا نضم صوتنا الى صوت قاصدينا ، وندعو
جماهيرنا لقيادة وشعبنا الى الاستجابة

معالي رئيس المجلس : يحال للجنة
المالية وشكرا . وهذا هو نص القانون الذي قرر
المجلس احواله الى اللجنة المالية :
قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٨
قانون معدل لقانون التبغ

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل
لقانون التبغ لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع
القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٥٢ المشار
اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ
عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢- تلغى المادة (٣) من القانون الاصيل
ويعاد ترقيم المواد من (٤-٤٢) منه
لتصبح من (٣-٤١) على التوالي .

السيد الامين العام بالوكالة : (٧) اية
امور اخرى مستعجلة يقرر المجلس بحثها .
معالي رئيس المجلس : هل يرغب
المجلس الكريم في مواضيع عديدة ؟ وارجو ان
نستمع سلفا الى الراغبين في الكلام
، نسجلهم بحيث لا يزيدو عن نصف ساعة
وانظروا كلكم الى ساعتكم . الاستاذ عيسى
الريموني ، الاستاذ نايف الحديد ، الاستاذ
ماجد خليفة ، الاستاذ جمال الحريشا ، الاستاذ
احمد عويدي ، الاستاذ ابو زنت ، الاستاذ محمد
ابو عليم ، الاستاذ جمال حداد ، الاستاذ محمد
دردور ، الاستاذ فؤاد الخلفات ، الاستاذ عبد
المعز جبر ، الاستاذ فارس النابلسي ، الاستاذ
لخري قصوار ، الاستاذ هشام الشراري . هذا
ما يكفي نصف ساعة نعددهم . النصف ساعة
لا تكفي لعدددهم . الاستاذ احمد الكفراوي
الاستاذ سليم الزعبي ، الدكتور فوزي
الطعيمة ، الاستاذ العمري ، الاستاذ الكولحي
، الاستاذ نواف الحسولة ، الاستاذ محمود
هويميل ، الاستاذ عبدالله زريقا ، بقي ناس

هذا من الأجل

لدعوة جلالة الحسين وعقد قمة عربية فوراً ، فالوقوف اخطر من الموقف الذي استدعى عقد القمة العربية الاولى في القاهرة عندما قامت اسرائيل بمؤامرة تحويل نهر الاردن . كما ندعو الدول العربية الى اعادة مساعداتها المالية التي اقرتها مؤتمرات القمة لتدعيم صمود الاردن لتحديث اسلحته وتحسين حدوده ، وقطعت المساعدات بشكل غير مبرر علماً ان العدوان الاسرائيلي لا زال يصير على احتلال المزيد من الاراضي العربية .

ان اسرائيل لا زالت تواصل تهديداتها العدوانية ضد الاردن والعراق كما تواصل يومياً شن اعتداءاتها الغادرة على لبنان وتتدخل في شؤونه الداخلية ، والعرب من المحيط الى الخليج يصيرون البيانات الرومانسية لدعم الانتفاضة الباسلة التي تواصل ضغطها البطولي على حنجرية الاحتلال .

لهذا فاني اتقدم من مجلسكم الكريم بما يلي :

اولاً : توجيه دعوة الى قادة الدول العربية والبرلمانات العربية لعقد قمة عربية طارئة لوضع استراتيجية عربية سياسية وعسكرية ومالية لمواجهة الاحتلال والتطورات القادمة .

ثانياً : دعوة دول المواجهة والمساندة العربية الى ازالة الخلافات الماشية فوراً وعقد اجتماع لرؤساء اركان هذه الجيوش لتوحيد وتنسيق قواتها المسلحة .

ثالثاً : تشكيل وفد من وزراء الخارجية العرب لزيارة الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية لاطلاعها على خطورة الموقف لأنه لا يجوز ان يتم حل مشكلة حقوق الانسان على حساب الانسان الفلسطيني والاردني .

رابعاً : دعوة البرلمانات العربية والاتحاد البرلماني الدولي الى عقد جلسة طارئة

لهذه الغاية :

خامساً : عقد جلسة طارئة لمجلس الامن الدولي ، لأنه لا يجوز ان تحلل امريكا نفسها غزوينها واعتقال نورييجا بتهم خطورة المخدرات ، اما هجرة ثلاث ملايين صهيوني فهي مسألة بسيطة ولا قيمة لها .

سادساً : عقد اجتماع طارئ لممثلين عن مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي لتدارس المستجدات والمعطيات الحالية . وشكراً . معالي رئيس المجلس : الاستاذ نايف

الحديد .

السيد نايف الحديد : بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس اود ان اتكلم عن السياسة الداخلية وليس الخارجية :

باسم الاخوة اصحاب ورمي المواشي أشكر الحكومة وعلى رأسها دولة الرئيس مضر بدران جزيل الشكر على مجاوبه السريع جداً بزيادة كميات الاعلاف المقررة لكل رأس وصرفها بسرعة تستحق الثناء ان دل ذلك فاننا يدل على التعاون الاكيد بين السلطين التشريعية والتنفيذية نسأل الله سبحانه وتعالى ان يغيثنا في القريب العاجل كما وننتهز هذه الفرصة للتأكيد على زيادة الكميات .

نظراً للخسارة الفادحة التي يواجهها تجار ومربي الاغنام نتيجة قرارات الحكومات السابقة بفرض ثمانية دنانير على كل رأس مستورد من الخارج تواجه البلاد أزمة حوم شديدة لا يمكن تلافيها الا اذا اخيت هذه القرارات التي لا تستند على شيء وتفسر في مصلحة التاجر والمستهلك وتخزين الدولة وتضطر اشخاص عديدين للجوء الى التهريب .

الغاء القرار الذي يصادر الاغنام التي

من مدة طويلة ، لاغبار عليها فهي محمية للحيوانات البرية ووضعها جيد وضروري ، لكن المحمية الحديثة والتي انوجدت قبل ستين رجدة لغيات شخصية قبل ان تكون رسمية وقوية . وسيجت هذه المحمية بطول من الشرق الى الغرب (٦٠) كيلومتر ويعرض (٢٨) كيلومتر ، تعتمد ايضا على المحمية الشرقية عمية الشومري التي طولها ايضا (٢٠) كيلومتر ، اود ان احسد طول هذه المحميات من العمري تقريبا حتى قصر عمرة بطول (٨٠) كيلومتر ، ايضا نهاية هذه المحمية من الجهة الغربية عن قصر عمرة تعتمد على منطقة الجيش ، منطقة القوات المسلحة للتدريب ، وهذه المنطقة ايضا منطقة تدريب القوات المسلحة تستمر حتى شرق مطار الملكة علياء وشرق الموقع بـ (٧) كيلومتر وحتى معسكرات الجيش شرق الزرقاء . فهل صحيح ان صاحب الاغنام اصحاب الماشية يستطيعون ان يتنقلوا من الشرق الى الغرب ؟ او من الشمال الى الجنوب ؟ ودعوني احدث لكم بشيء انا مطلع عليه ، هذه المحمية كان لها اسلوب في ايجادها ، اسلوب انتهازي واسلوب غير مريح انما متأكد وعندي بعض الوثائق والحقائق ، كان في هنالك فئة من الناس قصدوا ان يأخذوا هذه الارض حتى يستفيدوا منها لاغراض شخصية وعندما قامت المنطقة واصحاب الواجهة بالادعاء والاستدعاء والبحث والشكوى قامت الجهة المعنية بتسيج هذه المنطقة خلال ايام معدودة جداً . فاذا اقترعنا ان المحمية الرعوية هي لخدمة ومصلحة اصحاب الماشية والاولى في هذه السنة السيئة ، سنة الجفاف ان تفتح وزارة الزراعة بدون تردد هذه المحميات الى اصحاب الماشية . ولكن في النهاية فاني اطلب وارجو من الحكومة وان واثق من ان دولة الرئيس عندما يشاهدها او تشاهدها لجنة على الواقع سوف يتغير كل ما هو في اذهانهم ، ان

تجر عبر الحدود مشياً على الاقدام بين الدول المجاورة لان هذا القرار اتخذ لمصلحة اشخاص وعجز البلد من الهجوم وخزينة الدولة من العوائد .

(٤) السماح لمربي الاغنام ببيع انثى الاغنام بالمسالخ لانها لا تصلح للتربية ولا للتصدير مثل الهرمة وهذه اللغة المتعارف عليها والشطرة اي بشرط واحد (بز واحد) . . . والعافر والعورة .

(٥) النقل : منع جميع السيارات الاجنبية من تحميل البضائع والخضار من الاردن لان بعض الدول العربية المجاورة تمنع سياراتنا من التحميل وهذا يضر في مصلحة اصحاب السيارات ويحد من تدفق العملات الصعبة .

(٦) مرة ثانية ارجو اتخاذ الاجراءات السريعة جدا لترخيص السيارات الكويتية التي يملكها اردنيون وهذا العمل ستعيد كميات هائلة من ثروتنا في الخارج ونزيد من ايرادات الدولة ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . معالي رئيس المجلس : الاستاذ جمال

الحريشا .

السيد جمال الحريشا : معالي الرئيس ، اتوجه من المجلس الكريم رفع برفقة شكر الى جلالة الملك حسين المفلدى الذي كان له الدور الرئيسي بايجاد هذا المجلس ، بعد موافقة المجلس على الانشاقية . ثانياً عندي موضوع بالنسبة الى المحميات ، اود ان اوضح بان المحمية التي تقع غرب الزرقاء هي مساحتها فوق نصف مليون دونم وذهبت انا ومعالي وزير الزراعة حتى يطلع بنفسه على الحالة المساوية لاصحاب الاغنام ، هذه المحمية يا اخوان تعتمد في نهايتها من جهة الشرق الى عمية الشومري ، وهي ايضا محمية كبيرة وقائمة

هكذا من الأهل

تفتح اولاً لاصحاب الماشية، ثانياً تلغى هذه المحمية لان وجودها لا اساس له من الصحة وانا انحمل ما اقول . وانه شاء الله عندما تأتي اي لجنة سواء من المجلس الكريم او من الحكومة أمل ان شاء الله ان تجد هذا الكلام في مكانه . موضوع الاعلاف ، الشكر كل الشكر لدولة الرئيس للاجراءات التي كلنا نعرفها وسمعتها منه في هذا المجلس ولكن لغاية امس الساعة الرابعة لم يصل الى هذول الناس اصحاب الماشية اي شيء من الذي يتمناه كلنا واولنا دولة الرئيس وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً يا سيدي ، الاستاذ فخري قعوار .

السيد فخري قعوار : معالي الرئيس ، الزملاء الكرام ، الحقيقة ان هناك قضية مستعجلة ، وتحتاج لتوضيح من جانب الحكومة ، كما تحتاج لاجراء عاجل ، وهذه القضية تتعلق بكمية من التمور تبلغ ٢٤٠ طناً ، وردت الى هيئة الاغاثة الاسلامية على شكل هبة من السعودية . تبين بعد الاجراءات المخبرية ان ١٨٠ طناً منها غير صالحة للاستهلاك البشري وفيها حشرات وبيوض ديدان ، ومع ذلك ، فان الاوراق التي في حوزتي تثبت ان وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عازمة على توزيعها على العائلات الفقيرة في البلاد .

اطلب يا معالي الرئيس ، ان تقوم الحكومة بتوضيح خفايا الامور في قضية التمور ، وتبيان موقفها من التقارير المخبرية ، ومن الاصرار على التوزيع . . . واذا لم يكن هناك ما يفتح ، فاني ارجو اعادة تصدير الكمية او اتلافها او استخدامها في اية اغراض صناعية او غيرها ، حفاظاً على ارواح المواطنين وصحتهم وسلامتهم . وبالنسبة ، فاني على استعداد لتقديم كل المراسلات وتقارير المختبرات وارقام الملفات وتواريخ معاينة الشحبات اذا شاء المجلس الكريم اطلعه على ذلك ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي

الوزير .
ساحرة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية : شكراً معالي الرئيس ، اود ان ابين لسعادة النائب المحترم ان قضية التمور ليست ضد مصلحة الانسان ولا تضر بصحة الانسان . هذه التمور نعم جاءت للاردن هدية من جلالة الملك فهد شخصياً وهي من التمور الجيدة لان ما يهدى من قبل خدام الحرمين بالذات ياخذ عناية خاصة واهتماماً خاصاً من قبل الجهة المصدرة لهذه الكمية ، وقدر لي اول استلامي لوزارة الاوقاف ان جاء وفد من لجنة الاغاثة العالمية الاسلامية وذكروا لي ان التمور هي من اجود بل هي اجود انواع التمور في المملكة العربية السعودية . وقد اتو بعينة من هذه التمور وقد تناولت جزءاً منها وكذلك ايضا بعض المسؤولين تناولوا منها على سبيل الاختيار . وهي ليست ضارة ولا تحتوي الكميات التي اشرت اليها ، وباعتقادي اننا ان وقعنا في مسألة اعادة هذه التمور الى مصدرها ربما تسبب احراجاً ما فينا بيننا وبين مرسل هذه الهدية الى العائلات الفقيرة ، مع ان هذه الكميات ليست ضارة وتقارير ايضا من المختبر انها لا تحوي حشرات ضارة ، وباعتقادي ان هذه الكمية يعني كما نرى من خلال التمور الموجودة في السعودية والتي تشتري من قبل المعتمرين والحجاج ، انها احسن حالا من تلك التمور التي تشتري من قبل الحجاج والمعتمرين علماً بان هناك فئات فقيرة في مجتمعنا بحاجة الى مثل هذه التمور وهي باعتقادي ليست ضارة وقد اكلنا منها وباعتقادي ان اعطاءها للمحتاجين اولى من ان تعطى للدواب .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي خلي فخري ياكل منها ويحلي فيه ، اذا فيه عندك معلومات تقريرية عندك ؟ زود فيها الحكومة . لامش بالكلام .

السيد فخري قعوار : موجودة عندي

التقرير .

معالي رئيس المجلس : تقارير من الحكومة ؟

السيد فخري قعوار : نعم .

معالي رئيس المجلس : تفضل .

السيد فخري قعوار : اولاً يعني انا حقيقة انا استغرب من معالي الدكتور الوزير بان يعتمد على التدقيق الشخصي ولا يعترف بتقارير المختبر ، وهذه مسألة مش مقبولة . علمياً مفروض اعتمد على تقارير المختبر . تقارير المختبر معي الان وتنص على ان فيها حشرات وبيوض وانها غير صالحة للاستهلاك البشري . النص صريح وواضح وهذا رأي المختبر . فكيف يقال باننا تذوقناها وذاقها بعض المسؤولين ؟ ثم يقرر بانها صالحة للاستهلاك . نحن نريد ان نحافظ على سلامة المواطنين وهذه كمية كبيرة اذا وزعت باعتقد انها تشكل خطورة كبيرة جداً على سلامة الناس . ومن باب اولى ان تحرص الحكومة على سلامتهم .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ

عبدالمعظم ابو زنت .

السيد عبدالمعظم ابو زنت : بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس ، لا زلنا وسنظل نذكر دولة السيد الرئيس بالانفراج عن المحكومين السياسيين . ثانياً نقيم لدولة الرئيس في بلاغه الذي وصلنا قبل دقائق في عدم الاخذ برأي المخابرات في التعيين الوظيفي . ونشكر له هذه الخطوة المباركة ، وكنا نتمنى من دولة السيد الرئيس ان يقال في البلاغ يرجى من كافة الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة بذل التوقف الغاء العمل بكذا . التوقف فيها ذلال كئيبة للعودة وفيها حنين شوق للطواف حولها مقبل الايام لا سمح الله . ثانياً نقيم لدولة الرئيس البلاغ الاخر عدم تقديم

التمور في الحفلات الرسمية والمآدب الرسمية . كنا نتمنى من دولة السيد الرئيس بعد الشكر له على هذه الخطوة المباركة مبدئياً ايضاً ان يمنع تقديم التمور على متن طائرات الملكية الاردنية . اذ بعض الشقيقات من الدول العربية مصر والكويت والسعودية تمنع تقديم التمور على متن طائراتها ، فحسبنا المخمورين على وجه الارض فلا نريد مخمورين في السماء . ايضاً كنا نتمنى التخلص ، خطوة قادمة على الطريق من الحرام الخبائث لتكون مجتمعاً من الطيبات وان لا نتناقض مع انفسنا نجتمع بين الخبائث والطيبات لان الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم سمي الخمر (ام الخبائث) وايضاً ورد في بلاغ دولة الرئيس تسمية التمور (بالمشروبات الروحية) هذه التسمية خاطئة وتلزمها التوبة والاستغفار ، المشروبات الروحية نسبة الى الروح والروح اي روح في الوجود كما فطرها الله اسمى من ان تنفذ بذلك المشروبات الخبيثة وعليها ان نلتزم بتسمية الله لها (الخمر) . سيها (الخمر) ولا نحرف في كلام الله عز وجل كما حرف الربا فسمي (فائدة) وسميت (الخمر) (بالمشروبات الروحية) وسمي (الرقص) (بالفر) . وختاماً نشكر دولة السيد الرئيس واقتراح على معالي الاخ الرئيس تخصيص الساعة الثانية عشر والنصف لصلاة الظهر في كل جلسة والثالثة والربع لصلاة العصر من كل جلسة .

اصوات : نشي على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً يا سيدي

، هذه قضية اجرائية وان شاء الله ما يروح عليكم الصلاة ، هذا ترتيبها فقط ، أما قد تمتد عشرة او تنقص عشرة ما هي مشكلة . الاستاذ احمد عويدي .

السيد احمد عويدي العبادي : بسم الله

الرحمن الرحيم . الحقيقة هناك ثلاث نقاط الاولى ما يتعلق .

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس : في نصف الساعة ، باقي ثلاث دقائق .
السيد احمد عويدي العبادي : انا اعطيني يا اخوي دقيقة ويكثر خيرك ما بدي اكثر من دقيقة . ياريت كلكم يحكموا باختصار اللي يحكي فيه الدكتور احمد عويدي العبادي . حقيقة اشير الى القضية اللي اثارها الاستاذ فخري قعوار ولدي جميع وثائقها واعتقد اني الاول الذي حصلت على جميع هذه الوثائق لكن تكلمت مع معالي السيد سالم مساعدا في الصباح وحرصا مني على ان تشار مثل هذه القضايا التي قد تؤثر على علاقتنا مع الدول العربية لذلك لم اثر هذه القضية . واقول ارجو من الحكومة معالجتها دون اثار ونأمل من الصحف عدم نشر هذا الموضوع . النقطة الثانية هناك قضايا محلية نرغب من الحكومة هناك محلية نرغب من الحكومة بخفض بقية الاسعار بشكل عام واستبدال عشرات الالاف من العملة الرافدة باخرى وطنية حيث تحولت غالبية الشعب الاردني الى طابور عامل في كوخ البطالة ضرورة ان يصبح التأمين الصحي شاملا خاصة لمن هم فوق الستين من اعمارهم ، والتأمين لاولئك الذين لا يستفيدون من التأمين بسبب عدم كونهم عاملين او متقاعدين . دراسة موضوع ديون المزارعين وشطب القوائد بدلا من اعادة الجدولة ، وزيادة رواتب الموظفين وانهاء ازمة اللحوم المستوردة وشكروا .
معالي رئيس المجلس : يا دكتور احمد هذه مكانها الاقتراحات . الاستاذ فارس السابلسي ثم الاستاذ فؤاد ونختتم . الاستاذ فارس السابلسي .

السيد فارس السابلسي : شكرا معالي الرئيس ، هناك قضية مستعجلة تستحق وقفنا وبشكل حاسم وفعال التصريحات التي اطلقها رئيس وزراء العنكوشامير فقد دعى الاسبوع الماضي الى اسرائيل كيزي وهو امر يهدد

عروية فلسطين وعروية الاردن ، ويهدد العمق العربي لوطنا وامتنا .
فتصريحات شامير لا تعلن رفضا للسلام او رفضا للانسحاب من الاراضي العربية المحتلة بل يعلن صراحة عن مخططات التوسع الصهيونية وهذا امر يستدعي ان يتحرك مجلسنا بالتنسيق مع كل المجالس التشريعية العربية والاتصال مع كل برلمانات العالم . من اجل اعطاء تصريحات شامير وعملية التهجير التي يمارسها العدو ضد الشعب العربي الفلسطيني اهمية خاصة وشكرا .

معالي رئيس المجلس : تفضل عطا الشهبان .

السيد عطا الشهبان : الحقيقة الاقتراحات التي اوردها الزميل فارس السابلسي هي نفس الاقتراحات الواردة من السيد عيسى الريموني . فيه بعض الامور قاعدة تمر مرور الكرام واحنا ما ننتبه لها . اذا تكلمت خليني اكمل حديثي معالي الرئيس . انا اثني على الاقتراحات الواردة في كلمة عيسى الريموني لانه وضع خطير جدا واثار الى الحكمي هذا جلالة سيدنا في وسائل الاعلام المختلفة ، لذا اوصي المجلس باخذ هذه الاقتراحات بعين الاعتبار .

معالي رئيس المجلس : سنطرحها . الاستاذ عبدالله السور ثم الخلفات .

السيد عبدالله السور : اذا سمحت انا اؤيد كلامكم هذا شيء جيد لكني توقعت زملائي ان يسألوا دولة الرئيس من خلالكم حول المحادثات التي جرت بين صاحب الجلالة وسيادة الرئيس صدام . ثمة اهتمام كبير جدا في الرأي العام وتأويل لهذه الزيارة في هذا الوقت وفي هذا المحيط المتلاطم من وطني وبديل ومن نقاط خمسة ترسل الى الولايات المتحدة ومن مياه الفرات ومن مشروع جبهة مشتركة . نحن لا نعرف الحقيقة ونرى تنويرنا بها يسمح به المقام وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد فؤاد الخلفات آخر المتكلمين .
السيد فؤاد الخلفات : شكرا معالي الرئيس ، هناك قضيتان ، الاولى تتعلق بمحافظات الطفيلة حيث المحافظة لا يصلها البث التلفزيوني وعليه نرجو وزير المالية ان لا يأخذ دينار رسوم تلفزيون ، او وزير الاعلام ان يقسوي البث . الثانية بالنسبة للذين يوضع عليهم اقسامات جبرية ما موقف الحكومة وقراراتها من قضايا الذين فرضت اقامة جبرية ؟ وشكرا .

معالي رئيس المجلس : انتهت النصف ساعة ودقيقة زيادة . ياذنونا الاخوان ما بتقدرش دقيقة دقيقة بتخرب الدنيا . تفضل دولة الرئيس . ييجبوا يسممواك الاخوان على ما اظن . تفضل دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء : بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس ايها الاخوة . اني اعتبره عيدنا يوم انشاء مجلس التعاون العربي ، عيد قومي حقيقي ، وسيكون عيد في كل دولة من الدول الاربعة هذا العيد سيحتفل به لانه بداية الطريق نحو الوحدة ، انا كنت اتوقع ان يكون مهرجان خطابي في هذا المجلس تايب هذه الخطوة لانها على الطريق الصحيح ، ان نفخر من فوق الحواجز لتعمل الوحدة لن نحصل . هذه في يوم من الايام . اما سلوك الطريق الصحيح كما نشاهده الان في اوروربا الغربية .

كثير من السنوات مضت والاجتماعات المستمرة والاتفاقيات الاقتصادية والسوق الاوروبية المشتركة ومجلس النواب او البرلمان المشترك الى توحيد العملة الى رفع الحواجز والحدود الى رفع الجوازات ، وصلو بالتالي رغم اختلاف العرق والجنس والمذهب وكل شيء ، كان هنالك مصالح مشتركة ادت الى هذه الخطوة . نحن قومية عربية ، دين واحد ، لغة واحدة

، تراث واحد ، حضارة واحدة عقيدتنا واحدة كل شيء موحد ، عندما نخطو خطوة من هذا النوع يجب ان يصفق لها طويلا طويلا لا يوجه لها اي انتقاد ابدا ، بالعكس دفعها الى الامام والاصرار على هذا الدفع ، ليس التشكيك فيها ، انا اشكر الاخوان اللي صفقوا ومدحوا هذه الخطوة لان هذا هو الصحيح . صار موقع باتفاقات (٢٧) اتفاقية وكانت جميعها بالاجماع مش بالاكثرية . اتفاقيات التعاون في مختلف المجالات الحياتية ، في الشؤون الاجتماعية في الشؤون الدينية في كل شيء في الاقتصاد في التموين في العلوم والتكنولوجيا . اجتماعات مستمرة ، كيف يمكن ان اعمل شيء قبل ان افتح الى الاخر ؟ واجلس معه واتحدث معه بنية خالصة ، نفتح قلوبنا الى بعض ، من هذا الانفتاح ينشأ شيء كبير اما عندما نغلق صدورنا على بعضنا كيف يمكن ان نعمل الوحدة ؟ . نتكلم عن تصريحات شامير ونفخر ونلمز بمثل هذه الاتفاقية !! معاذ الله . هذا الطريق ممكن ان ينشأ كل شيء نحو التقدم . المراق قوة حقيقية عربية متقدمة علميا وتكنولوجيا اكثر بكثير مما يتصور اي اخ من الاخوان في هذه القاعة . التقدم العلمي والتكنولوجيا الذي حدث في العراق قوة هربية وقوة اسلامية لنا جميعا لذلك من هذا المنطلق انطلقت قياداتنا العربية نحو هذه الخطوة التي تحتاج الى تفهم حقيقي وإلى دعم شعبي كبير لنخلق منها شيء لامتنا العربية ، لا يعني ذلك محاوريات وقيل هذا الكلام من قبل الرؤساء في انشاء هذا الموضوع وبليت خلال السنة انه مافيش محاور . صار له منة ما فاش محاوريات في هذا الموضوع على الاطلاق . وستفتح عيان كما ذكرت في بغداد ، والاردن والشعب الاردني جميعا فراعهم لملامات قادة الامة امة التعاون العربي في عيان ياذن الله في الشهر القادم وشكرا .

هكذا من الأهل

أما في موضوع ما قيل عن البلاغات التوقف توقف، والالغاء هو توقف وبلاغ رئيس الوزراء إذا بده يرجع بلغي بزد يرجع . بسوي بلاغ ضد الالغاء ذي بغضه، يجب ان نأخذ الموضوع في النيات الحسنة وكفانا تشكيك في هذه النيات النية الحسنة هي الأساس وليست الالفاظ، الآن بشطبها ويقول لك بدل التوقف الغاء، الآن وأنا قاعد بوقع لك تحتها . اذا كان في نية سيئة يلغى البلاغ صيغة رقم كذا ونعود الى صيغتنا الأولى . ليس بالالفاظ بالمقاصد والمعامي وهي قاعدة فقهية يجب على الشيخ الجليل ان يعرفها، هذا مقصد البلاغ، قصدنا ونشدنا بالمناسبة قبل هذا البلاغ واعلمت انكم الكريم بذلك، ولكن كانت ترفض وانتم مش مرتبطة مؤسست كذا .

الخ ، وذكر احد اخواني عن موضوع الجامعة سألت رئيس الجامعة والكتاب وصل للجامعات اودة جميع المفصولين ايضا من قبل وزير التعليم العالي . الحموري القوانين مكتوب فيها . رويات روحية ، في قوانين التي صدرت من مجالس النواب اسمها مشروبات روحية ، لانه مش كل مسكر هو خمر ، فيه مسكر ليس خمر ويعرف الجميع بذلك مقطر تقطير ليس خمر تخمير وسيمنع . اذا سمحت ما تقاطعي ما قاطعتك ما قاطعتك انا اذا سمحت . انا ما قاطعتك حتي في الكلام ، فكل مسكر متغناه اي مشروبة روحية ممنوعة برضه المقصد في ذلك معروف ، انا لا امنع روح النعنع انا بقصد في ذلك خور واي شيء مسكر في هذا الموضوع كالمفطرات مثلا ممنوعة وسمنع في المكتبة الاردنية سمنع ذلك ، ولكن هناك دراسات لانه فيه اتفاقيات وتعداها ، سنأخذ القرار بمنع تقديم هذه الخمور على جميع الخطوط العربية الإسلامية قبيحا . ولكن يشترط الاتفاقيات التي متفادين عليها ، التمر الذي قدام صلب ، اي سلة تين تأخذها للمختبر بتلاقي فيها خرد

ويكتب لك غير صالحة للاستهلاك ، وسألنا المحللين هل هي ضارة ؟ قالوا لا . غير ضارة . ولكن بعض التمر تفتح تلاقى شغلة بيوض او شغلات ما ، وانا لم ياتي اي هدية من اي حاج او معتمر الا وجدت مثل ذلك في هذه الهدية بصورة مطلقة ابدا ، التي بلاقيها بكبها مثل التينة بفتحها واذا مثل ما يقولوا بتاكلها عالمياني بالليل ما شي الحال برضه ، دودة من عودة . اما ليست ضارة بالصحة بالمناسبة ، والموجود كمية منها وشغناها وهي من التمر الجيدة ، نوعية جيدة بالفعل . اما نحن لا نقدم للناس شغلة ضارة بالصحة الآن ، لا ابدا وشكروا معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكرا ياسيدي الجلسة غدا للجنة المالية في تمام الساعة العاشرة . الدكتور عبدالله السور تفضل .

السيد عبدالله السور : سألت دولة الرئيس سؤالاً ولم يجب عليه ، وكان لو اجاب بان الموضوع سري او يحتاج الى جلسة خاصة لقبلنا هذا ، اما لا يتجاهل سؤالنا ابدا ولا قبل هذا .

معالي رئيس المجلس : شو هذا؟ السيد عبدالله السور : سألت ماذا يجري بالمحادثات ؟ وكان من شأن دولة الرئيس ان يجيب هذا الموضوع مكتوم ويقتضي جلسة خاصة . فتجيبه بل سؤالي وهذا لا قبله ابدا . وارغب من المجلس الكريم ان يسجل موقفا بان السياسة الخارجية ايضا هي ضمن صلاحيات هذا المجلس . وشكرا .

معالي رئيس المجلس : هي ضمن صلاحياتنا ، بس يا أخ عبدالله يمكن فأت الرئيس يعلق عليه .

السيد عبدالله السور : يقول ان هذا مكتوم ويدي جلسة خاصة .

السيد الامين العام بالوكالة : (٨) نعين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس : وترفع الجلسة .
توقع الجلسة يوم السبت القادم الساعة العاشرة .

— انتهت الجلسة —

السيد الامين العام بالوكالة
عدنان بعيون

معالي رئيس المجلس
سليمان عرار

هكذا من الأهل

تدريسيات

١- اشد ويؤب هذا العدد واشرف على
٢- قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامير
علمان نزال الكرعي .
٣- قام بتدقيق هذا المحضر :

١ - محمد الرحاحله
٢ - اكرم خريسات